مجلس الأمن

السنة الحادية والسبعون

مؤقت

الجلسة ٧٦٢٩

الثلاثاء، ٢٣ شباط/فبراير ٢٠١٦، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد راميريث كارينيو	(جمهورية فنزويلا البوليفارية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد إيليتشوف
	إسبانيا	السيد غاسو ماتوسيس
	أنغولا	السيد غاسبار مارتينس
	أوروغواي	السيد روسيلي
	أوكرانيا	السيد يلتشينكو
	السنغال	السيد سيك
	الصين	السيد ليو جيايي
	فرنسا	السيد لاميك
	ماليزيا	السيد إبراهيم
	مصر	السيد أبو العطا
	المملكة المتحدة لبريطانيا لعظمى وأيرلندا الشمالية	السيد رايكروفت
	نيوزيلندا	السيد فان بوهيمن
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد بريسمان
	اليابان	السيد يوشيكاوا

جدول الأعمال

بناء السلام بعد انتهاء النزاع

بناء السلام بعد انتهاء النزاع: استعراض هيكل بناء السلام

رسالة مؤرخة ١ شباط/فبراير ٢٠١٦ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لجمهورية فنزويلا البوليفارية لدى الأمم المتحدة (S/2016/104)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

بناء السلام بعد انتهاء النزاع

بناء السلام بعد انتهاء النزاع: استعراض هيكل بناء السلام

رسالة مؤرخة ١ شباط/فبراير ٢٠١٦ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لجمهورية فنزويلا البوليفارية لدى الأمم المتحدة (S/2016/104)

الرئيس (تكلم بالإسبانية): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي الجزائر، الأرجنتين، أستراليا، وإستونيا، وإكوادور، وألمانيا، وإندونيسيا، وأيرلندا، وإيطاليا، وباراغواي، وباكستان، والبرازيل، وبلجيكا، وبنغلاديش، وبوتسوانا، وبولندا، وبيرو، وتايلند، وتركيا، والجبل الأسود، والجزائر، وجمهورية كوريا، وجنوب أفريقيا، وجورجيا، ورواندا، ورومانيا، وسلوفاكيا، وسويسرا، وسيراليون، وغواتيمالا، والفلبين، وفنلندا، وكازاخستان، وكرواتيا، وكندا، وكوستاريكا، وكولومبيا، والمغرب، والمكسيك، ونيجيريا، وهنغاريا، وهولندا، إلى المشاركة في هذا الجلسة.

وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو كل من: سعادة السيد ماشاريا كاماو، الممثل الدائم لكينيا، ورئيس لجنة بناء السلام؛ وسعادة السيد أولوف سكوغ، الممثل الدائم للسويد والرئيس السابق اللجنة بناء السلام؛ وسعادة السيد غيرت روزنتال، رئيس فريق الخبراء الاستشاري المعني باستعراض هيكل الأمم المتحدة لبناء السلام، إلى المشاركة في هذا الجلسة.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو الأشخاص التالية أسماؤهم إلى المشاركة في هذه الجلسة: سعادة السيد تيتي أنطونيو، المراقب الدائم عن الاتحاد الأفريقي لدى الأمم المتحدة؛ وسعادة السيد غونزالو كونكي، المراقب الدائم عن منظمة الدول الأمريكية لدى الأمم المتحدة؛ والسيد كارل هاليرغارد، القائم بالأعمال المؤقت لوفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة.

وأقترح أن يدعو المجلس المراقب الدائم عن دولة الكرسي الرسولي ذات مركز المراقب لدى الأمم المتحدة إلى المشاركة في هذه الجلسة، وفقا للنظام الداخلي المؤقت والممارسة السابقة في هذا الصدد.

تقرر ذلك.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2016/104، التي تتضمن نص رسالة مؤرخة ١ شباط/فبراير ٢٠١٦ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لجمهورية فنزويلا البوليفارية لدى الأمم المتحدة، يحيل بها مذكرة مفاهيمية تتعلق بالبند قيد النظر.

أعطي الكلمة الآن للسيد كاماو.

السيد كاماو (تكلم بالإنكليزية): أولا، اسمحوا لي أن أتقدم إليكم بالتهنئة، سيدي، لتوليكم رئاسة مجلس الأمن في شباط/فبراير ٢٠١٦، فضلا عن الإشادة بكم على الطريقة التي تديرون بها شؤون المجلس. وأشكركم على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة لمجلس الأمن في الوقت المناسب بشأن بناء السلام، وتعميم المذكرة المفاهيمية الزاخرة بالمعلومات (S/2016/104، المرفق) كي تكون مرشدا لنا في أعمالنا. كما أشكركم على المبادرة إلى دعوتي لمخاطبة مجلس الأمن بصفتي رئيسا للجنة بناء السلام.

نحن في لجنة بناء السلام نرحب أيما ترحيب ليس بفرصة حضورنا هنا فحسب، بل أيضا بالمذكرة المفاهيمية

التي عمّمتموها علينا، سيدي، لمناقشتنا اليوم. فهذه المذكرة تتضمن بجلاء بعض التحديات الهامة التي يواجهها بناء السلام، والسبب الذي يدفعنا إلى مضاعفة جهودنا لبناء السلام على نحو أفضل داخل أسرة الأمم المتحدة بأكملها. وإننا نتفق مع مذكّرتكم على أن مجلس الأمن والجمعية العامة قد نوّها، منذ فترة، بإمكان أن تساهم لجنة بناء السلام في منع نشوب الصراعات، وتصاعدها، واستمرارها، وتكرارها، كما جاء في القرار التاريخي ٢١٧١ (٢٠١٤) بشأن منع نشوب الصراعات، الذي جرى اتخاذه في عام ٢٠١٤. وما فتئت لجنة بناء السلام وتشكيلاتها تعمل في هذا الاتجاه، ونحن لا نزال شاكرين للدعم والتنويه اللذين نحظى بهما من المجلس في هذا الصدد.

إن هذه المناقشة تجري في وقت هام. وكما أشرتم، سيدي الرئيس، في مذكرتكم المفاهيمية، فعمليات استعراض هيكل بناء السلام التي هي قيد النظر في مجلس الأمن وفي الجمعية العامة تدعو الدول الأعضاء إلى رؤية بناء السلام من منظور أوسع نطاقا، وتناوله بمزيد من العزم. واستعراض هيكل بناء السلام هو الآن في مراحله النهائية، والأمم المتحدة مدعوّة إلى إعادة النظر في نهجها الكامل حيال بناء السلام، في سياق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (قرار الجمعية العامة ١/٧٠)، التي اعتمدناها جميعا في عام ٢٠١٥، مع البقاء أوفياء للمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة. وسألقي الضوء على بعض العناصر البارزة في تقرير فريق الخبراء الاستشاري (انظر S/2015/490) عن استعراض هيكل الأمم المتحدة لبناء السلام في عام ٢٠١٥، الذي أعتقد أنه يستحق اهتماما خاصا من المجلس والعضوية بنطاقها الأوسع.

أولا، إن تقرير فريق الخبراء الاستشاري، المعنون ”تحدي الحفاظ على السلام“، يكرر الحاجة إلى اتباع نهج شامل لمنع نشوب الصراعات وتحقيق السلام المستدام. وهذا التقرير، على حد علمي، لا يأتي بمفهوم جديد، وإنما يقتصر على مجرد تكرار ما نعرفه جميعا عمّا ينبغي القيام به لتحقيق السلام الدائم – وهو الهدف الرئيسي الذي أنشئت الأمم المتحدة من أجله. وتتمثل رسالته الجوهرية في درس تعلمناه جميعا على مرّ السنين، ألا وهو أن الاستثمارات في منع نشوب الصراعات، وتصاعدها، واستمرارها، وتكرارها هي، إلى حد كبير، أقل تكلفة وأكثر استدامة من مجرد رد الفعل على الأزمات.

ثانيا، إن الاستعراض الحالي يأتي مع تزايد الدعوات الملحة إلى ضرورة التصدي لتفتّت الجهود التي تبذلها منظومة الأمم المتحدة، واجماع متزايد على أهمية بناء التماسك في جهودنا الجماعية عبر إشراك الأمم المتحدة على الصعيدين الحكومي الدولي والتنفيذي في تحقيق السلام والأمن، والتنمية وحقوق الإنسان. وتقف لجنة بناء السلام، في إطار دورها الاستشاري لمجلس الأمن، على أهبة الاستعداد لتكون بمثابة جسر بين مجلس الأمن والمنظمات الحكومية الدولية الرئيسية الأخرى، بغرض تعزيز أثر عملهما الجماعي وتوطيده في بناء السلام في العالم.

ثالثا، إن بناء السلام الدائم يتطلب تمويلا ممكنا التنبؤ به ومستمرا وكافيا لمعالجة الأسباب الجذرية للصراعات. ووفقا لتقرير الفريق الاستشاري، وبينما البلدان الخارجة من الصراع تتطلب تمويلا كبيرا لفترات طويلة، فإن التمويل غالبا ما يكون لفترات قصيرة الأجل تلبية لاستجابات طارئة، بحيث يؤدي إلى نتائج فورية ملموسة. وهذه المعضلة كثيرا ما تطرح السؤال البديهي حول إمكانية أن يكون هناك تراجع في الحاجة إلى الاستجابات الطارئة في حالات الصراع إذا كانت ثمة أولوية لجهود بناء السلام ومنع نشوب الصراع. وتبيّن تجربة الأمم المتحدة الدور الحاسم الذي يمكن أن تؤديه جهود بناء السلام ولجنة بناء السلام في تعبئة الدعم الدولي الطويل الأجل والمستدام، تلبية للاحتياجات الهامة في مجال القدرات الوطنية.

ومن الواضح أن دور صندوق بناء السلام في توفير التمويل للبلدان بناء على طلبها يتصف بالأهمية، ولكنه يظل

محدود الأثر إلى حد كبير. فالصندوق بحاجة، على ما يتضح، إلى أن يتعزز. وفي الوقت الراهن، يبدو أن الأموال التي تُجمع من مانحين متعددين لبناء السلام هي الخيار الوحيد الأكثر جاذبية لبناء السلام. ومع ذلك، نود أن ندعو جميع الدول الأعضاء، بما في ذلك الجهات المانحة غير التقليدية وغيرها من الشركاء، إلى النظر في التعهد بالتزامات أو بزيادتها لسنوات عديدة، في سبيل جمع الأموال دعما لتحقيق السلام المستدام.

علاوة على ذلك، إن جميع الاقتراحات المتعلقة بالتمويل الواردة في تقرير الفريق الاستشاري، بما في ذلك تلك التي تهدف إلى توفير الموارد على النحو الملائم لبرامج بناء السلام خلال المراحل الانتقالية، يتعين أن تنظر فيها الدول الأعضاء أثناء الاستعراض الحالي بشكل شامل. ونحن بحاجة إلى معالجة إمكانية التنبؤ بالتمويل واستدامته. ويجب أن ننظر في جميع الخيارات المتاحة التي يمكنها أن تحقق أقصى قدر من إمكانات صندوق بناء السلام وقدرته على التنبؤ بالتمويل.

ولا يسعنا أن نعطي أهمية أكبر لتعزيز الشراكات مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، وكذلك مع المؤسسات المالية الدولية، في مجال بناء السلام. فالاتحاد الأفريقي ولا سيما الاتحاد الأوروبي هما من بين الشركاء الاستراتيجيين، لأن أفريقيا تبقى هامة بالنسبة إلى جهود الأمم المتحدة لبناء السلام. وسوف نعمل عن كثب مع الاتحاد الأفريقي، والاتحاد الأوروبي، والمنظمات الإقليمية الأخرى لكفالة ألاّ تكون مبادرات بناء السلام مملوكة إقليميا وتبيّن مصالح السكان المحليين واحتياجاتهم فحسب، ولكن أن تكون أيضا ذات قاعدة إقليمية ومدعومة دوليا على أساس المزايا النسبية لكل منها. وأهمية تعزيز التعاون بين البنك الدولي والأمم المتحدة كسبيل لتعزيز السلام المستدام وتوفير الموارد لبناء السلام أمر نعتزم تعميقه إلى جانب التعاون مع المؤسسات المالية الإقليمية، مثل مصرف التنمية الأفريقي.

ولكن في حين أن أفريقيا لا تزال الوجهة ذات الأولوية لأنشطة بناء السلام، فإننا لا نود أن نبدي انطباعا هنا بأن أفريقيا هي وحدها التي تصرخ طلبا لأنشطة بناء السلام.

كل من يقرأ الصحف اليومية يعرف بأن أعمال العنف وغياب السلام ليست حكرا على أفريقيا، بل على العكس. وسنكون بحاجة مع مرور الوقت إلى أن نسأل أنفسنا ما الذي بوسع لجنة بناء السلام، ويمكنها القيام به في أجزاء أخرى من العالم لترسيخ جذور السلام، والمساعدة على وقف أعمال العنف.

ونحن نعمل معا لتفعيل نتائج استعراض هيكل بناء السلام، فإننا بحاجة إلى تطوير الروابط بين جهودنا الجماعية لبناء السلام المستدام، وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وبالقيام بذلك، ستواصل لجنة بناء السلام بالتعاون مع مكتب دعم بناء السلام ومجموعة الأمم المتحدة الإنمائية البحث عن سبل لترسيخ جهود بناء السلام، فيما يخص الجوانب ذات الصلة من أعمال الأمم المتحدة، والاستعراض الشامل القادم للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات، والذي يشكل فرصة جيدة للغاية لتعميق هذه العلاقة.

في الختام، فإنني أدرك تماما التوقعات الكبيرة للتوصل إلى لجنة بناء سلام أكثر فعالية. وستعمل لجنة بناء السلام على الاستفادة من الثقل الجماعي لأعضائها، ولا سيما الأعضاء في مجلس الأمن، والجمع بين الشركاء والمنظمات الإقليمية، والأطراف الفاعلة في منظومة الأمم المتحدة، والأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية، بما في ذلك المنظمات النسائية، من أجل الإسهام في تحقيق المزيد من الاتساق والالتزام ببناء سلام مستدام. وسنتمكن معا، أولا، من حشد الاهتمام بالعوامل والأسباب الجذرية للصراعات، التي تسهم في منع نشوب النزاعات وتصاعدها واستمرارها وتكرار حدوثها. ثانيا، تحقيق قدر أكبر من التركيز، وإعطاء

المزيد من الأولوية للبعد الإقليمي لبناء السلام المستدام، وتوفير منبر لتعزيز وجهات نظر الأطراف الفاعلة الإقليمية؛ ثالثا، وليس أقل أهمية، توفير الدعم السياسي لتحقيق التكامل العملي للأمن والسياسية وحقوق الإنسان والاستجابات الإنمائية، في التفاعلات، في الأجلين المتوسط والطويل.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر السيد كاماو على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسيد سكوغ.

السيد سكوغ (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكركم سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة المناسبة من حيث التوقيت، بشأن استعراض هيكل بناء السلام. وأود أيضا أن أشكركم على الدعوة لتقديم إحاطة إعلامية أمام مجلس الأمن هذا الصباح.

لقد كنت مؤيدا قويا لتقرير فريق الخبراء الاستشاري (انظر S/2015/490) من البداية، وأود أن أشيد بالسفير غيرت روثنتال وزملائه على عملهم الممتاز خلال هذا الاستعراض. وأنا واثق من أن الاستعراض سيحدث تغييرا حقيقيا في عمل المنظمة.

لقد ذكّرتنا سيدي الرئيس في مذكرتك المفاهيمية (S/2016/104، المرفق)، بحقيقة أن مفهوم بناء السلام قد عرضه الأمين العام السابق بطرس بطرس غالي في تقريره ”خطة للسلام“ (S/24111). وأود أن أغتنم هذه الفرصة للتعبير عن تقديرنا لخدماته التي أسداها للسلام العالمي وللنظام الدولي.

وتذكّرنا المذكرة المفاهيمية بنفس القدر من الأهمية، بالتحول المفاهيمي الذي حصل في تفكيرنا في مجال بناء السلام، الذي أقر به كل من مجلس الأمن والجمعية العامة. ولم يعد بالإمكان حصر بناء السلام في مرحلة ما بعد النزاع. حيث تشمل استدامة السلام أنشطة تهدف إلى منع نشوب النزاعات وتجددها واستمرارها. ويشكل تثبيت وترسيخ هذا التحول في التفكير واعتماد تغيير مماثل في طريقة تشكيل منظومة الأمم المتحدة للاستجابة للصراع، أحد أهم نتائج استعراض بناء السلام. ولهذا السبب، فإن هذه المناقشة مناسبة للغاية من حيث التوقيت، ونحن الدول الأعضاء في خضم تحديد كيفية تحويل التطورات المعيارية والزخم السياسي إلى إصلاحات ملموسة، من أجل استجابة عملية أفضل.

وأود اليوم، أن أركز ملاحظاتي على المجالات التالية. أولا، سأعرض بعض الاستنتاجات، التي استنتجتها من رئاستي للجنة بناء السلام. وسأتطرق بعد ذلك، إلى ما أعتقد أنه مجالات رئيسية في الاستعراض، تتمثل في منع نشوب الصراعات، والتمويل لإدامة السلام، ودور المنظمات الإقليمية.

لقد كنت محظوظا وتشرفت للغاية، برئاسة لجنة بناء السلام خلال عام حافل بالأنشطة. لقد وفر استعراض هيكل بناء السلام، خلفية محفزة لعملنا. حيث أتاح للجنة فرصة اختبار الكيفية التي يمكننا من خلالها في الممارسة، تحسين النتائج، وأن نصبح أكثر فائدة، لأنه، كما أشار الاستعراض بحق، فلا يزال يتعين على لجنة بناء السلام الوفاء على نحو كامل بالتوقعات، على النحو المتصور عند إنشائها. إن اللجنة هي إلى حد كبير بنية فريدة من نوعها في الأمم المتحدة، فضلا عن كونها هيئة مرنة. وأعتقد أن هناك فرصا كامنة للجنة، لمواصلة التطور، واعتماد أساليب جديدة، وبالتالي الاقتراب من تحقيق رؤيتها الأصلية المتمثلة في سد الفجوة بين الاستجابة للأزمات والتنمية طويلة الأجل والسلام المستدام.

لقد حددنا في بداية رئاستنا، عددا من الأهداف لعمل اللجنة، بما في ذلك اعتماد أساليب عمل أكثر شفافية واستراتيجية، وجدول أعمال أكثر مرونة، وزيادة الشمولية للجميع، وتحسين الشراكات مع المنظمات الإقليمية ودون

الإقليمية. وعقدنا عدة مناقشات إقليمية قطرية بشأن حالات غير مدرجة في جدول الأعمال العادي للجنة.

لقد ادركت أن ولاية اللجنة لم تكن أبدا أكثر جدوى أو أهمية. ولن يتحقق السلام الدائم إلا من خلال معالجة الأسباب الجذرية للصراع، والاستثمار في التنمية الاجتماعية والاقتصادية وبناء القدرات الوطنية. ويقع على عاتق لجنة بناء السلام دور هام أساسي في دعم تلك النُهج الشاملة الطويلة الأجل. وأعتقد أنه يترتب علينا واجب جماعي لجعل اللجنة على أكبر قدر ممكن من الفعالية، خصوصا أن الطلب على استجابة دولية أكثر فعالية للصراعات، لا يزال كبيرا.

وهذا يقودني إلى رسالتي الأولى، بشأن منع نشوب الصراعات. فليس هناك أي مبرر لعدم الاستجابة للدعوة المستمرة للاستعراضات الثلاثة لعمليات الأمم المتحدة للسلام. وعلينا أن نتحرك لجعل منع نشوب الصراعات في صلب عملنا. وللقيام بذلك، يجب علينا تحسين تجهيز جميع أجزاء منظومة الأمم المتحدة للإسهام في إدامة السلام، بما في ذلك نظام الأمم المتحدة الإنمائي. وينطوي ذلك على الإقرار بأن بناء السلام هو عملية سياسية بطبيعتها، تتطلب التحليل السياسي السليم، وتصميم البرامج المراعية لظروف النزاعات. وفوق كل ذلك، فإنه يتطلب دعما سياسيا وماليا كافيا داخل المنظمة، مما يقودني إلى رسالتي الثانية.

إذا كنا جادين في إدامة السلام، فإننا بحاجة للتأكد من وجود موارد لدعم أولوياتنا، كما قال الرئيس للتو. إنها لمفارقة مأساوية أنه بينما تصل الموارد المتاحة لحفظ السلام والاستجابة الإنسانية إلى بلايين الدولارات، فإن مبادرات منع نشوب الصراعات، التي يمكن أن تنقذ العديد من الأرواح، وتقلل إلى حد كبير من الحاجة إلى حفظ السلام في المقام الأول، لا تحصل إلا على جزء بسيط من تلك المبالغ. وأنا أفهم أن هناك حساسيات حول بعض التوصيات المتعلقة بزيادة التمويل، تتعلق بالاشتراكات المقررة. ومن وجهة نظري، فإننا بحاجة إلى النظر في كل خيار من الخيارات. ولكن بغض النظر عما نتفق عليه في قرار معين، ينبغي لنا أن ننظر في ذات الوقت خارج آليات الأمم المتحدة، وإيجاد سبل مبتكرة لتوفير الموارد الكافية لجهود بناء السلام. وينطوي جزء من ذلك على تعزيز القدرة الوطنية على تحديد توفير الإيرادات على المستوى المحلي. ويمكننا المساعدة على تقليل الاعتماد على الموارد الخارجية، وهو ما يعزز بدوره القيادة والملكية الوطنيتين لعملية التنمية.

إن الأمم المتحدة لا تعمل في فراغ وليست دائما أفضل فاعل لمواجهة تهديدات السلام. لذلك، تتمثل رسالتي الثالثة اليوم في حاجتنا إلى إنشاء شراكات أقوى مع الأطراف الفاعلة الإقليمية وتعزيز قدراتها، لأنها غالبا ما تكون أول من يواجه الصراع. وستستفيد استجابة الأمم المتحدة، من خلال الشراكة مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، بشكل أفضل من وجهات النظر المحلية، وستكون أقدر على جعل هذا النوع من الفهم والنهج المتعلقة ببناء السلام، في الصدارة.

قبل الختام، إسمحوا لي أن أضيف فكرة أخيرة بشأن تطور إيجابي للغاية حصل في الآونة الأخيرة، يتمثل في الاعتراف بدور الشباب في بناء السلام. ولا يشكل هذا البرنامج مهمة إضافية، أو ممارسة اعتيادية اختيارية. حيث أنه برنامج يتعلق بالاستفادة من الإمكانات الهائلة للشباب، باعتبارهم مصدرا إيجابيا لتحقيق السلام، خاصة في البلدان المتأثرة بالصراعات، حيث يشكل الشباب غالبا، أغلبية السكان وحيث تميل عوامل الخطر الناجمة عن بطالة الشباب إلى أن تلقي بظلالها على مفهوم الشباب كأشخاص بإمكانهم تقديم إسهامات محتملة. ومن خلال المضي قدما بالقرار ٢٢٥٠ (٢٠١٥) الذي قدمه الأردن، واعتماد نُهج أكثر شمولا، سنتأكد من سماع آرائهم.

وأنا ممتن للغاية لتوجيه الدعوة لي لمخاطبة المجلس في عدة مناسبات خلال العام الماضي. ولا يسعني سوى تشجيع مجلس

الأمن على التواصل مع لجنة بناء السلام بنشاط أكبر، واعتبار لجنة بناء السلام هيئة يمكن أن تكمّل، وتضيف قيمة إلى عمل المجلس من خلال اتباع نهج شامل لإدامة السلام.

وأخيرا، مع إنني لم أعد رئيسا للجنة بناء السلام، فإن التزامي، والأهم من ذلك، التزام الحكومة السويدية بالمحافظة على السلام وبتعددية الأطراف وتجاه الأمم المتحدة، لا يزال قويا كما كان دائما. ويمكن للمجلس أن يعول علينا، بينما نتخذ معا الخطوات اللازمة لتنفيذ هذه الإصلاحات الرامية إلى بناء أمم متحدة أكثر فعالية.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر السيد سكوغ على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن للسيد روزنتال.

السيد روزنتال (تكلم بالإسبانية): أشكركم، السيد الرئيس، على دعوتي للمشاركة في هذه المناقشة المفتوحة لمجلس الأمن، وعلى المذكرة المفاهيمية (S/2016/104، المرفق) التي قدمتموها لنا. وإذ أتكلم أولاً بصفتي الشخصية، يسرني أن أعود إلى هذه القاعة حيث كان آخر مثول لي فيها بصفتي ممثلا لدولة عضو، قبل ما يزيد قليلاً على العامين.

سأتكلم الآن بالنيابة عن الأعضاء السبعة في فريق الخبراء الاستشاري.

تكلم بالإنكليزية

لا يمكنني أن أتطرق في خمس دقائق إلا لبعض الملامح الأبرز لما يعرف الآن بتقرير فريق الخبر الاستشاري (انظر S/2015/4990). وكما تذكرون، فإن الدول الأعضاء كانت صاحبة المبادرة بشأن هذا التقرير من خلال قرار مشترك لمجلس الأمن والجمعية العامة. وهذا ما ينبغي أن يكون، لأن لما اصطلح عليه تقليديا ببناء السلام لا يستمد جذوره من ولايات المجلس فحسب، بل أيضا من ولايات الجهازين الحكوميين الدوليين الرئيسيين الآخرين. ولعلنا نذكر أيضا أن استعراض أنشطة الأمم المتحدة لبناء السلام تألف من مرحلتين. ويقدم تقريرنا الرأي الجماعي والصريح لسبعة خبراء مستقلين عن الكيفية التي تؤدي بها الأمم المتحدة أنشطتها لبناء السلام. وترمي استنتاجاتنا وتوصياتنا النقدية نوعا ما إلى تحسين الأداء. فما هي استنتاجاتنا الرئيسية؟

أولا، نحن بحاجة إلى إعادة التفكير في ما نعنيه ببناء السلام. وقد تطرق مقدما الإحاطتين الإعلاميتين السابقتين إلى ذلك. وفي الواقع، دائما يأتي المصطلح في بنود جدول أعمال المجلس مسبوقا بعبارة ”بعد انتهاء النزاع“. فعلى الرغم من تسليم المجلس منذ عام ٢٠٠١ بأنه يمكن لبناء السلام وينبغي له أن يتم خلال الدورة الكاملة للنزاع – قبله وأثناءه وبعده، فإننا نواصل تناول المسألة باعتبارها أمرا يجب أن يبدأ بعد أن تصمت المدافع، الأمر الذي يعني، للأسف، إحالتها إلى نهاية ذيل قائمة الأولويات. ونحن نقترح مصطلح ”السلام المستدام“ بوصفه تعبير مفضلا وتطورا مطلوبا في العقلية، غير أن أي مصطلح آخر يمكن أن يؤدي الغرض. والنقطة الأساسية هي أن الأمم المتحدة ككل يجب أن تزيد تركيزها كثيرا على التدابير الوقائية. وفي الواقع، يهدف الكثير من الجهود الحالية لبناء السلام إلى معالجة الأسباب الجذرية في السياق الأوسع لمنع نشوب النزاع العنيف أو الانزلاق فيه من جديد. وكان التصميم في عام ٢٠٠٥ على ضمان أن تصير هذه الجهود هي الأساس. ولكن، للأسف، وجدنا أن هذا لم يحدث.

ثانيا، ما يجعل تلك الرؤية الأوسع نطاقا مختلة إلى حد ما فيما يتعلق بالترتيبات الحالية ذات الصلة باختصاص كل من الأجهزة الحكومية الدولية الرئيسية هو أنه يبدو أننا نعيش في ظل ثقافة صوامع افتراضية. فكما نعلم جميعا، يتعامل مجلس الأمن مع السلم والأمن الدوليين وتعالج الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، من بين جوانب أخرى، المسائل

التي تدخل في مجال حقوق الإنسان وركائز التنمية. غير أن المجالات المحددة لمنع نشوب النزاعات أو التعامل مع حالات ما بعد انتهاء النزاع تقع في نطاق اختصاص أجهزة مختلفة. وفي تقريرنا، نشدد على الحاجة إلى أن تضطلع جميع الأجهزة الثلاثة بمسؤولياتها بطريقة منسقة ومتماسكة، مع اقتصار كل على حدود ولايته. ونحن نؤمن بأن لجنة بناء السلام، بصفتها هيئة استشارية لجميع الأجهزة، يمكن أن تضطلع بدور رئيسي في اقتراح الكيفية التي يمكن أن يتحقق بها ذلك التنسيق من الناحيتين التشغيلية والعملية. ويشمل ذلك عقد اجتماعات دورية لمجموعة أوسع من الجهات الفاعلة لإجراء محادثات شاملة للجميع حول تحديات استدامة السلام على المدى الطويل واستخلاص تلك المشورة لتستخدمها جميع الأجهزة.

ثالثا، تفرط مناقشاتنا بشأن ثقافة بناء السلام في التركيز على الجوانب المؤسسية والتنظيمية في نيويورك، بينما لا يمكن لبناء السلام المستدام أن يحدث إلا على أرض الواقع – حيث توصلنا إلى أنه على الرغم من إحراز قدر من التقدم نحو توحيد الأداء، فإن الأمم المتحدة لا تزال تواجه تحديات خطيرة جدا في تعزيز فعاليتها وأهميتها.

رابعا، وهذا شيء واضح ولكنه لا يُفهم دائماً بما فيه الكفاية، لا يمكن أن تتم المصالحة وبناء القدرات وبناء المؤسسات والتخطيط الاستراتيجي إلا في عين المكان وبقيادة أصحاب المصلحة المحليين من خلال ما نسميه الملكية الوطنية الشاملة للجميع. ويمكن للأمم المتحدة أن تُمكن لبناء السلام، غير أنه لا يمكنها أن تبنيه بنفسها.

خامسا، ليست الأمم المتحدة عادة هي الجهة الفاعلة الخارجية الوحيدة أو حتى في كثير من الأحيان أهم الجهات الفاعلة الخارجية، في حالات بناء السلام. ويجب عليها أن تحسن قدرتها على إقامة شراكات مع المنظمات الإقليمية، وكذلك مع المؤسسات المالية الثنائية والمتعددة الأطراف. وكذلك يجب أن تتفاعل مع الجهات من غير الدولة الموجودة بناء على طلب الحكومة المضيفة ومع أصحاب المصلحة المحليين.

سادسا، يتطلب بناء السلام تمويلا طويل الأجل، والذي سيشكل دائما استثمارا جيدا بالنظر إلى فوائده المتأصلة والدرجة التي يسهم بها في منع نشوب النزاعات. ولن تكون الأمم المتحدة مطالبة بأن تكون مصدر مساعدة مالية كبيرة، ولكن من الواضح أنها يمكن أن تكون بالغة الأهمية بوصفها محفزا لهذه المساعدة، وخاصة من خلال تكثيف استخدام أموال صندوق بناء السلام.

وأخيراً، يتضمن التقرير العديد من التوصيات المحددة لاستكمال النقاط التي ذكرتها، ولكن لا يمكن الخوض فيها نظراً لضيق الوقت. غير أنه ينبغي لي أن أذكر أن توصياتنا لا تقتصر على المؤسسات التي أنشئت في عام ٢٠٠٥؛ فهي تشمل كذلك تفاصيل السياسات الرامية إلى جعل لجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام ومكتب دعم بناء السلام عناصر مفيدة في نهج نُظمي من جانب الأمم المتحدة لتحقيق ما نسميه السلام المستدام. ويجب أن أختتم بالقول بأن إطارنا المفاهيمي ينسجم كثيرا مع الهدف ١٦ من أهداف خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (قرار الجمعية العامة ١/٧٠). وبعبارة أخرى، فإننا نضع بناء السلام في السياق الأوسع لرسالة الأمم المتحدة المركزية.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر السيد روزنتال على إحاطته الإعلامية.

أُعطي الكلمة الآن لأعضاء مجلس الأمن.

السيد أبو العطا (مصر) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أدلي بهذا البيان المشترك باسم وفود إسبانيا وأوكرانيا ومصر. وتوخياً للإيجاز والكفاءة، سيجري تعميم نسخة مكتوبة أكثر تفصيلاً من هذا البيان.

نود أن نشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيم هذه المناقشة بشأن موضوع ”بناء السلام بعد انتهاء النزاع: استعراض هيكل بناء السلام“، في منعطف بالغ الأهمية في العملية الحكومية الدولية لاستعراض بناء السلام. ويأتي الاستعراض الحالي لهيكل الأمم المتحدة لبناء السلام في لحظة فارقة بالنسبة للمنظمة. ففي ظل ذلك العدد المتزايد من النزاعات العنيفة وطابعها المتغير، أصبحت الأدوات المتاحة للأمم المتحدة والنهج التي تستخدمها للاستجابة لتلك النزاعات موضع تشكيك. وبالتالي، ثمة حاجة إلى قيام الدول الأعضاء وقيادة الأمم المتحدة بالنظر في اتخاذ تدابير من شأنها أن تفضي إلى تغيير حقيقي في المفاهيم السائدة داخل الأمم المتحدة، وتعزيز قدرة هيكل الأمم المتحدة الأعم لبناء السلام. ونأمل أن يسهم هذا النقاش في التوصل إلى توافق في الآراء بشأن تلك التدابير من خلال العملية الحكومية الدولية.

إن تقرير فريق الخبراء الاستشاري المعني باستعراض هيكل بناء السلام (انظر S/2015/490)، الذي جرى إعداده بقيادة السفير غيرت روزنتال، قد خلص إلى أنه ما لم نتمكن من كسر الحواجز داخل المنظمة بين الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة، وبين الأمانة العامة والوكالات والصناديق والبرامج التابعة للأمم المتحدة وبداخلها، سنكون قد خذلنا الشعوب المكلفين بخدمتها. ومن مصلحة هذا المجلس أن ينظر، مع الاستعجال، في اتخاذ تدابير للحد من الفرقة وتشرذم النهج من أجل حماية استثماراتنا التي تقدر بعدة بلايين من الدولارات في بعثات حفظ السلام من مخاطر الانتكاس أو العودة إلى النزاع مرة أخرى. وفي الذاكرة الحديثة، تبين لنا الحالتان المأساويتان في جنوب السودان وجمهورية أفريقيا الوسطى بوضوح شديد ماهية تلك المخاطر.

ويجب أن تولي منظومة الأمم المتحدة الأولوية لتمكين البلدان من وضع آليات ومؤسسات وطنية ومحلية فعالة وشاملة من شأنها أن تعالج الأسباب الاجتماعية – الاقتصادية والسياسية ودوافع النزاع العنيف، بما في ذلك القضايا المتصلة بالنهوض بحقوق الإنسان وحمايتها، وإسناد دور بارز للمرأة في جميع مراحل توطيد السلام. وستكون تلك أنجع وسيلة لتحقيق الوقاية. لذلك، لا بد من وضع السياسات والهياكل والولايات التي تعنى بتنمية قدرات أصحاب المصلحة الوطنيين في المقام الأول.

وتمثل الدبلوماسية الوقائية أيضا أداة رئيسية للردع ينبغي لمجلس الأمن أن يستخدمها بتواتر أكبر. ويتعين أن يفعل ذلك من خلال الاستفادة من المساعي الحميدة للأمين العام والمسؤولية المناطة به لاسترعاء انتباه المجلس إلى الحالات التي قد تهدد السلم والأمن الدوليين، وكذلك الاستفادة من الشراكات مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. وتحقيقاً لتلك الغاية، نرى أن على المجلس أن يجدد التزامه بروح الفصلين السادس والثامن من ميثاق الأمم المتحدة ليقدم بذلك إسهاماً بالغ الأهمية في بناء السلام واستدامته. وفي هذا السياق، ينبغي للمجلس أن يستجيب دائما لطلبات الأطراف بشأن مساعدتها في تنفيذ اتفاقات السلام. وأحدث استجابة من هذا القبيل كانت لطلب من كولومبيا والقوات المسلحة الثورية الكولومبية، وهي مثال جيد لإسهامات المجلس في المستقبل في منع العودة إلى النزاع مرة أخرى.

وعلى الرغم من الإسهامات الجديرة بالثناء التي تحققت خلال العقد الماضي على أيدي لجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام ومكتب دعم بناء السلام في إدامة اهتمامنا بالحالات والاحتياجات التي لولاها لسقطت من دائرة اهتمامنا، يجب أن نعترف بتقصيرنا في الانتفاع بتلك الأدوات. ويجب أن نغتنم الفرصة التي توفرها الاستعراضات الثلاثة لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام للتأكد من أن المكونات الثلاثة لهيكل بناء السلام الأوسع تؤدي دوراً أكثر مركزية في حفز الالتزام السياسي من جانب الدول الأعضاء تعزيزاً للتماسك داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها وفي تعبئة الموارد البشرية والمالية.

وإلى جانب الإصلاحات التي اقترحها تقرير فريق الخبراء الاستشاري المعني باستعراض هيكل بناء السلام (انظر S/2015/490) فيما يتعلق بأساليب عمل لجنة بناء السلام ومهامها، ينبغي لمجلس الأمن أن يعول على مشورة الفريق الاستشاري إذا لم تعد إحدى الحالات قيد نظر المجلس توصف بالأزمة ولكن ما زالت تعتبر هشة وتستحق مزيداً من الاهتمام الأكثر تكريساً واستهدافاً واستدامة.

وينبغي أن تبدأ الاستثمارات ذات الصلة ببناء السلام في وقت مبكر مع ظهور الفرص خلال الأزمة. فمن شأن ذلك أن يساعد على بناء أسس تسوية سياسية شاملة وبناء المؤسسات الأساسية في وقت مبكر. والتمويل الأكثر قابلية للتنبؤ لمجموعة واسعة من المشاركات المبكرة والمحددة الهدف لا يزال مهماً من أجل بناء السلام واستدامته. وفي هذا الصدد، فإننا نرى أن التوصيات الواردة في تقرير فريق الخبراء الاستشاري تستحق مزيداً من التمحيص والدراسة الجادة من جانب الدول الأعضاء.

ويحدونا أمل وطيد في أن نتمكن من التوصل قريباً إلى توافق في الآراء بشأن مشروع قرار يضفي الصفة الرسمية على الاستعراض ويأذن بجهود ترمي إلى إحداث التغييرات المطلوبة. ومع ذلك، ما من قرار يمكن أن تتهيأ له الفرصة لإحداث تغيير حقيقي إن لم تكن كل الدول الأعضاء والقيادة الرفيعة للأمم المتحدة على استعداد لتجديد التزامها بإنقاذ هذا الجيل والأجيال المقبلة من ويلات الحرب.

وفي سياق تأبين بطرس بطرس غالي مؤخراً، سأختتم بياني باقتباس من برنامجه للسلام الذي قدمه في عام ١٩٩٢، والمعنون ”الدبلوماسية الوقائية وصنع السلام وحفظ السلام“:

> ”الإصلاح عملية متواصلة، والتحسين ليس له حدود... ومع ذلك، يجب أن تزداد سرعة الخطو إذا أريد للأمم المتحدة أن تواكب تسارع التاريخ الذي اتسم به هذا العصر. ويجب أن نسترشد لا بالسوابق وحدها، مع ما قد تكون عليه من الحكمة، بل أيضاً باحتياجات المستقبل وبالشكل والمحتوى الذي نريد أن نعطيه لهذا المستقبل“ (S/24111، الفقرة ٨٥).

السيد غاسبار مارتينس (أنغولا) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، وأشكر فنزويلا على عقد هذه المناقشة المهمة وفي وقتها المناسب بشأن موضوع ”بناء السلام بعد انتهاء النزاع: استعراض هيكل بناء السلام“، ونحن في المراحل النهائية من العملية الحكومية الدولية التي جرى تعييننا فيها، نحن أنغولا وأستراليا، من قبل رئيسي الجمعية العامة ومجلس الأمن على التوالي. وكما ذكر آنفاً، ثمة مشروع قرار قيد التفاوض، ونحن نسعى إلى تأمين اعتماده قريباً من قبل الجمعية العامة ومجلس الأمن، وفقاً للولاية الممنوحة من رئيسي الجمعية العامة ومجلس الأمن.

يسرني أيما سرور أن أرى السفير روزنتال، رئيس فريق الخبراء الاستشاري المعني باستعراض هيكل الأمم المتحدة لبناء السلام، في قاعة المجلس مرة أخرى، وأشكره على تبادل آرائه مع المجلس بشأن كيفية المضي قدماً فيما يتعلق ببناء السلام. والتقرير الممتاز للفريق الاستشاري (انظر S/2015/490) يوفر تقييماً شاملاً لهيكل الأمم المتحدة لبناء السلام. وأود أيضاً أن أشكر صديقاي السفير ماشاريا كاماو والسفير أولوف سكوغ، وهما الرئيسان الحالي والسابق للجنة بناء السلام. ويسرني غاية السرور أنهما قد تبادلا الآراء مع المجلس توجيهاً لمناقشتنا صباح هذا اليوم.

أخيراً، عندما أطالع قائمة الدول الأعضاء التي سجل ممثلوها أسماءهم للمشاركة في هذه المناقشة المفتوحة، يسرني كذلك أن ألمس مدى الأهمية التي يوليها الأعضاء للموضوع، بالنسبة لعمل المجلس والمجتمع الدولي نفسه على السواء. إن صون السلم هو في الواقع ما يتعين علينا عمله.

ولدى إنشاء لجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام ومكتب دعم بناء السلام قبل عشر سنوات، كان هدف الجمعية العامة ومجلس الأمن يتمثل في توفير القدرة المؤسسية والمالية والهيكلية للأمم المتحدة لدعم البلدان الخارجة من النزاع.

لقد اضطلعت لجنة بناء السلام بدور هام في مساعدة الدول المدرجة على جدول أعمالها، فضلا عن كونها منتدى لتبادل الخبرات وأفضل الممارسات والخبرات في حالات ما بعد النزاع.

وفي عالم يواجه تهديدات مستمرة للسلام وتنتشر فيه النزاعات، فإن من الأهمية بمكان إجراء استعراضات منتظمة لهيكل بناء السلام لأجل ضمان تكيُّف منظومة الأمم المتحدة مع التحديات المعاصرة. وعليه، فإننا نود التركيز على جانبين تم التشديد عليهما في تقرير الفريق العامل وهما: ضرورة تغيير عقلية دور بناء السلام في منظومة الأمم المتحدة، وضرورة إجراء تعديلات على نهج بناء السلام.

وعلى نحو ما يشير تقرير الفريق العامل المعنون ”خطة للسلام“ (S/24111) فإن بناء السلام خطوة منطقية تالية لحفظ السلام وصنع السلام، ويتمثل الهدف الرئيسي منها في منع العودة إلى النزاع مرة أخرى بعد التوصل إلى تسوية سلمية. ووفقا للفريق الاستشاري، فإنه ينبغي أن تستند العقلية الجديدة لبناء السلام إلى مفهوم صون السلام بناء على الرؤية القائلة أن بناء السلام يهدف إلى منع نشوب النزاعات المسلحة ومعاودتها. وعليه، فإنها تشمل مجموعة واسعة من البرامج والآليات السياسية والإنمائية والإنسانية وجوانب حقوق الإنسان. وبالتالي فإن صون السلام يمثل التزاما مستمرا قبل انتهاء النزاع وأثناءه وفيما بعد انتهائه.

وفيما يتعلق بمسؤولية منظومة الأمم المتحدة واستنادا إلى الأهداف المحددة، فإن بناء السلام يشمل الركائز الثلاث والهيئات الرئيسية للأمم المتحدة التي تكرس أنشطتها لمنع نشوب النزاعات وصون السلام، في ذات الوقت الذي يستمر فيه تعزيز القيم والمبادئ السامية المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة. وعلى مدى السنوات العشر الماضية واصلت لجنة بناء السلام العمل على تنسيق الأنشطة التي تضطلع بها تلك الأجهزة عبر تحديد الأسباب الجذرية للنزاع وتهيئة بيئة مواتية لتعزيز الثقة بين الأطراف في النزاع، وتعزيز القدرات وزيادة مشاركة طائفة كبيرة من أصحاب المصلحة بطريقة شاملة.

لقد ساعدت الأمم المتحدة – في بوروندي وكوت ديفوار وهايتي وكوسوفو وليبريا وتيمور – ليشتي وسيراليون – في توطيد السلام عن طريق تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة وتحقيق النمو الاقتصادي والقضاء على الفقر وكفالة سيادة القانون وصون حقوق الإنسان. وفي إطار الأنشطة الشاملة التي تضطلع بها الأمم المتحدة، يجب أن يفهم بناء السلام على أنه مفهوم متغير يقوم على ضرورة التكيف المستمر مع الحقائق في الميدان. وقد تم التشديد على ذلك مرة أخرى اليوم. فبناء السلام يتم في الميدان حيث يتعين التصدي للنزاعات، ويجب أن يتضمن تحديد أطر زمنية لإحداث التحول السياسي بعد انتهاء النزاع الذي يتسم بالعنف.

وفيما يتعلق بالأطر الزمنية، فإننا نرى – استنادا إلى تجربة أنغولا – أن لتحقيق السلام دينامية خاصة به. فلكل بلد خصائصه التي تحدد الوقت الملائم لمعالجة الأسباب الجذرية للنزاع وتجنب العودة إليه مرة أخرى. في ذلك الصدد، وإذ يواجه مجلس الأمن حالات تأخير في عملية الانتقال السياسي في بلد بعينه، فإن بوسعه أن ينظر في الأسباب الجذرية لحالات التأخير هذه، إلى جانب الإسهام بصورة بناءة في معالجتها، أو أن يتخذ موقفا حازما بممارسة المزيد من الضغط على الأطراف والسعي إلى ضمان امتثالها على نحو صارم بإطار زمني متفق عليه والتوصل إلى تسوية سلمية متفاوض عليها. ونرى أن من شأن أخذ الوقت المناسب لحل النزاعات والقبول بضرورة تكييف الأطر الزمنية لاتفاقات السلام على التحديات القائمة أن يسهما إسهاما كبيرا في صون السلام غير المستدام.

ختاما، أود أن أؤكد مرة أخرى ما هو عرضة للخطر في سياق استعراض هيكل بناء السلام الجاري الآن: استراتيجية منظومة الأمم المتحدة المعنية بمنع نشوب النزاعات، ومعالجة الأسباب الجذرية للنزاع وبناء مجتمعات سلمية مستدامة في سياق التنوع والتحديات والتهديدات المستمرة للسلم والأمن الدوليين. وذلك هدف ينبغي أن تتصدى له السلطات الدولية والشركاء الدوليون، بما في ذلك المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية معا من خلال الجهود المنسقة. وتلك مسؤولية مشتركة بالنسبة لنا وهذا هو الوقت المناسب للوفاء بها.

السيد فان بوهيمن (نيوزيلندا) (تكلم بالإنكليزية): نشكر جمهورية فنزويلا البوليفارية على عقد هذه الجلسة، ونشكر مقدمي الإحاطات الإعلامية، السفراء كاماو وسكوغ وروزنتال.

لقد شهد فهمنا للعوامل التي تسهم في بناء السلام بطريقة فعالة تطورا ملحوظا خلال العقدين الماضيين. فقد أصبح من المقبول الآن أن بوسع فعالية عمليات الانتقال السياسي وعمليات المصالحة الوطنية وإصلاح وتعزيز مؤسسات الأمن وسيادة القانون وإيجاد فرص العمالة وتوفير الفرص الاقتصادية أن تكون جميعا عناصر بالغة الأهمية لصون السلام. وبالمثل، وكما ذكّرتنا السفيرة روزنتال مرة أخرى – بالرغم من تركيزنا في مرحلة ما بعد انتهاء النزاع على عنوان بند جدول الأعمال – فقد أصبح من المسلّم به الآن أن بناء السلام يكمن وراء جميع الخطوات المتخذة خلال دورة النزاع، وأنه ليس عنصرا يأتي في نهاية حل النزاع وأنشطة حفظ السلام فحسب. وندرك الآن على نحو أفضل أيضا الأهمية المحورية للملكية الوطنية بالنسبة لنجاح جهود بناء السلام في المدى الطويل .وفي الوقت نفسه، تعلمنا الكثير مما يجب تفاديه، فضلا عن تحديد المجالات التي يتعين علينا فيها العمل بصورة أفضل. وأود اليوم أن أشدد على أربع مجالات ترى نيوزيلندا أنه يجب علينا، بصفتنا المجلس، تحسين أدائنا الجماعي فيها.

أولا، نؤيد الدعوة التي وجهها فريق الخبراء الاستشاري إلى المجلس وحثه على الاضطلاع بدور أكثر نشاطا في بناء السلام. ونرى أنه يجب على المجلس أن يركز على المجالات ذات الميزة النسبية، فضلا عن إدماج أهداف بناء السلام في المراحل المبكرة من تخطيط البعثات. وفي حين أن المجلس ليس في مركز يؤهله لتوفير قيادة جهود الأمم المتحدة لبناء السلام بوجه عام، إلا أنه يضطلع بدور حاسم في الإذن بالمهام المبكرة لبناء السلام وتعبئة الموارد اللازمة في كثير من الحالات المباشرة لما بعد النزاع.

ثانيا، يتعين المزيد من التعاون المجدي والاتساق بين المجلس ولجنة بناء السلام. وما فتئت نيوزيلندا تدعو بين العديد من البلدان إلى ذلك منذ إنشاء اللجنة في عام ٢٠٠٥. وينبغي ألا يكون ذلك مسألة تتعلق بالسلطات أو الامتيازات الممنوحة لكليهما، ما دامت اللجنة والمجلس يستفيدان معا من تبادل معارفهما وخبراتهما. ويقيناً أن التمييز المبدئي بين اختصاصات الهيئتين يشكّل عائقا أمام النهج التكاملي لعملهما، وهو ما ينبغي أن يكون هدفنا والقاعدة التي نسترشد بها. ويسرنا أن نرى أمثلة إيجابية على هذا، من قبيل الإحاطة الإعلامية التي قدمها رئيس تشكيلة غينيا – بيساو خلال مناقشاتنا بشأن مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو في الأسبوع الماضي (انظر S/PV.7624). ونؤيد بقوة مشاركته في بعثة المجلس إلى غينيا – بيساو في الأسبوع القادم. ونتطلع إلى المزيد من التفاعل بين المجلس ولجنة بناء السلام. وبالإضافة إلى ذلك، فإن بوسع المجلس الاستفادة من مشورة اللجنة في مسائل هامة كوضع معايير لقياس مدى الإنجاز الذي تحقق في ولايات بناء السلام.

ثالثا، وكما أكد جميع مقدمي الإحاطات الإعلامية، فإنه يتعين على المجلس الاعتراف على النحو الواجب بالدور الأساسي الذي تؤديه الشراكات في تحقيق مكاسب بناء

السلام ودعم استمرارها، لا سيما فيما يتعلق ببناء القدرات المؤسسية. وما زال أمامنا شوط لنمضيه بدأب في تحقيق الملكية الوطنية على صعيد الممارسة العملية. ونؤيد توصية الفريق الاستشاري باستخدام آليات من قبيل اتفاقات بناء السلام بغرض توفير فهم أفضل وأكثر فائدة لملكية البرامج من قبل أصحاب المصلحة الوطنيين. وقد شهدت نيوزيلندا كيف عادت هذه الاتفاقات بالفائدة على بعثات بناء السلام الإقليمية في منطقتنا.

وبالقدر ذاته من الأهمية، فإن هناك ضرورة لتحسين التنسيق مع الجهات الفاعلة الأخرى في مجال بناء السلام – بما في ذلك، وكالات الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية والمنظمات غير الحكومية والجهات المانحة الثنائية – بهدف تعزيز الاتساق في مجال المساعدة الدولية.

ينبغي أن تضطلع الأفرقة القطرية للأمم المتحدة بدور مركزي في هذا الصدد، ولا سيما خلال المراحل الانتقالية لعملية السلام، عندما يكون التنسيق مع الشركاء الإنمائيين في الأجل الطويل أمراً بالغ الأهمية لضمان استمرار مكاسب بناء السلام بعد انتهاء أمد البعثة. ونؤيد توصية الفريق الاستشاري بتعزيز مكاتب المنسقين المقيمين خلال المراحل الانتقالية، ولو على أساس مؤقت، للمساعدة في المضي قدماً بمهام بناء السلام للبعثات المغادرة وإعادة توزيع هذه المهام.

رابعاً، كما أكد الآخرون أيضاً، ينبغي معالجة تجزئة جهود بناء السلام على نطاق منظومة الأمم المتحدة. فالولايات ومصادر التمويل والمسؤوليات المتنافسة يمكن أن تشكل تحديات هائلة أمام تحقيق وحدة الرؤية والجهود والحفاظ عليها بين مختلف كيانات الأمم المتحدة.

وقد حدد الفريق الاستشاري مجموعة من التوصيات لمعالجة هذه الأمور، بما في ذلك المزيد من التخطيط الاستراتيجي المتكامل، والمزيد من مساءلة القيادة العليا وخبرة أقوى في المجالات الحاسمة لبناء السلام. ونشجع الأمين العام على المضي قدماً في تنفيذ هذه التوصيات.

وأودّ أن أختتم بالثناء على الجهود التي تبذلها أستراليا وأنغولا بوصفهما الميسرين المشاركين للمشاورات الحكومية الدولية بشأن استعراض هيكل الأمم المتحدة لبناء السلام لعام ٢٠١٥. ونتطلع إلى النظر في قرار لمجلس الأمن استجابة للاستعراض في المستقبل القريب.

وفي السنة القادمة، يتوقع صدور قرارات هامة فيما يخص المراحل الانتقالية في ليبريا وهايتي وكوت ديفوار، من شأنها أن تؤثر بشدة في آفاق استمرار مكاسب بناء السلام التي تحققت بشق الأنفس في تلك البلدان. فلنكفل أن نستفيد من الدروس التي استخلصناها عند اتخاذ تلك القرارات.

السيد ليو جيابي (الصين) (تكلم بالصينية): تعرب الصين عن تقديرها لمبادرة فنزويلا بعقد هذه المناقشة المفتوحة لمجلس الأمن بشأن استعراض هيكل بناء السلام التابع للأمم المتحدة. وأشكر الممثل الدائم لكينيا، السفير كاماو؛ والممثل الدائم للسويد، السفير سكوغ؛ والسفير روسينتال على إحاطاتهم الإعلامية.

قبل بضعة أيام، غمر قلوبنا الحزن الشديد لوفاة السيد بطرس بطرس غالي، الأمين العام الأسبق للأمم المتحدة. فهو الذي أطلق عام ١٩٩٢ مفهوم بناء السلام في تقريره المعنون ”خطة للسلام“(S/24111). وفي عام ٢٠٠٥، اتخذت الجمعية العامة ومجلس الأمن قرارات ذات صلة بإنشاء كل من لجنة بناء السلام، وصندوق بناء السلام، ومكتب دعم بناء السلام، مما يشكل خطوة تاريخية من قبل الأمم المتحدة في مجال بناء السلام.

وفي السنوات الأخيرة، ما فتئ هيكل الأمم المتحدة لبناء السلام يدعم بنشاط التعمير وبناء الدولة في بلدان مرحلة ما بعد النزاع، ويساعد بلدان غرب أفريقيا في التكيف مع وباء الإيبولا.

وقد أصبحت ممارسات الأمم المتحدة لبناء السلام في بلدان مثل سيراليون وتيمور – ليشتي بالفعل قصص نجاح في هذا الصدد.

وفي الوقت الحاضر، تُنتج النزاعات الإقليمية آثاراً رئيسية غير مباشرة، وقد شهدنا تشابك التهديدات الأمنية التقليدية وغير التقليدية. تواجه بعض البلدان في مرحلة ما بعد النزاع خطر العودة إلى الحرب. إن الطريقة التي يمكن بها تحسين عملنا في مجال بناء السلام وتوطيد نتائج تلك العملية وتحقيق السلام الدائم هي المواضيع الرئيسية التي يتعين على هيكل الأمم المتحدة لبناء السلام أن يستكشفها.

وأود أن أؤكد على النقاط التالية:

أولاً، يجب أن نلتزم بمبدأ ”قيادة البلد المضيف والتمحور حوله“. ويجب أن ترتكز جهود بناء السلام على موافقة البلد المضيف وأن تُكلف بتعزيز بناء قدرات البلد المضيف؛ وينبغي أن يكون هدفنا تحقيق السلام الدائم في البلدان المعنية والاستقرار في تنميتها. ويجب على المجتمع الدولي احترام سيادة البلدان في مرحلة ما بعد النزاع وقيادتها، وأن يفسح المجال كاملاً للمبادرات التي تتخذها البلدان المعنية وتقديم الدعم البناء والمساعدة لهذه البلدان.

إن الفكرة القائلة بأن أعمال بناء السلام يمكن أن تتولى معظم – بل وكل – الأدوار التي ينبغي أن تضطلع بها حكومة البلد المضيف، فكرة غير مرغوب فيها.

ثانياً، ينبغي أن يكون هيكل بناء السلام بمثابة منصة اتصالات بين البلد المضيف والأطراف المعنية في المجتمع الدولي. إن بناء السلام مشروع متعدد النظم يشمل مجالات متعددة مثل النظام السياسي، والأمن والتنمية الاجتماعية، ويشمل أيضاً الجهات الفاعلة المتعددة، بما في ذلك حكومة البلد المضيف والمؤسسات المالية الدولية والمنظمات الإقليمية. وينبغي أن تركز المؤسسات المالية الدولية على مساعدة البلدان المعنية لتحسين قدرتها على إيجاد الموارد وتعبئتها وتوفير أساس متين للتنمية المستقبلية.

وينبغي للاتحاد الأفريقي وغيره من المنظمات الإقليمية أن تفسح المجال كاملاً لمزاياها الجغرافية واستكشاف ووضع الحلول الإقليمية من أجل بناء السلام. وينبغي للأمم المتحدة تعزيز التنسيق وتمكين جميع الجهات الفاعلة من الاستفادة الكاملة من مزايا وخبرات كل منها، وذلك من أجل خلق تقسيم فعال للعمل وأوجه التآزر.

ثالثاً، يجب أن ننطلق من الاحتياجات الفعلية للبلدان المعنية واعتماد نهج معد حسب الطلب. إن لكل بلد من البلدان في مرحلة ما بعد النزاع واقع وطني مختلف. وحتى في نفس البلد، ربما تختلف الاحتياجات والأولويات لبناء السلام من مرحلة إلى أخرى. وعند صياغة خطط العمل لبناء السلام، يجب أن نأخذ في الاعتبار التام الظروف المحلية، ونحترم آراء البلد المضيف، ونولي الاهتمام بالاحتياجات الفعلية، ونتأكد من أن خططنا وعملنا تتوافق تماماً مع الاستراتيجية الوطنية العامة والمجالات الإنمائية ذات الأولوية. وفي طور التنفيذ، ينبغي أن يكون هناك تقييم منتظم للفعالية على أرض الواقع حتى يمكن إدخال تعديلات في الوقت المناسب واتخاذ تدابير إضافية وفقاً لاحتياجات البلد المضيف.

رابعاً، يجب أن نولي الاهتمام بالاتصال والربط بين بناء السلام وعمليات حفظ السلام. وفي البلدان المتأثرة بالنزاعات حيث نُشرت قوات حفظ السلام، تكون بعثات حفظ السلام على دراية بالحالة المحلية ولديها إمكانية للوصول إلى كمية وفيرة من المعلومات والاستخبارات. ويجب أن تركز جهود الأمم المتحدة لبناء السلام على تعزيز الاتصال مع عمليات حفظ السلام بهدف كفالة تقاسم الموارد. وفي المرحلة النهائية من عمر بعثة حفظ السلام، يجب أن تسعى البعثة إلى ضمان الحفاظ على الاستقرار الدائم للبلد المضيف وتعزيز اتصاله مع هيكل الأمم

المتحدة لبناء السلام، وذلك لضمان أن الجهود المبذولة لبناء السلام يمكن أن تتم بطريقة سلسة بعد انسحاب البعثة.

خامساً، يجب أن نفسح المجال كاملاً أمام الدور الهام الذي تضطلع به لجنة بناء السلام. تتألف لجنة بناء السلام من أعضاء من الجمعية العامة ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. إن لجنة بناء السلام على دراية جيدة في العديد من المجالات ولها فهم متعمق لبناء السلام في بلدان معينة. وينبغي للجنة بناء السلام النظر في مواصلة تعزيز روابطها مع الجمعية العامة ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وذلك من أجل الإسداء النشط للمشورة بشأن مسائل من قبيل توطيد السلام، وتعزيز قدرة البلدان المضيفة ووضع الآليات الخاصة بكل بلد على حدة من البلدان النامية. وينبغي لمجلس الأمن تعزيز اتصاله مع لجنة بناء السلام وتشكيلاتها القطرية المخصصة بغية توفير توجيه أفضل في هذا المجال.

السيد إبراهيم (ماليزيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أضم صوتي إلى المتكلمين السابقين في توجيه الشكر إليكم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة، التي تمثل فرصة في الوقت المناسب لتقييم العمل الجاري بشأن استعراض هيكل بناء السلام. وأشكركم أيضاً على المذكرة المفاهيمية الغنية بالمعلومات (S/2016/104، المرفق) وأود أيضاً أن أشكر مقدمي الإحاطات الإعلامية، وهم السفير كاماو ممثل كينيا والسفير سكوغ ممثل السويد والسفير روسينتال على البيانات التي قدّمها كل منهم. وتؤيد ماليزيا، بصفتها عضواً حالياً في لجنة بناء السلام، عدداً من النقاط والمسائل التي ذكرها مقدمو الإحاطات الإعلامية بالتفصيل. وأود أيضاً الإسهام في المناقشات بطرح النقاط التالية:

على النحو الذي أكده مقدمو الإحاطات الإعلامية، كان العامان ٢٠١٥ و ٢٠١٦ ذوا أهمية حاسمة في جدول أعمال بناء السلام، لا سيما في ما يتعلق بعملية الاستعراض الجاري لهيكل بناء السلام. وأغتنم هذه الفرصة لأعرب عن الدعم لكل من أنغولا وأستراليا في قيادة المفاوضات الحكومية الدولية الجارية بشأن نتائج الاستعراض. ونحن على ثقة بأن النهج الشامل والشفاف والجامع للرؤساء المشاركين سيؤدي إلى نتائج تحظى بتأييد واسع وتوافق في الآراء بين جميع الدول الأعضاء والشركاء وأصحاب المصلحة.

ولقد شهد عام ٢٠١٥ تحوّلا هاما وإيجابيا في نهج لجنة بناء السلام، ولا سيما بشأن دور الدعوة الذي تقوم به. وأظهر تعامل اللجنة مع الدول التي ليست مدرجة في جدول أعمالها الرسمي، ألا وهي بوركينا فاسو، وبابوا غينيا الجديدة، والصومال، أن لجنة بناء السلام لديها المرونة اللازمة للعمل خارج النطاق المحدد سلفا.

والجدير بالذكر أن اللجنة تمكنت في وقت سابق من اتباع نهج إقليمي حيال دعم جهود الأمم المتحدة لمواجهة تفشي فيروس إيبولا في غرب أفريقيا. ويشير التعاون من هذا النوع إلى أن لجنة بناء السلام لديها القدرة الكامنة على التصرف تصرّفا وقائيا.

والمهم لعملية الاستعراض الجاري أن تعترف بهذه الإمكانات، وتنظر في التدابير اللازمة للحفاظ عليها أو زيادة تعزيزها. ونحن نتفق تماما مع ملاحظات السفير كاماو ومفادها أن الاستثمارات في منع نشوب الصراعات، وتصعيدها، واستمرارها، وتكرارها هي، في المدى البعيد، أقل تكلفة بكثير وقابلة للاستدامة من تلك المرتبطة بالتفاعل مع الأزمات والتصدي لها. وتعزيز القدرات الوقائية للجنة بناء السلام ولدورها يساهم أيضا، على المدى البعيد، في تعميق ثقافة الوقاية داخل منظومة الأمم المتحدة، والمسؤولية المشتركة عن الحفاظ على السلام بتفويض من الميثاق.

إن الاستعراضات المتزامنة لهيكل بناء السلام، وعمليات الأمم المتحدة للسلام، والقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، تتيح فرصة

التصدي للتحدي المتمثل في التفتت المحتمل، فضلا عن تعزيز التآزر والتنسيق والتكامل على نحو أفضل في عمل الهيئات والوكالات والآليات ذات الصلة التابعة للأمم المتحدة، من أجل تحقيق الهدف الأساسي ألا وهو توطيد السلام واستدامته. وعمليات الاستعراض الثلاث تتشارك في جانب أساسي، أي السعي لتحقيق نهج متكامل يربط بين التنمية وحقوق الإنسان والأمن، مع المراعاة الكاملة لأولوية السياسات في جهود بناء السلام وعملية السلام. وفي هذا السياق، يود وفدي أن يؤكد على الصلات بين نتائج استعراض هيكل بناء السلام وأهداف خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (قرار الجمعية العامة ١/٧٠)، والحاجة إلى قيام توافق بينها.

والقضاء على الجوع والفقر، وتحقيق الانتعاش والاستقرار على الصعيد الاقتصادي، بما في ذلك عن طريق زيادة قدرة البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية على توليد الإيرادات، يجب احتسابها من بين الأهداف الرئيسية لمبادرات بناء السلام. وفي الوقت نفسه، نحن نؤيد أيضا الاقتراحات الرامية إلى تعزيز مشاركة المرأة والشباب في بناء السلام. لذلك، ينبغي لجهود بناء السلام الشامل أن تنطوي على النُهُج والسياسات العامة التي تشمل جميع أصحاب المصلحة في البلدان المتأثرة بالصراعات.

وندعو أيضا إلى تعزيز التنسيق والجهود المتضافرة لوكالات الأمم المتحدة بغية التصدي للتفتت، وتجنّب العمل في حالة من التقوقع، كما يتجلى في مختلف تقارير فريق الخبراء الاستشاري المعني باستعراض هيكل بناء السلام، ولجنة بناء السلام، والقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). علاوة على ذلك، نحن نعتقد أن هناك مجالا في عملية الاستعراض لوضع توصيات تعزز المشاركة والتعاون من جانب لجنة بناء السلام مع المنظمات والجهات الفاعلة الإقليمية، وكذلك مع المؤسسات المالية الدولية، بما في ذلك من خلال إقامة شراكات أكثر فعالية مع هذه الجهات الفاعلة.

وفي هذا الصدد، يمكن للاستنتاجات المنبثقة من اجتماع اللجنة بشأن تمويل المرحلة الانتقالية وبناء السلام في الصومال، الذي انعقد في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، أن تكون مفيدة. واعترافاً بالحالة البائسة لتمويل مبادرات بناء السلام، تؤكد ماليزيا مجددا تأييدها لتوصية فريق الخبراء الاستشاري بتخصيص ١ في المائة من مجموع المساهمات في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وميزانيات البعثات السياسية الخاصة لصندوق بناء السلام، ليس كبادرة رمزية فحسب، ولكن أيضا كتمويل أوّلي يفضي إلى كفالة تمويل جهود وأنشطة بناء السلام في المستقبل بحيث يمكن التنبؤ به ويكون مستداما.

وبغية العمل بروح واحدة، من المهم كذلك أن تتعزز العلاقة بين اللجنة ومجلس الأمن. ويمكن لبعض الاقتراحات المتعلقة بتعزيز دور اللجنة الاستشارية لدى مجلس الأمن، بما في ذلك عن طريق زيادة الحوار الرسمي وغير الرسمي، والعمل على نحو أوثق مع واضعي المسودات الأولى، وزيادة التنسيق والتخطيط لجميع الأنشطة، بما فيها الاجتماعات والزيارات الميدانية مع رئاسة مجلس الأمن، أن تكفل قيام المجلس بإدراج أهداف بناء السلام الهامة في مداولاته. وهذا، في رأينا، لا يتطلب سوى تعديلات إجرائية بسيطة.

وفي الختام، تعتقد ماليزيا أن عملية الاستعراض الحالية تتيح لنا فرصة هامة لتحسين ولاية لجنة بناء السلام وعملها، وهي كيان فريد من نوعه يتحلى بإمكانات هائلة. ويجب على استعراض هيكل بناء السلام أن يمكّن لجنة بناء السلام من أن تكون قادرة بشكل أفضل على الاستفادة من مكامن قوتها في مجال الدعوة، وفي تعزيز السلام واستدامته، ليس في سيناريوهات ما بعد انتهاء الصراع فحسب، بل أيضا بصفة وقائية أفضل. وبذلك، نأمل أن يتم اعتماد نتائج الاستعراض في الوقت المناسب، بغية تعزيز عمل لجنة بناء السلام، بما في ذلك علاقاتها مع المجلس.

السيد يوشيكاوا (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بالإعراب عن خالص تقديري للممثلَين الدائمَين لكينيا والسويد – الرئيسين الحالي والسابق للجنة بناء السلام – فضلا عن السفير روزنتال، لقيامهم بتبادل الآراء الثاقبة معنا.

تكلم بالإسبانية

ومن دواعي السعادة الكبيرة رؤية السفير روزنتال هنا اليوم.

تكلم بالإنكليزية

ويسرني أيضا أن أرى الممثل الدائم للبرازيل، وهو أيضا رئيس سابق للجنة بناء السلام، حاضرا في قاعة المجلس في هذا اليوم. وأشكر الممثل الدائم لأنغولا، الذي تكلم في وقت سابق، والممثل الدائم لأستراليا على دفع عملية الاستعراض قدما.

إننا نجتمع في مناقشة مفتوحة حيث يعبّر أعضاء مجلس الأمن وغير الأعضاء في المجلس معا عن وجهات نظرهم، والفضل في ذلك يعود إلى مبادرة الرئاسة الفنزويلية. وأجد أن ذلك مناسب للغاية، نظرا لطبيعة الموضوع الذي نناقشه اليوم. والقائمة الطويلة من المتكلمين، والحضور الكثيف في القاعة اليوم لهما دلالة على الاهتمام الكبير بهذا الموضوع. وبعد أن ترأستُ الفريق العامل المعني بالدروس المستفادة التابع للجنة بناء السلام في السنتين الماضيتين، وبعد أن عملت في مجلس الأمن لمدة شهرين حتى الآن، أود أن أدلي ببضع نقاط حول التنسيق بين مجلس الأمن ولجنة بناء السلام.

لقد أنشئت لجنة بناء السلام بالتعاون بين مجلس الأمن والجمعية العامة اعترافا بأن الركائز الثلاث للأمم المتحدة – ألا وهي السلام والأمن، والتنمية، وحقوق الإنسان – مترابطة ويعزز بعضها بعضا. وأنشئت لجنة بناء السلام تكملة لجهود بناء السلام التي تبذلها مؤسسات الأمم المتحدة. ومرت عشر سنوات منذ إنشاء لجنة بناء السلام. فحان الوقت لنا الآن كي نجعل اللجنة هيئة يمكنها أن تؤدي عملها على نحو أفضل، بوصفها هيئة استشارية لمجلس الأمن.

وفي مجال بناء السلام، تتباين أدوار مجلس الأمن ولجنة بناء السلام، ولكنها تكمّل بعضها بعضا. فمجلس الأمن يتحمل مسؤوليته بصورة رئيسية عن حل الصراعات. وقوة لجنة بناء السلام، من ناحية أخرى، تكمن في ما تبذله من مساع طويلة الأجل بغية وضع أساس للسلام. وخلال رئاستي للفريق العامل المعني بالدروس المستفادة، كان هذا بالضبط ما قمنا به من خلال تسليط الضوء على نقاط القوة في لجنة بناء السلام. وناقش الفريق التحديات التي تواجهها البلدان الخارجة من الصراع أثناء سحب بعثات الأمم المتحدة وبعدها، وأهمية بناء القدرات كأولوية رئيسية في البلدان المتأثرة بالصراعات.

وكان الفريق على اقتناع تام بأن تعزيز مؤسسات الدولة الرئيسية التي توفر الأمن، والعدالة، والإدارة العامة، والخدمات الاجتماعية الأساسية، أمر جوهري لعملية انتقال ناجحة من حالات ما بعد الصراع إلى تحقيق السلام الدائم. وهذه الدروس المستفادة والتحديات المتبقية يرد تلخيصها في التقريرين النهائيين للفريق العامل المعني بالدروس المستفادة. وهذا التقريران يجسدان الدور الاستشاري المكلّفة به لجنة بناء السلام، وآمل أن يجري استغلالهما بالكامل في المناقشات المقبلة لمجلس الأمن ولجنة بناء السلام، وفي الاستعراض الجاري وما بعده.

يمكن استخدام لجنة بناء السلام على نحو أفضل للحيلولة دون الوقوع في النزاعات والانزلاق فيها مجددا. ويمكن لرئيس لجنة بناء السلام ورؤساء التشكيلات الخاصة ببلدان بعينها والتابعة للجنة بناء السلام تقديم المعلومات إلى مجلس الأمن ودق ناقوس الإنذار المبكر في الوقت المناسب. وفي ذلك السياق، أود أن أذكر بأن دعوة رؤساء لجنة بناء السلام إلى جلسات مجلس الأمن أمر سبق الاتفاق عليه في المذكرات

الرئاسية السابقة التي صدرت في عامي ٢٠١٠ و ٢٠١٣. لذلك وفقا لتلك المذكرات، تجدر دعوة رؤساء لجنة بناء السلام للمشاركة في مناقشات مجلس الأمن، وذلك لزيادة الاتساق في جهود بناء السلام. وأعد بأن أفعل ذلك خلال رئاسة اليابان للمجلس.

في حالة نشوب نزاع ما، سيقتضي الأمر مزيدا من الموارد والطاقة. إذ أن ضمان استمرار الاهتمام وتوفير الموارد لبناء السلام ومنع نشوب الصراعات أمر مهم جدا. ما من أحد ينكر أن صندوق بناء السلام قد برهن على جدواه لكي يصبح أداة مالية هامة لدعم عمليات بناء السلام الهامة جدا في العديد من البلدان الخارجة من صراعات. وتقدر اليابان الأداء النشط للصندوق. إن اليابان، إذ تسلم بالفائدة المتأتية من الصندوق وبالصعوبات الراهنة التي يواجهها الصندوق، سوف تساهم في الصندوق بمبلغ إضافي قدره ٣,٥ مليون دولار في نهاية آذار/مارس. وهذا سيجعل مساهمتنا الإجمالية في الصندوق تصل إلى مبلغ ٤٦ مليون دولار. وأود أن أنضم إلى رئيس لجنة بناء السلام، السفير كاماو، في تشجيع الدول الأعضاء، بما في ذلك الجهات المانحة غير التقليدية، على النظر في تقديم مساهمات طوعية لصندوق بناء السلام. وفي ضوء ما ذكرته آنفا، فإن اليابان لا تؤمن بخيار ”الأنصبة المقررة“. ولدينا توجس من أن تتآكل إلى حد كبير المزايا النسبية للصندوق والمتمثلة في التمكين من الاستجابة بسرعة ومرونة إذا ما لجأنا إلى خيار ”الأنصبة المقررة“.

أخيرا، أود أن أغتنم هذه الفرصة لنتشاطر مع المجلس ما نرغب في القيام به خلال فترة رئاستنا للمجلس في شهر تموز/يوليه. لقد أعلن وزير الخارجية السيد فوميو كيشيدا، في وقت سابق من هذا اليوم بأن اليابان ترغب في إجراء مناقشة مفتوحة حول موضوع بناء السلام في أفريقيا في شهر تموز/يوليه، ويتوق الوزير إلى ترؤس الجلسة بنفسه. وهذا يدل على تفاني اليابان وتصميمها على زيادة المساهمة على نحو أكبر من الاتساق في جهود بناء السلام التي تقوم بها الأمم المتحدة، سواء على مستوى السياسات أو على أرض الواقع.

السيد سيك (السنغال) (تكلم بالفرنسية): أشكر رئيس المجلس على أخذه زمام المبادرة لتنظيم هذه المناقشة المفتوحة بشأن ”بناء السلام بعد انتهاء النزاع: استعراض هيكل بناء السلام“، وعلى تقديمه أيضا مذكرة مفاهيمية قيمة نهتدي بها في مناقشاتنا (انظر S/2016/104، المرفق).

أود أيضا أن أشكر وأهنئ رئيس لجنة بناء السلام، السفير ماشاريا كاماو، وسلفه في هذا المسعى البارز، السفير أولوف سكوغ؛ ورئيس تشكيلة غينيا – بيساو التابعة للجنة بناء السلام، والرئيس السابق للجنة بناء السلام، السفير أنطونيو دي أغويار باتريوتا؛ ورئيس فريق الخبراء الاستشاري المعني باستعراض هيكل الأمم المتحدة لبناء السلام، السفير غيرت روزنتال على مساهماتهم الهامة.

يسر وفدي أن هذا الاستعراض يتزامن مع الاستعراض الكامل لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، فضلا عن استعراض تنفيذ قرار مجلس الأمن بشأن المرأة، والسلام والأمن. ولا بد لمنظمتنا من أن تُعَوِل بالكامل على الفرصة الفريدة التي تتيحها تلك الاستعراضات والتي ترتبط ببعضها البعض ارتباطا وثيقا جدا لكي توجه أعمالنا واستراتيجياتنا نحو اتباع نهج أكثر تنسيقا وأكثر ثباتا، ويتصدى بفعالية للتحديات العديدة التي تواجه السلم والأمن الدوليين.

إن الحيلولة دون أي عودة إلى الحرب والالتزام ببناء السلام في الأجل الطويل لكي تتحقق في نهاية المطاف إعادة تأهيل المجتمعات الخارجة من صراعات على أساس المفهوم والهدف المتمثلين في إنشاء هيكل الأمم المتحدة لبناء السلام. في مطلع عام ١٩٩٢، حدّد السيد بطرس بطرس غالي – الأمين العام للأمم المتحدة آنذاك والذي رحل عنا مؤخرا، ونعرب مرة أخرى عن تعازينا الحارة لفقدانه – في ”خطة للسلام“، بناء

السلام بعد انتهاء النزاع بوصفه:"العمل على تحديد ودعم الهياكل التي من شأنها تعزيز وتدعيم السلم لتجنب الارتداد إلى حالة النزاع"(S/24111، الفقرة ٢١).

على الرغم من أنه في ذلك الوقت، كان بناء السلام أولا وأخيرا يُعرف في المفهوم العسكري بأنه التسريح والانتقال السياسي، منذ ذلك الحين، ما فتئت خطة بناء السلام والأنشطة المنبثقة منها مستمرة في الزيادة من حيث أهميتها وتعقدها، وبشكل خاص مع الملحق الذي أضافه السيد بطرس بطرس غالي في عام ١٩٩٥ إلى "خطة للسلام" (S/1995/1)، وعلى نحو أهم، بتنفيذ هيكل لجنة بناء السلام في عام ٢٠٠٥.

يقينا أن تلك الأدوات مكنتنا، في جملة أمور، من دمج بُعد التنمية في إدارة حالات ما بعد انتهاء النزاع. ومع ذلك نلاحظ أن هذه المساعي التي تقوم بها الأمم المتحدة لمساعدة البلدان التي بحاجة إلى انتشال أنفسها من براثن الحرب والتحرك قُدُما نحو السلام الدائم لم تبلغ بعد إمكانياتها الكاملة. من هنا ترحب السنغال باهتمام كبير بتقرير فريق الخبراء الاستشاري (انظر S/2015/490) الذي يبرز التحديات والتدابير التي يتعين اتخاذها لسد الفجوات. ومن بين النقاط البارزة في تقرير فريق الخبراء الاستشاري أن بناء السلام قد تحول إلى نشاط هامشي. أي أنه لا يحظى بالتمويل الكافي، ويأتي دوره فقط بعد حقيقة الأمور وبطريقة مجزئة. تلك هي أعراض الفجوة بين المطمح المعلن عنه والمصلحة الحقيقية التي نوليها لبناء السلام. ذلك السبب الذي يحمل وفد السنغال على الدعوة إلى تطوير نهج أكثر طوعية، وأكثر ثباتا وشمولا، ليتسنى تحطيم الصوامع التي أدت إلى التجزئة في أعمال وجهود منظومة الأمم المتحدة.

إن الجهود المبذولة لضمان تنسيق أفضل واتساقا في أعمالنا ينبغي أن تسير يدا بيد مع تفاعل أكثر ديناميكية بين لجنة بناء السلام، والهيئات الرئيسية في الأمم المتحدة، والصناديق والبرامج، فضلا عن الشركاء الدوليين والإقليميين والمحليين. ولا يمكننا أن نعزز التآزرات ونضمن أثر أفضل في الميدان إلا باتباع تلك الطريقة. وفي ذلك الصدد، يود وفدي بوجه الخصوص أن يشدد على أهمية توفير قدر أكبر من الزخم للتفاعل بين مجلس الأمن ولجنة بناء السلام. وفي الحقيقة، نؤيد وجهة النظر القائلة بأنه ينبغي للمجلس تمكين لجنة بناء السلام من القيام بدورها الاستشاري بطريقة أكثر شمولا على وأن يلجأ إلى طلب خدماتها على نحو أكثر تواترا، وبشكل خاص مجالات تقديم المشورة، وإشاعة الوعي وتعبئة الموارد. وينبغي للنهج الشامل الآنف الذكر أن يؤدي أيضا إلى تطوير استراتيجية متكاملة تضم عدة مجالات، بما في ذلك الأمن، والتنمية المستدامة، وحقوق الإنسان، والمساواة بين الجنسين وسيادة القانون.

من أجل لمعالجة الفجوات القائمة في مجال بناء السلام، لا بد من أن تسترعي انتباهنا ثلاثة مجالات رئيسية في إطار عمل الاستعراض، وهي بالتحديد: التمويل، والملكية الوطنية، والتعاون مع المنظمات الإقليمية. وفي حين أن البلدان الخارجة من صراعات بحاجة إلى تمويل كبير وطويل الأجل، نرى بأن هذا التمويل لا يزال محدودا، ولا يمكن التنبؤ به ومن الصعب تعبئته.

ومن أجل ضمان أن يكون السلام دائما، فإن الأمن يجب أن يسير جنبا إلى جنب مع التنمية. والدروس المستخلصة من عمليات بناء السلام في أفريقيا، ولا سيما في غينيا – بيساو، تقدم لنا فكرة كاملة عن مدى أهمية ذلك. فالبلدان التي تشهد عملية لبناء السلام بحاجة إلى موارد لتمويل المشاريع التي يمكن أن تخلق الثروة والوظائف، ولا سيما للشباب والنساء، الذين يقومون بدور رئيسي في الإنعاش الاقتصادي والاجتماعي للبلدان المتأثرة.

ووفقا لما جاء في تقرير فريق الخبراء الاستشاري المعني باستعراض هيكل بناء السلام، فإن صندوق بناء السلام هو

ببساطة غير كاف، في حد ذاته، لإحداث الأثر اللازم وبعيد كل البعد عن تحقيق هدفه المتمثل في أن يكون عاملا محفزا لتدفق المزيد من الموارد الكبيرة من مصادر أخرى. وعلاوة على ذلك، فإن وفد بلدي يؤيد توصية فريق الخبراء الاستشاري التي يدعو فيها الجمعية العامة إلى النظر في إمكانية اعتماد تدابير لضمان تخصيص التمويل الأساسي وقدره ١٠٠ مليون دولار، والذي يمثل رمزيا نحو ١ في المائة من ميزانية عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، لبناء السلام على أساس سنوي. وسيتم سحبه من المساهمات المقدمة في إطار الميزانية العادية للمنظمة.

كما تبرهن تجربة غينيا - بيساو على الحاجة إلى إعادة بناء الثقة بين مختلف الجهات الوطنية صاحبة المصلحة وجعل استعادة الثقة هذه إحدى الأولويات الوطنية في عملية بناء السلام.

وينبغي أن يوجه مبدأ الملكية الوطنية جميع جهود بناء السلام، وذلك لضمان تحسين المواءمة بين عروض المساعدة والأهداف المنصوص عليها في الخطط الوطنية لبناء السلام، لأن الأمر يرجع إلى البلد المعني نفسه لتحديد أولوياته. ولا يمكن للجنة بناء السلام القيام بذلك بالنيابة عن البلدان.

ويجب علينا أيضا أن نولي الاهتمام الواجب لتعزيز التعاون بين لجنة بناء السلام والمنظمات الإقليمية، وخاصة الاتحاد الأفريقي. وبالنظر إلى أن جميع البلدان الستة المدرجة في جدول أعمال اللجنة بلدان أفريقية، سيكون من المنطقي تماما تعزيز الشراكة بين الاتحاد الأفريقي ولجنة بناء السلام، خصوصا في ما يتعلق بالتنمية، وذلك بدراسة طابع وتحديات بناء السلام في أفريقيا وبكفالة التقاسم الذكي للمهام والأدوار التي ينطوي عليها تقديم الدعم إلى البلدان المعنية وتحسين الحوار المنظم بشأن أفضل طريقة يمكن بها للجنة دعم البلدان التي تتلقى الدعم من المنظمة بالفعل في هذا الصدد.

وفي الختام، أود أن أوجه نداء من أجل تحسين تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) الذي يؤكد مجددا على الدور الحاسم الذي تضطلع به المرأة في بناء السلام بوصفها مشاركة فاعلة في جميع مراحل منع نشوب الصراعات وتسوية النزاعات وبناء السلام والتنمية. إن النساء هن أحد أصول السلام والمصالحة وينبغي إدماجهن بشكل أفضل في عمليات بناء السلام. والتقدم المحرز في إشراك المرأة في في عمليات إعادة البناء في سيراليون وليبريا ورواندا ينبغي أن يوجهنا في تعميم وتعزيز تلك الممارسات في جميع البلدان. وفي محاولة لإدماج برنامج المرأة والسلام والأمن وتقديرا لأهمية أن بعض بلدان غرب أفريقيا مدرجة على جدول أعمال لجنة بناء السلام، اعتمدت بلدان المنطقة، بدعم من الأمم المتحدة، في عام ٢٠١٠ إعلان داكار بشأن تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) في غرب أفريقيا، فضلا عن خطة العمل الإقليمية ذات الصلة.

السيد بريسمان (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن بناء السلام. وأود أيضا أن أشكر السفراء كاماو وسكوغ وروزنتال على إحاطاتهم الإعلامية وعلى عملهم الهام في مساعدة أشد البلدان هشاشة في العالم في بناء السلام المستدام.

إن هذه الجلسة ذات أهمية خاصة في ضوء الاستعراض الجاري لهيكل الأمم المتحدة لحفظ السلام - وهو هيكل أنشأته الدول الأعضاء قبل أكثر من عقد من الزمان. ولا تزال ثلاثة من أهم المبادئ في ذلك الوقت في صميم جهودنا اليوم: استدامة الاهتمام الدولي بالبلدان الخارجة من الصراع، ووضع استراتيجيات أكثر فعالية لبناء السلام، والاستمرار في تعبئة الموارد اللازمة من أجل منع العودة إلى الصراع العنيف.

وما زالت الولايات المتحدة تدعم أهداف هيكل بناء السلام وخدمته للأهداف الهامة المتمثلة في كفالة ألا نكتفي بالرد على الأعراض، بل أن نعالج الأسباب الجذرية أيضا؛ وكفالة ألا نكتفي بالتصدي للحرب، ولكن أن نساعد فعلا في

بناء السلام؛ وكفالة أن تكون منظومة الأمم المتحدة في وضع جيد لتلبية احتياجات البلدان والمناطق على نحو استراتيجي وفعال، وليس أثناء تعرض المدنيين للهجوم فحسب، ولكن خلال الأيام والشهور والسنين التالية لانتهاء الصراع.

وبينما نواصل دعم هذه الأهداف، نعتقد أيضا، بصورة أساسية، أن هيكل بناء السلام لم يرق إلى مستوى ولايته ولم يؤد على نحو كامل الدور الذي أنشئ للاضطلاع به. وقد شخصنا المشكلة مرات كثيرة في العديد من المحافل المختلفة. فجميع البلدان المتأثرة بالصراعات تقريبا التي ينظر المجلس في حالتها – من هايتي إلى ليبريا – كافحت لتوطيد السلام في أعقاب النزاع مباشرة. وقد شهدنا الآثار الإنسانية والمالية المدمرة للدورات المميتة للعودة إلى النزاع في السنوات الأخيرة، من جمهورية أفريقيا الوسطى إلى جنوب السودان إلى بوروندي. ونحن نعلم أن الأمم المتحدة يجب أن تقوم بعمل أفضل في مجال توطيد السلام ومنع هذه الانتكاسات، ولكننا فشلنا في ترجمة فهمنا المشترك للمشكلة إلى تغييرات عملية وقابلة للتحقيق وذات أثر في كيفية قيامنا بعملنا فعلا من أجل التصدي لهذه التحديات. ولهذا السبب، نؤيد العديد من التقييمات وندعم العديد من التوصيات التي قدمها فريق الخبراء الاستشاري المعني باستعراض هيكل بناء السلام (انظر S/2015/490)، بما فيها الاستنتاج بأن بناء السلام لا يزال يعاني من نقص الاعتراف وتدني ترتيبه في سلم الأولويات ومن عدم كفاية التمويل على الصعيد العالمي داخل منظومة الأمم المتحدة.

وإذ أضع الاستعراض الجاري لهيكل بناء السلام في الحسبان، أود أن أُبين رؤية الولايات المتحدة للشكل الذي ينبغي أن يكون عليه هيكل بناء السلام القوي والمنسق والفعال. أولا، إن التحدي الرئيسي ليس بالضرورة الافتقار إلى الموارد، وهو الأمر الذي غالبا ما نتوقف عنده عندما تعاني الجهود المبذولة في الأمم المتحدة من ضعف الأداء. إنه نقص في الاتساق. فالطابع المعقد للصراعات يعني أن كيانات الأمم المتحدة يجب أن تعمل على نحو أكثر تنسيقا. ويجب أن تسير جهود منع نشوب الصراعات وإدارة النزاعات وتحقيق الاستقرار بعد انتهاء الصراع التي تبذلها مختلف أجزاء منظومة الأمم المتحدة جنبا إلى جنب إذا أدرنا نجاح جهود بناء السلام.

وقد شهدنا أمثلة على مؤخرا في سري لانكا وفي سيراليون على كيف أنه يمكن لاتباع نهج متسق داخليا أن يساعد البلدان بصورة مجدية على التعافي من آثار النزاع. فبالتزام أولي قدره ٣ ملايين دولار من صندوق بناء السلام، يعمل العديد من كيانات الأمم المتحدة، بما في ذلك إدارة الشؤون السياسية ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب دعم بناء السلام، إلى جانب منسق الأمم المتحدة المقيم وفريق الأمم المتحدة القطري، مع حكومة سري لانكا لتعزيز آليات فعالة للعدالة الانتقالية، تراعي الصور المختلفة لتأثير الصراع على الرجل والنساء في سري لانكا. والأهم من ذلك، أنه يجري بناء قدرات مجالس المقاطعات في سري لانكا على الصعيد المحلي لمساعدتها في رفع مظالم المشردين داخليا وأفراد جماعات الأقليات وغيرهم من الفئات الضعيفة عن طريق تيسير إعادة توطينهم في أراض كانت القوات العسكرية تحتلها في السابق.

وفي سيراليون، كان العمل المتكامل لبعثات الأمم المتحدة المتعاقبة والفريق القطري والتشكيلة القطرية المخصصة التابعة للجنة بناء السلام في سيراليون حاسما في كسر دائرة العنف وأتاح مجالا لسكان سيراليون للتركيز على الازدهار والتنمية والانتخابات الديمقراطية، بدلا من الحرب والعزلة والصراع. فقد أجرت سيراليون ثلاثة انتخابات سلمية وذات مصداقية منذ نهاية الحرب الأهلية في عام ٢٠٠٢، وتواجه المؤسسات الجديدة التحدي المتمثل في أن تكون متجاوبة مع مواطنيها.

والدعم المقدم من الأمم المتحدة، بما في ذلك الالتزام المتواصل من قبل التشكيلة القطرية المخصصة التابعة للجنة بناء السلام وقيادتها المثيرة للإعجاب التي تتولاها البعثة الكندية، كان حاسما في هذه العملية الانتقالية.

كما أن الولايات المتحدة تتطلع إلى أن تكون لجنة بناء السلام قادرة على توسيع مداها على نطاق الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بصورة أعم. ونحن نؤيد إجراء تغييرات في التشكيلات القطرية المخصصة التابعة للجنة بناء السلام لجعلها مجموعات أصغر حجما وأكثر مرونة وملاءمة وذات طابع غير رسمي في ما بين الدول الأعضاء. إن آخر ما نحتاجه في الأمم المتحدة عقد مجموعة أخرى من الاجتماعات التي يجتمع فيها الدبلوماسيون للإعراب عن شواغلهم إزاء نفس المشاكل مرارا وتكرارا.

نحن بحاجة إلى أفكار تترجم إلى أفعال. إن مجموعات الدول الأعضاء الأصغر والمرنة وذات التنسيق غير الرسمي، التي هي على استعداد لبذل الجهود وتخصيص الموارد الدبلوماسية للنهوض بالسلام في بلد معين، أمر سيفيدنا جميعا كذلك.

وبطبيعة الحال، فإننا نحث أيضا لجنة بناء السلام على مواصلة العمل بشكل وثيق مع المنظمات الإقليمية والمتعددة الأطراف، بما في ذلك المؤسسات المالية الدولية، في جهود بناء السلام. وتجسد الإحاطة الإعلامية الأخيرة التي قدمها ممثلو صندوق النقد الدولي والبنك الدولي أمام تشكيلة بوروندي في لجنة بناء السلام، الكيفية التي تشكل من خلالها لجنة بناء السلام رابطا حاسما حقا بين مقر الأمم المتحدة، والمؤسسات المالية الدولية التي تعد خبرتها الاقتصادية في الميدانضرورية لسياقات ما بعد الصراع .

وتشمل رؤيتنا لهيكل بناء السلام استمرار الدور المنوط بصندوق بناء السلام، الذي اعتبرناه منذ فترة طويلة أداة للاستجابة السريعة والذكية والفعالة لمنع نشوب الصراعات ودعم بناء السلام. وكان صندوق بناء السلام من بين أول الجهات التي مولت الصندوق الاستئماني المتعدد الشركاء لكولومبيا، من أجل تلبية الاحتياجات الخاصة بتثبيت الاستقرار وبناء السلام. ويشكل الصندوق من خلال هذه المبادرة، أداة فعالة للاستجابة السريعة، لمنع نشوب الصراعات، ودعم بناء السلام. ويقوم صندوق بناء السلام، جنبا إلى جنب مع بعثة الأمم المتحدة المعنية بالرصد والتحقق، وفريق الأمم المتحدة القطري، وغيرها من الجهات المانحة المتعددة الأطراف، بدور حاسم فيما يخص مساعدة كولومبيا على الانتقال إلى مرحلة ما بعد الاتفاق. ونحن نعتقد أن عمل صندوق بناء السلام في كولومبيا، سوف يساعد على تحقيق فوائد سلام ملموسة وشاملة، لتعزيز ثقة الشعب في عملية السلام والمساعدة على تهيئة الظروف اللازمة لتنفيذ اتفاقات السلام.

إننا نعلم بأنه لا توجد حلول سهلة للمجتمعات الخارجة من الصراعات. ونعلم أيضا بأنه لا يمكن لمنظومة الأمم المتحدة اغتنام كل الفرص بشكل كامل لمواصلة بناء قدرتنا على تعزيز السلام، إلا من خلال تماسك الجهود، والجدية فيما يخص الأهداف، والمزيد من المرونة فيما يتعلق بالنُهج. ونعتبر استعراض هيكل بناء السلام المستمر، بمثابة فرصة ثمينة للقيام بذلك.

السيد رايكروفت (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة المفتوحة. وأريد أيضا أن أشكر السفراء كامو وسكوغ وروسينتال على إسهاماتهم المدروسة بعناية في هذه المناقشة، وفي جدول الأعمال هذا.

قال جون كينيدي ذات مرة ”إن مجرد غياب الحرب لا يعني تحقيق السلام“. وما قاله منذ أكثر من نصف قرن يوجد في صلب المسألة التي نناقشها اليوم، وهي مسألة بناء السلام. واليوم لم يعد يكفي وقف القتال فحسب. فكم عدد المسائل المدرجة على جدول أعمال مجلس الأمن نتيجة لسقوط

البلدان القهقرى في الصراع؟ وكم منها كان نتيجة لقادة فشلوا في الاستفادة من غياب الحرب، أو فشلوا في بناء السلام وتوفير الرخاء لمواطنيهم؟ اليوم أود أن أتحدث عن بوروندي، البلد الذي ينطبق عليه للأسف هذا الكلام.

كما لاحظ أعضاء مجلس الأمن مباشرة الشهر الماضي، عانى ذلك البلد الصغير والفقير، لكن الجميل، معاناة كبيرة. وبعد ما يزيد قليلا على عقد من الزمان منذ نهاية الحرب الأهلية، وهي حرب أودت بحياة ٣٠٠ ٠٠٠ شخص، فإنه الآن على حافة حرب أهلية مرة أخرى. ومن الواضح أن ثمار ١١ عاما من السلام قد أهدرت. وفي مواجهة ذلك، كنا متحدين في مجلس الأمن في مطالبنا التي وجهناها إلى الرئيس نكورونزيزا لنزع فتيل التوتر، والشروع في إجراء حوار مع المعارضة، والموافقة على نشر شكل من أشكال الوجود الدولي، على النحو الذي اقترحه الاتحاد الأفريقي في الأصل. ولكن عندما سرنا عبر شوارع بوجمبورا الشهر الماضي، لا يسعني إلى التفكير في ما كان يجب علينا، كمجلس وأمم متحدة، وأطراف فاعلة إقليمية، القيام به لمنع العودة إلى العنف. وآمل أن ننظر جميعا في هذه القاعة اليوم، ما الذي يمكننا جميعا القيام به بشكل أكبر في المستقبل لمنع وقوع ما رأيناه في بوروندي من الحدوث مرة أخرى في مكان آخر.

ولدينا الكثير من الأمور التي يمكننا الاسترشاد بها، مثل استعراض عمليات حفظ السلام، وبناء السلام، والمرأة والسلام والأمن، التي اتفقنا عليها جميعا العام الماضي. ولكن إذا أردنا أن نتجنب الفشل في بناء السلام، سواء في بوروندي أو في أي مكان آخر، فإن الناس في الميدان بحاجة إلى أكثر من مجرد حبر على ورق. إنهم بحاجة إلى اتخاذ المجلس وغيره إجراءات حقيقية. وأرى بأنه ينبغي اتخاذ خمس خطوات.

أولا، إن الموضوع الرئيسي لتلك التقارير عن الاستعراض يتعلق بمحورية الإرادة السياسية على المستويين الوطني والدولي لبناء السلام واستدامته. ولكن حتى عندما يتحد المجلس، كما كنا في بوروندي، يمكن لجهودنا أن تصاب بالفتور جراء عدم وجود إرادة سياسية لدى شخص واحد فقط، في هذه الحالة هو الرئيس نكورونزيزا. لذلك، فنحن بحاجة إلى ممارسة الضغط على أولئك الذين يرفضون إيجاد أرضية مشتركة، ولا يشاركون في الحوار، ولا يظهرون أي قدر من الإرادة السياسية اللازمة لحفظ السلام. وللقيام بذلك، علينا أن ندرك بأن المجلس ليس وحده في المواجهة. فبوروندي تظهر لنا الأهمية الحيوية للمنظمات الإقليمية مثل الاتحاد الأفريقي. ونحن بحاجة إلى متابعة وتعزيز هذا التعاون الوثيق مع المنظمات الإقليمية، وعلينا أن نستفيد من دعم لجنة بناء السلام ومشورتها أيضا، كما نصحنا اليوم أولئك الذين قدموا إحاطات إعلامية أمامنا.

ثانيا، من الواضح أن الأزمات كثيرا ما تعرض على المجلس في وقت متأخر للغاية، لا يسمح باتخاذ إجراءات وقائية فعالة. إننا بحاجة إلى تحسين قدرتنا على مواجهة المخاطر المحتملة على الاستقرار قبل استفحالها. وللقيام بذلك، فنحن بحاجة إلى تطابق الإنذار المبكر مع العمل المبكر. وهذه هي أفضل وسيلة لمنع المعاناة الإنسانية الهائلة، وهي أيضا أكثر فعالية من التعامل مع الصراعات وعواقبها من حيث التكلفة. هل يمكننا أن نقول بصراحة إننا حققنا ذلك في بوروندي؟ لقد زرنا بوروندي مرتين في سنة. ألم ننتبه جميعا للعلامات التحذيرية؟ لقد تعلمت من زيارتنا بأن تحسين استكشاف الآفاق لا فائدة منه في حد ذاته. وعلينا أن نفعل شيئا نتيجة لذلك. وعلى المجلس أن يكون سباقا وعملي المنحى، وعليه تعبئة الأدوات المتاحة لنا لمنع العودة إلى العنف.

ثالثا، إننا بحاجة إلى تحسين قدرتنا على صون السلام بعد توقف عمليات القتال. ويجب علينا تجنب فجوة بناء السلام، عندما تنتقل بعثات حفظ السلام إلى خارج البلد، ويتلاشى الاهتمام العالمي. ولعل هذا هو أعظم درس نتعلمه من بوروندي. إن استمرار الالتزام يمثل تحديا. وتتيح لجنة

بناء السلام وسيلة جيدة لمواصلة الدعم السياسي، والجمع بين منظومة الأمم المتحدة، والدول الأعضاء، والمؤسسات المالية الدولية. وبالمثل، فإن صندوق بناء السلام يقوم بعمل ممتاز، وأود أن أشجع جميع الدول الأعضاء على الانضمام إلينا لتقديم تبرعات إلى تلك الأداة الفعالة.

رابعا، يجب أن يعني بناء السلام بناء السلام للجميع، للرجال والنساء والأطفال والأقليات والضعفاء، ولمن هم في الحكومة ولمن هم في المعارضة. إن استعراض بناء السلام يخبرنا أن بناء السلام واستدامته يقومان على التوافق الاجتماعي وراء هذا السلام. ولهذا السبب، يعد إجراء حوار شامل مهم للغاية في بوروندي. ولذلك، فإننا نرحب بزيارة الأمين العام لبوروندي اليوم، والتقدم الذي أحرزه في هذا الحوار الشامل. وعلى نطاق أوسع، فإننا نقدم دعما عمليا للتنمية، وللخدمات وفرص العمل في البلدان الخارجة من الصراع، ولنقم بذلك جميعا بطريقة تعزز الشمولية.

خامسا، وأخيرا، نحن بحاجة إلى نهج شامل للمنظومة يمد الجسور بين مختلف أجزاء الأمم المتحدة التي اعتادت العمل بمعزل عن الآخرين، بحيث يكون النظام معا أكثر من مجموع أجزائه. وعندما يتجاوز مجلس الأمن هذه الانقسامات، فإن الأمر ليس تعديا، بل هو وحدة ضرورية. وأنا أشجع هيئات أخرى أيضا على الانضمام عبر الفجوات، وأود أن أشير إلى الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة للقيام بذلك.

إذا تمكنا من اتخاذ تلك الخطوات الخمس، يمكننا أن نبني شيئا مستداما حقا، وعند القيام بذلك، فإننا سنضمن بأن غياب الحرب، على حد تعبير جون ف. كينيدي، يؤدي حقا إلى إحلال المزيد من السلام الدائم.

السيد لاميك (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أود أيضا أن أبدأ بتوجيه الشكر للسفراء كامو وسكوغ وروسينتال، على إسهاماتهم كل منهم القيمة، في هذه المناقشة.

إن بناء السلام هو موضوع أساسي، ونحن نتفق جميعا على إبراز أهميته. وإننا نتفق أيضا بشكل كامل بشأن حاجة الأمم المتحدة إلى بذل المزيد من الجهد في هذا المجال. وفي هذا الصدد، تعد هذه المناقشة المفتوحة اليوم، موضوعا مهما للغاية ومناسبا من حيث التوقيت. إن تقرير فريق الخبراء الاستشاري المعني باستعراض هيكل بناء السلام (انظر S/2015/490)، الذي صدر في حزيران/يونيه ٢٠١٥، يتضمن عددا من المقترحات المثيرة للاهتمام. ويشكل مشروع القرار المتعلق بهيكل بناء السلام، الذي يجري حاليا مناقشته في الجمعية العامة، أيضا فرصة لتحسين عمل الأمم المتحدة في هذا المجال. وترى فرنسا، بأن هذا التحسن يجب أن يتمحور حول النقاط التالية.

أولاً وقبل كل شيء، يجب أن نكفل إكمال لجنة بناء السلام لجهود مجلس الأمن ودعمها لها بصورة كاملة. وهذا أمر أساسي لكفالة الاتساق الكامل في رسالة الأمم المتحدة بشأن الحالات المختلفة التي نحن بصددها. فعلى سبيل المثال، يمكن للجنة بناء السلام أن تضطلع بدور هام في الحفاظ على التعبئة السياسية بشأن حالات محددة وبالتالي يمكن أن تساعد في تنفيذ الإجراءات المتخذة. وفي ذلك الصدد، يمكن للجنة بناء السلام أن تساعد على تعبئة الشركاء المشاركين في تنفيذ قرارات المجلس، مثل الجهات المانحة ومنظومة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية.

وبالإضافة إلى ذلك، تؤدي لجنة بناء السلام في بعض الحالات دورا استشاريا مُقدرا جدا بالنسبة لمجلس الأمن، بما في ذلك من خلال الزيارات الميدانية التي يقوم بها أعضاؤها. ويجب توجيه أعمال اللجنة في ذلك الاتجاه حتى يمكنها أن تدعم عمل المجلس بفعالية. وعلى سبيل المثال، نقدر الدور الذي يؤديه المغرب بصفته رئيس التشكيلة القطرية المخصصة لجمهورية أفريقيا الوسطى وجهوده الرامية إلى دعم تمويل الانتخابات والمحكمة الجنائية الخاصة. وهذه المشاريع ملموسة وتساعد في تحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى،

كما قرر مجلس الأمن بالتنسيق مع السلطات الانتقالية، غير أن تنفيذها يتطلب رصدا ودعما لا يمكن إلا للتشكيلة القطرية المخصصة لجمهورية أفريقيا الوسطى أن تقدمه بفعالية. وبالمثل، فإن الزيارات المنتظمة إلى منطقة البحيرات الكبرى التي تنظمها الرئاسة السويسرية لتشكيلة بوروندي مفيدة جدا وموضع ترحيب، بالقدر الذي تعمل به في إطار التكامل الممتاز مع المبادرات التي ينفذها المجلس لإيجاد حل للأزمة في بوروندي.

ومن المهم بالقدر نفسه ضمان قيام لجنة بناء السلام بتنظيم عملها بأكثر السبل فعالية لضمان المرونة في استعراض السجلات وكذلك بالتركيز في اجتماعاتها على قضايا تشغيلية ومحددة. ومن ذلك المنطلق، أهنئ السفير السويدي على عمله في هذا المجال خلال رئاسة السويد للجنة. كما أهنئ سفير كينيا على انتخابه رئيسا للجنة بناء السلام، وأتمنى له كل النجاح في رئاسته.

وأخيرا، فيما يتعلق بالتمويل، نرحب بأنشطة صندوق بناء السلام. وكذلك من الضروري الحفاظ على الطابع الطوعي للمساهمات للاستمرار في ضمان الشفافية الحقيقية ورصد التزامات الصندوق. غير أنه يجب الاعتراف أيضا بأن فعالية بناء السلام ليست مجرد مسألة مالية. ومن ذلك المنظور، من المهم أن نؤكد على بذل جهود لتنسيق العمل الميداني للأمم المتحدة في مجال بناء السلام، وكذلك مع المؤسسات المالية الدولية. وفي ذلك الصدد، يجب دعم دور المنسق المقيم وتعزيزه.

إن فرنسا ملتزمة بشكل خاص بتعزيز عمل الأمم المتحدة في مجال بناء السلام. ويحدونا الأمل في أن تسهم مناقشة اليوم والمناقشات بشأن مشروع قرار الجمعية العامة في تحقيق هذا الهدف الذي يتشاطره الجميع.

السيد إيليتشوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): أشكركم، سيدي، على عقد جلسة اليوم. ونأمل أن يساعدنا تبادل الآراء هذا الذي يأتي في الوقت المناسب في إيجاد قاسم مشترك خلال المحادثات الجارية بشأن مشروع قرار في الجمعية العامة ومجلس الأمن بشأن إصلاح هيكل الأمم المتحدة لبناء السلام.

لقد استمعنا بعناية إلى بياني رئيسي لجنة بناء السلام؛ الحالي، الممثل الدائم لكينيا والمنتهية ولايته، الممثل الدائم للسويد، وكذلك إلى بيان السيد غيرت روزنتال، رئيس فريق الخبراء الاستشاري المعني باستعراض هيكل بناء السلام التابع للأمم المتحدة.

إن نظم بناء السلام من أهم أدوات الأمم المتحدة لحل النزاعات على نحو فعال وتحقيق الاستقرار في حالات ما بعد النزاع ومنع اندلاع أزمات كارثية جديدة. ونرحب بإسهام تقرير فريق الخبراء الاستشاري (انظر S/2015/490) في العملية. فهذه الوثيقة توفر الأساس الذي يمكن للدول الأعضاء اتخاذ قرارات مستنيرة استنادا إليه. وهناك في الوقت الراهن مناقشات جارية على مستوى العلاقات بين الدول بشأن أي من هذه التوصيات البناءة يمكن تنفيذه في الممارسة العملية. ويشدد التقرير على الحاجة إلى بذل جهود لبناء السلام في جميع مراحل دورة النزاع.

وما من شك في أن منع استئناف النزاع يحتل مساحة كبيرة في جدول الأعمال الدولي. فقبل ٧٠ عاما، جرى تكريس هذه المهمة في الفصل الأول من ميثاق الأمم المتحدة، وبعد ذلك اتخذت المنظمة قرارات إضافية في ذلك المجال الهام من مجالات أنشطتها والتي أدت إلى تعزيز الأساس للجهود الدولية في ذلك المجال. ونعتقد أن من الضروري الاستفادة من الخبرة والمعرفة التي اكتسبناها بمرور الزمن.

وعلاوة على ذلك، يدعو تقرير فريق الخبراء الدول إلى النظر في مفهوم المحافظة على السلام الذي يتعلق بالمصالحة وبناء رؤية مشتركة للمجتمع، وهي مهمة لا يمكن أن تضطلع بها سوى الجهات الوطنية صاحبة المصلحة. ويمكن للأمم

المتحدة والجهات الفاعلة الدولية دعم العملية وتيسيرها، لكن لا يمكنها قيادتها. ونحن نتفق تماما على أن المسؤولية الرئيسية عن تحديد الأولويات وتنفيذ الاستراتيجيات تتحملها الدول نفسها وأنه ينبغي تركيز الجهود الدولية ذات الصلة في المقام الأول على بناء القدرات في البلدان المتضررة. وينبغي تقديم المساعدة إلى الدول بناء على طلبها، وتمشيا مع خطط عملها وعلى أساس استقلال الدول وسيادتها الوطنية.

ونحن على يقين بأن مبدأ المسؤولية الوطنية هو حجر الزاوية في جهود بناء السلام. وفي الأزمات الحالية، التي غالبا ما تكون داخلية، تواصل الحكومات الوطنية تحمل المسؤولية الرئيسية عن أمن شعوبها. وفي نفس الوقت، تضطلع المجتمعات نفسها بدور رئيسي في تهيئة سلام دائم، إذ يمكنها، بل يجب عليها، أن تبذل قصارى جهدها من أجل مساعدة عملية السلام وتحمل المسؤولية وتحقيق إمكاناتها البناءة على أكمل وجه. ولهذا السبب، فإن العمليات الوطنية الشاملة للجميع والرؤية الواحدة داخل البلدان استناداً إلى المسؤولية المشتركة عن تحقيق سلام دائم تكتسيان أهمية حاسمة.

ونسلم بالدور المثمر للمرأة في جهود حفظ السلام وبناء السلام، فضلا عن أهمية مشاركتها على قدم المساواة في تلك العملية. ومع ذلك، نعتقد أن التركيز المفرط على المسألة الجنسانية يأتي بنتائج عكسية حيث أنه لا صلة مباشرة لها بالأسباب الجذرية للنزاع وتتمثل المهمة الأساسية في القضاء على هذه الأسباب الجذرية.

وفيما يتعلق بهيكل الأمم المتحدة لبناء السلام فإن لجنة بناء السلام، وهي هيئة استشارية حكومية دولية فريدة، تضطلع بدور رئيسي. ونحن نؤيد جهودها لزيادة فعالية وتنسيق المساعدة الدولية للبلدان التي تطلب هذه المساعدة أو للبلدان التي يدرجها مجلس الأمن في جدول أعمالها. ونعتقد أن اللجنة ستستمر في تحسين نوعية المساعدة الاستشارية التي تقدمها إلى مجلس الأمن بشأن البلدان في إطار اختصاص كلا الهيئتين. ونحن نتوقع أن تدفع الدول الأعضاء قدما بالعمل الذي يضطلع به فريق الخبراء، عندما يصل مراحله النهائية، وذلك من خلال اتخاذ خطوات محددة لزيادة فعالية اللجنة والحفاظ على ولايتها وفقا لقرار الجمعية العامة ١٨٠/٦٠ وقرار المجلس ١٦٤٥ (٢٠٠٥).

وننوه كذلك بدور صندوق بناء السلام، وهو آلية هامة للتمويل العاجل تجلب موارد طويلة الأجل للمساعدة في إعادة البناء والتنمية. وقد أيدنا باستمرار المبدأ القُطري في توزيع أموال الصندوق. ومن المهم دعم أعمال الصندوق بالموارد المالية اللازمة. وعلى الدول الأعضاء النظر في إمكانية تقديم المساعدة الطوعية بنشاط أكبر. وتساهم روسيا في الصندوق بمبلغ ٢ مليون دولار سنويا، وذلك بإجمالي مساهامات قدره ١٢ مليون دولار. وسيكون من المفيد النظر عن كثب في جميع الإمكانيات القائمة لجمع الأموال، غير أن فكرة نقل صندوق بناء السلام إلى الميزانية العادية تنطوي على تناقض. فتلك الخطوة لن تؤدي فحسب إلى خلق عبء إضافي للدافعين في سياق اقتصادي صعب، ولكنها أيضا ستحرم الصندوق من كبرى ميزاته، وهي الفعالية والمرونة في توجيه الأموال لتلبية الاحتياجات العاجلة للدول التي تطلب المساعدة. وعلى العموم، نود أن تعزز لجنة بناء السلام تفاعلها مع المؤسسات المالية الدولية.

وعلى الرغم من أن الكثير من المبادرات المتخذة خارج الأمم المتحدة تستحق اهتمامنا على نحو عام، فإنها لا يمكن أن تعتبر تلقائيا بأن المنظمة وافقت عليها فعلا وأقرتها رسميا، وذلك ينطبق بالتأكيد على ما يسمى الخطة الجديدة للانخراط في مساعدة الدول الهشة، التي أُطلقت تمشيا مع سياسات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

وفي الختام، نود أن نؤكد أن مسألة تكيف هيكل الأمم المتحدة لبناء السلام مع حقائق العصر الحديث تتطلب مناقشة

مسؤولية ومتوازنة ومتعمقة. ومن الأهمية بمكان أن نحقق نتائج من النوع الذي سيساعد على بناء السلام بدلا من إنشاء مخاطر جديدة.

السيد روسيلي (أوروغواي) (تكلم بالإسبانية): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى رئاسة جمهورية فنزويلا البوليفارية على عقد هذه المناقشة المفتوحة اليوم، وعلى المذكرة المفاهيمية عن الموضوع (S/2016/104، المرفق). وأود أيضا أن أشيد بالسفراء كاماو وسكوغ وروسينتال على إحاطاتهم الإعلامية الزاخرة بالمعلومات.

تعتبر أوروغواي إصلاح هيكل بناء السلام لدينا جزءا لا يتجزأ من عملية الاستعراض الأوسع نطاقا لعنصري السلام والأمن للأمم المتحدة، ونعتقد أنه من الضروري أن نكيف أنشطته في مجالي السلام والأمن مع التحديات الجديدة التي تطرحها الساحة الدولية. وفي ذلك السياق، نؤيد جهود الاستعراض الأخرى المبذولة حاليا فيما يتعلق بعمليات حفظ السلام وخطة المرأة والسلام والأمن، لأننا نرى أنه من الأهمية بمكان كفالة إجرائها بصورة متوازية ومتسقة بغية استخدام الموارد القائمة على أمثل وجه.

فبناء السلام عملية معقدة، في الأجلين المتوسط والطويل، تشمل مجموعة واسعة للغاية من المهام والأطراف الفاعلة التي يتعين إدماجها وتنسيقها مع حكومة البلد المعني لدى إجراء عمليات الحوار والسلام الشاملة والممثلة للمجتمع قاطبة. ويكتسي احترام حقوق الإنسان وتعزيز سيادة القانون وتحقيق التنمية الاقتصادية أهمية أساسية في عمل بناء السلام. وفي ذلك الصدد، فإن دعم المؤسسات الحكومية التي توفر الخدمات الأساسية، وإعادة إدماج العائدين إلى ديارهم، وإيجاد فرص العمل في أسرع وقت ممكن، واستعادة مرافق البنية التحتية الأساسية ومختلف جوانب الإنعاش الاقتصادي كلها أولويات يستحيل بناء السلام المستدام بدونها. ويعتقد بلدي أنه في هذه الحالات، ينبغي أن يكون بناء القدرات الوطنية محور جميع الجهود الدولية منذ المراحل الأولى للعملية.

وينبغي لنا أيضا أن نركز على دور موظفي حفظ السلام في المراحل المبكرة من بناء السلام في المجالات الرئيسية مثل استتباب الأمن وتعزيز سيادة القانون؛ نزع السلاح، والتسريح وإعادة الإدماج; وإصلاح قطاع الأمن، بل حتى توسيع نطاق سلطة الدولة. وهذا الدعم يتسم بأهمية حاسمة بشكل خاص في المراحل المبكرة، عندما يكون البلد بصدد الانتقال إلى مرحلة التوطيد أو عندما يجب القيام بمهام حفظ السلام وبنائه في نفس الوقت.

وتتفق أوروغواي مع الرأي الذي أعرب عنه في المذكرة المفاهيمية لفنزويلا بشأن الدور الذي ينبغي أن تضطلع به المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، إلى جانب المؤسسات المالية الدولية، في المساعدة على تهيئة بيئة مواتية للسلام الدائم في البلدان الخارجة من النزاع، ونؤكد على أهمية إقامة التحالفات الاستراتيجية بينها وبين الأمم المتحدة.

وتود أوروغواي أن تشدد على الدور الرئيسي للنساء في بناء السلام وصونه، ولهذه الغاية يجب علينا أن نضمن توظيفهن في أدوار القيادة السياسية في برامج الأمم المتحدة واستراتيجياتها لبناء السلام. وفي ذلك الصدد، من الحاسم التأكد من أن لجنة بناء السلام تدمج بصورة منتظمة منظورا جنسانيا في جميع أنشطتها التنظيمي والتواصلية، بالتعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة.

ويتضمن تقرير فريق الخبراء الاستشاري بشأن استعراض هيكل بناء السلام، برئاسة السفير روسينتال (انظر S/2015/490)، توصيات وجيهة جدا نوقشت وحللت في سياق المفاوضات التي ييسرها على نحو مشترك وفدا أنغولا وأستراليا. وبناء السلام ينبغي أن يعالج باعتباره عملية سياسية في جوهره، تتطلب المشاركة الفعالة من جانب الدولة المعنية

والتزاما طويل الأجل من منظومة الأمم المتحدة. وفي ذلك السياق، يجب علينا أن نحترم مبدأ الملكية الوطنية، إيمانا منها بأن تحقيق السلام المستدام في الأجل الطويل يرتهن إلى حد كبير بإقامة شراكة شاملة تشمل الأطراف الفاعلة الوطنية من البلد المعني. وبناء السلام لا يمكن أن يقتصر على حالات ما بعد النزاع ما دام هدفه هو الحيلولة دون نشوب النزاعات فضلا عن منع تجددها أو استمرارها.

وفي إطار هيكل بناء السلام، فإن اللجنة أداة أساسية لكفالة تقديم الدعم المتواصل وفي الوقت المناسب إلى البلدان في المراحل الحاسمة من التنمية لديها، وفي الوقت ذاته الإقرار باحتياجاتها وحالاتها المحددة. وعملية الاستعراض فرصة لتعزيز أداء اللجنة وتحسين دورها بوصفها هيئة استشارية لمجلس الأمن والجمعية العامة. وينبغي أن نستفيد من دورها الاستشاري للمجلس على نحو أكثر تواترا، لا سيما في حالة الدول التي تشهد حالات مدرجة في جدول أعمال المجلس والدول التي أسندت إليها أفرقة قطرية.

وتعتبر لجنة بناء السلام افتقار لجنة بناء السلام إلى تمويل يمكن التنبؤ به تحديا رئيسيا. وينبغي أن تكون قادرة على الاعتماد على الموارد الكافية، ولهذا السبب تؤيد أوروغواي توصية الفريق الاستشاري بأن تخصص للجنة نسبة ١ في المائة الرمزية من إجمالي ميزانية عمليات حفظ السلام.

وحتى الآن، ذكرت المجالات التي نعتقد أنها بحاجة للإصلاح إن كنا نريد زيادة فعالية هيكل بناء السلام. ولكن، وبكل صدق، لا بد لي أن أقول أنه من المستحيل التفكير في هذه المسألة دون توجيه الانتباه إلى عدم التحلي بالمسؤولية – لأن ذلك هو الواقع – من جانب حكام بعض البلدان التي إما أنها جزء من برامج لجنة بناء السلام أو تشهد عمليات لحفظ السلام. فهم يستغرقون معظم وقتهم في الألعاب السياسية العقيمة محاولين التشبث بالسلطة، بكل بساطة، بدلا من مواجهة التحديات الهائلة الماثلة أمامهم بشجاعة وأدب.

لقد مل البعض منا. إننا سئمنا من رؤية مجتمعات برمتها تعاني الجوع وانعدام الأمن والمرض وانتهاكات كرامة أفرادها وأبسط حقوق الإنسان لديهم عندما لا يتعرضون للاضطهاد أو السجن أو القتل، بينما يكافح حكامهم من أجل الإبقاء أو الاستيلاء على السلطة، ويقومون في سعيهم إليها بإلغاء أو تأجيل أو تزوير الانتخابات وتغيير الدساتير أو محاولة تغييرها وإثارة النزعات القومية البغيضة أو التناحر الديني أو العرقي، منتهكين بوقاحة الوعود الرسمية التي تعهدوا بها لشعوبهم أو للمجتمع الدولي. ولم يمنح المجتمع الدولي لبعض من تلك البلدان الجهد والسلع المادية والمبالغ الضخمة من الأموال فحسب، ولكن أيضا، وهو الأكثر أهمية، أرواح موظفي المنظمات الإنسانية والأفراد المنتشرين في عمليات حفظ السلام. والسؤال المؤلم الذي يجب على الكثيرين منا طرحه هو: هل ماتوا سدى؟

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أدلي الآن ببيان بصفتي الوطنية.

نود أن نعرب عن تقديرنا للإحاطات الإعلامية الممتازة التي قدمها السفير ماشاريا كاماو، الممثل الدائم لكينيا ورئيس لجنة بناء السلام؛ والسفير أولوف سكوغ، الرئيس السابق للجنة بناء السلام؛ والسفير غيرت روسينتال، رئيس فريق الخبراء الاستشاري المعني باستعراض هيكل بناء السلام. كما نشكر السفير دي أغويار باتريوتا، الممثل الدائم للبرازيل، على دعم القيم خلال فترة ولايته بصفته رئيس اللجنة. ونود أن نشكر الجميع على مشاركتهم في مناقشة اليوم المفتوحة بشأن بناء السلام، التي تنعقد بالتزامن مع عملية تفاوض حكومية دولية رئيسية في الجمعية العامة، ييسرها السفيران جيليان بيرد وغاسبار مارتينس، الممثلان الدائمان لأستراليا وأنغولا.

إن بناء السلام يشمل مجموعة من الأنشطة السياسية والمؤسسية والتنموية الطويلة الأجل التي تهدف إلى معالجة الأسباب الجذرية للنزاع، والحيلولة دون ظهورها مرة أخرى، وتحقيق سلام مستدام ودائم. وفي عام ٢٠٠٥، وإدراكاً من الأمين العام الأسبق بطرس بطرس غالي، ذو الرؤية الثاقبة، لأهمية بناء السلام في إطار منظومة الأمم المتحدة، فقد أنشأ ما أصبح يعرف بهيكل الأمم المتحدة لبناء السلام، الذي يضم لجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام ومكتب دعم بناء السلام. وفي العام الماضي، وفي مناسبة الاحتفال بمرور عشر سنوات على إنشاء ذلك الهيكل، فحص تقرير فريق الخبراء الاستشاري المعني باستعراض هيكل بناء السلام أنشطة ذلك الهيكل خلال السنوات الأخيرة (انظر S/2015/490). والاستنتاجات التي خلص إليها التقرير تدعونا إلى التفكير بتعمق في الكيفية التي تعالج بها الأمم المتحدة بناء السلام.

عمليات بناء السلام غير خطية وهي أكثر تعقداً وكلفة مما كان متوقعاً، وأكثر بكثير، بالتأكيد، مما كانت عليه الحال لدى إنشاء هيكل بناء السلام في عام ٢٠٠٥. وما يعنينا هنا هي التغييرات الهيكلية المطلوبة لضمان إحراز تقدم وتحقيق نتائج إيجابية. وهذا يقتضي من المنظمة تحديث توقعاتها ونماذجها وتعديلها تيسيراً لإحلال سلام طويل الأجل ودائم في البلدان في حالات ما بعد النزاع. يجب أن نتخلى عن أنماط الماضي التي روجت بلا داع لعمليات ميكانيكية جامدة ومتسارعة الخطى بشكل مفرط لبناء السلام وعمليات الوساطة واتفاقات السلام وصياغة الدساتير وعقد الانتخابات. يجب أن تكون نماذجنا أكثر تمثيلاً وشمولاً من ذلك على المستوى المحلي وأكثر إدراكاً للسياق السياسي للبلدان المعنية.

وبالإضافة إلى ذلك، يجب أن تكون عمليات بناء السلام مصحوبة بالوجود السياسي والاهتمام المستمرين من جانب الأمم المتحدة. وبناء القدرات وبناء المؤسسات في البلدان في حالات ما بعد النزاع يحتاج إلى خبرات فنية. ولكن بناء السلام هو في المقام الأول عملية سياسية بطبيعتها. وكما بينت بعض دراسات الحالة، فبمجرد انسحاب عمليات حفظ السلام أو البعثات السياسية الخاصة من الميدان، نلاحظ انحسار الاستثمار السياسي الكبير من قبل منظومة الأمم المتحدة. ولا يمكن أن يستمر ذلك النهج. فعمليات بناء السلام، لكي تكون فعالة ومستمرة لفترة من الوقت، فإنها تتطلب استمرار الاهتمام السياسي واستدامة التمويل والموارد لفترات طويلة. تلك هي الحقيقة. وينبغي أن تكون أولوية، والسؤال الذي يطرح نفسه هو: هل الدول الأعضاء في المنظمة على استعداد لاتخاذ التدابير اللازمة لمواجهة ذلك التحدي.

إن الأمم المتحدة لا تكرس سوى القليل من الاهتمام السياسي والموارد لبناء السلام حالياً. ويرتبط ذلك بصورة مباشرة بإعادة تخصيص موارد الميزانية وهو ما يمثل أحد أسباب الانتكاس إلى النزاع في العديد من البلدان. والأمم المتحدة تجنح إلى رد الفعل عند مواجهة النزاعات، وتؤثر استخدام التدابير الأمنية والإنسانية القصيرة الأجل عوضاً عن التدابير الطويلة الأجل التي يمكن أن تعالج الأسباب الجذرية للنزاع. وينعكس ذلك بوضوح في توزيع الموارد. ففي حين بلغت ميزانية المساعدات الإنسانية ٢٤,٥ بليون دولار وميزانية عمليات حفظ السلام ٨ بلايين دولار، تبلغ ميزانية صندوق بناء السلام ١٠٠ مليون دولار سنوياً فحسب، موزعة على ٢٢ بلداً.

وفيما يتعلق بموضوع بناء السلام، فإن أسلوب مجلس الأمن في التعامل مع النزاعات دون المستوى المطلوب. ونحن نرى أن مجلس الأمن يترع إلى تنفيذ الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، عوضاً عن الفصل السادس المكرس لمنع نشوب النزاع. ولذلك تأثير سلبي على البلدان في حالات ما بعد النزاع. وكما أسلفت، هناك حالات قليلة تبين ذلك النمط أكثرها وضوحاً هي حالة ليبيا. فبعد اتخاذ القرار ١٩٧٣

(٢٠١١) وإنشاء منطقة حظر الطيران، أنفق تحالف عسكري دولي مفوض من الأمم المتحدة آلاف الملايين من الدولارات للإطاحة بالحكومة الليبية. والتدخل العسكري المنظم في ليبيا، كما حدث في العراق في وقت سابق، أسفر عن حالة مطولة ومستمرة من عدم الاستقرار السياسي، بدون مؤسسات، وبدون بنية تحتية أو خدمات عامة أو أمن أو سبل تعين على البقاء في ظل اقتصاد محطم. وعلاوة على ذلك، فقد ترك ليبيا وفيها أكثر الأسلحة تطوراً في الأسواق، مع وجود الجماعات المسلحة، في ظل تقسيم البلد والعواقب المترتبة على ذلك من حيث انعدام الاستقرار السياسي والاقتصادي.

إن الحاجة إلى بناء السلام في البلدان العربية الشقيقة هي أحد التحديات والمسؤوليات الرئيسية للأمم المتحدة، ولا سيما مجلس الأمن. وأزمة المهاجرين الذين يعبرون البحر المتوسط من شمال أفريقيا، في عمليات قد يخاطر فيها أشخاص وأطفالهم بأرواحهم، هي مؤشر للحاجة إلى تعزيز هيكل بناء السلام. ويأتي معظم المهاجرين من بلدان أفريقية خرجت من النزاع لتوها، ولكنها ليست قادرة على بناء السلام أو إعادة تهيئة الحد الأدنى من ظروف الحياة الكريمة للسكان في بلدانهم الأصلية، وغير قادرة على إعادة بناء مجتمعاتها أو اقتصاداتها.

وبناء السلام لن يكون ممكناً إلا بمقدار معالجة الأسباب الجذرية للنزاع. وفي هذا الصدد، لا بد لنا من التركيز بصورة كبيرة على تنشيط التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة في البلدان في حالات النزاع. ولا يمكننا أن نتوقع بناء السلام بكل بساطة إذا كنا في الوقت نفسه نتجاهل حاجة السكان إلى تلبية احتياجاتهم الاجتماعية والاقتصادية الأساسية، وتأمين وسائل كسب العيش وتهيئة الأساس للتنمية الشاملة مع العدالة الاجتماعية. ولذلك، لا بد لنا أن نوفر للناس السبل لدمج الشمول الاجتماعي – الاقتصادي والنمو المستدام والعادل في أي عملية انتقال إلى بناء السلام. ومع ذلك، لم يوجه أي اهتمام يذكر صوب تلبية تلك الاحتياجات. بل وليس هناك وضوح في الدراسات أو في الممارسة المؤسسية بشأن كيفية إعادة تنشيط الاقتصادات والمؤسسات في البلدان الخارجة من النزاع. وبالنسبة لفنزويلا، تلك واحدة من القضايا المركزية لبناء السلام، ونعتقد أنها جديرة بالاهتمام.

من ناحية أخرى، فإن تعافي البلدان الخارجة من النزاع يجب ألا ينطوي على تدابير قسرية من جانب المؤسسات الدولية التي تفرض شروطاً مرهقة وغير عادلة على تلك البلدان، خاصة إذا كانت تلك التدابير تشكل انتهاكاً لسيادة البلاد. ويتفاقم النقص المتكرر في الموارد من أجل التنمية الاجتماعية والاقتصادية في البلدان الخارجة من النزاع جراء الظروف غير المتمايزة والعديمة الفائدة التي تفرض عليها. إننا نحتاج إلى شروط تفضيلية في النظام المالي الدولي. ويجب أن تكون تلك الشروط متمايزة حتى يتسنى تقديم الدعم المباشر للبلدان الخارجة من الحرب والحيلولة دون عودتها للنزاع مرة أخرى. ويشغل بالنا بصورة خاصة أن البلدان الخارجة من النزاع ينبغي أن توفر لها الأدوات الضرورية لإدارة مواردها الطبيعية واقتصاداتها. وتسري تلك الحاجة على جميع بلداننا.

وبحكم انتمائنا إلى أمريكا اللاتينية، هناك حالات ذات دلالات رمزية، كما أعتقد، مثل هايتي وكولومبيا، تحديداً. في حالة هايتي، رأينا أننا بحاجة للحفاظ على احترام سيادة البلد فضلاً عن الدعم المستمر لمساعدته في التغلب على الظروف الاقتصادية المزرية التي خلفتها سنوات عديدة من النزاع. وفي حالة كولومبيا، رأينا المجتمع الدولي يدعم الشعب الكولومبي في انتقاله إلى السلام حتى يتمكن من تهيئة الظروف الاجتماعية والاقتصادية الضرورية، ولا يخرج الصراع منتصراً مرة ثانية.

ونود أن نغتنم هذه الفرصة للإشادة بالأمين العام الأسبق بطرس بطرس غالي. واحتراماً لعمله وذكراه، نأمل مخلصين أن تتيح المناقشة المفتوحة هذه اليوم للأمم المتحدة والمجتمع

الدولي فرصة للتفكير بشأن بناء السلام بمزيد من التعمق وأن تسهم في عمليات المشاورات والمفاوضات في أجهزة الأمم المتحدة الأخرى.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

وأود أن أذكّر جميع المتكلمين بأن يقصروا مدة بياناتهم إلى ما لا يتجاوز أربع دقائق كي يتسنى للمجلس إنجاز عمله على وجه السرعة. ويرجى من الوفود التي لديها بيانات طويلة تعميم نصوصها مكتوبة والإدلاء بنسخة مختصرة من كلماتها في القاعة. وأود أن أناشد المتكلمين أن يدلوا ببياناتهم بالسرعة الطبيعية كي يتسنى للمترجمين الشفويين أداء عملهم على وجه الدقة ما أمكن ذلك. وأود إبلاغ جميع المعنيين أننا سنواصل عقد هذه المناقشة المفتوحة أثناء ساعة الغداء نظرا للعدد الكبير للغاية من المتكلمين.

وأعطي الكلمة الآن لمعالي السيد إيغور لوكسيتش، نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية والاندماج الأوروبي في الجبل الأسود.

السيد لوكسيتش (الجبل الأسود) (تكلم بالإنكليزية): يسر الجبل الأسود أن يسهم في هذه المناقشة المفتوحة الهامة، ويشيد بالتزام فترويلا القوي بهذه المسألة المعروضة علينا. ونشكر فريق الخبراء الاستشاريين المعني باستعراض هيكل بناء السلام على تقريرهم الاستعراضي القيّم (انظر S/2015/490). ونشكر أيضا مقدمي الإحاطات الإعلامية اليوم على بياناتهم القيّمة التي ذكرتنا بأهمية هذا البند من جدول الأعمال بالنسبة لمجلس الأمن.

يؤيد الجبل الأسود البيان الذي سيدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي.

ومع ذلك، أود أن أضيف بعض الملاحظات بصفتي الوطنية. إن التحديات التي نواجهها اليوم حقيقية وخطيرة بحق. ومن المتوقع أن تمتد الآثار المترتبة عن الطابع المتغير للنزاعات الحديثة والمشهد الأمني الأكثر تعقيدا على مدى السنوات المقبلة، غير أن الإنجازات البارزة التي شهدها العام الماضي، خاصة تلك التي وسمتها خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (قرار الجمعية العامة ١/٧٠) تبعث على الأمل، وتتيح فرصة لإجراء تغييرات كبيرة لما فيه تحقيق الصالح العام. وتتسم الاستعراضات الثلاثة التي أُطلقت في إطار ركيزة السلام والأمن بأهمية بالغة بالنسبة لعملنا بموجب هذه المبادئ التوجيهية القيمة، وفي الجهود الرامية إلى تحسين استجابتنا لبيئة الأمن العالمي المتغيرة هذه. عليه، فقد حان الوقت للتصدي لهذه التحديات بحزم أكبر عن طريق تعزيز الأمم المتحدة وجعلها أكثر فعالية، خاصة وأن رؤية الآباء المؤسسين لم تنفّذ بعد بصورة كاملة.

وأود التركيز على عدة مسائل فيما يلي. وأنوه إلى أن تقرير فريق الخبراء الاستشاري يكتسي أهمية خاصة بالنسبة لمناقشتنا اليوم ولأنشطتنا في المستقبل فيما يتعلق ببناء السلام. ومن المدهش أننا وبعد كل خبرتنا المتراكمة هذه وذاكرتنا المؤسسية، قد ذكرنا اليوم أن السلام لم يُعترف به على النحو الكافي بعد، ولم يعطَ الأولوية اللازمة، علاوة على نقص الموارد المخصصة له، ليس على الصعيد العالمي فحسب، بل أيضا في إطار الأمم المتحدة. ويتعلق ذلك على وجه الخصوص بمنع نشوب النزاعات. وبالتالي، أود أن أشدد على أهمية آليات الكشف والإنذار المبكرين التابعة للأمم المتحدة. ويجب أن ينظر مجلس الأمن في كيفية الاستفادة بشكل أفضل من الخيارات المتاحة له لمنع نشوب النزاعات. ونرى أن إحداث التحول من مفهوم العجز عن التصرف إلى ثقافة المنع أو العمل في وقت مبكر لا يزال ضروريا ويتطلب إبداء الإرادة السياسية والقيادة اللازمتين من قبل جميع الجهات الفاعلة. ويعرب الجبل الأسود عن تقديره العميق لمبادرة ”حقوق الإنسان أولا“ ويدعم بقوة الجهود الرامية إلى جعلها أولوية قصوى. ويجب إيلاء المزيد من الاهتمام للوساطة وتخصيص مزيد من الموارد اللازمة لها، كونها تمثل أداة فعالة من حيث التكلفة.

وهناك جانب آخر ينبغي النظر فيه، ألا وهو إجراء حوارات أوثق وأكثر تواترا بين مجلس الأمن وهيكل حقوق الإنسان في جنيف، لا سيما مع المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة، ومفوضية حقوق الإنسان. وبوسع توصيات هذه الجهات أن تثبت جدواها في لفت الانتباه إلى انتهاكات حقوق الإنسان وعوامل الخطر التي قد تؤدي إلى تصعيد الأزمات. ويؤمن الجبل الأسود – بوصفه دولة عضوا في لجنة بناء السلام – بأنه يمكن استغلال إمكانات اللجنة بطريقة أفضل عن طريق الأخذ بدورها الفريد في الاعتبار. ونرى أيضا أن من الضروري مواصلة تحسين التكامل بين أعمال لجنة بناء السلام ومجلس الأمن بغية تحقيق أكبر أثر مشترك ممكن بينهما في منع نشوب النزاعات وصون السلام. وينبغي أيضا تعزيز التعاون والشراكة بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في مجال بناء السلام استنادا إلى الميزة النسبية لكل منها، بهدف تعزيز أثرها على الصعيد العالمي. فلدى هذه الجهات أصول قيّمة من قبيل المعرفة بالأزمات وفهمها، غير أنها – وبالقدر ذاته من الأهمية – تكفل مشاركة البلدان المتضررة من الأزمات على نحو مباشر.

ومن المؤكد أن التنمية تعتبر أداة أفضل في بناء القدرة على الصمود للجميع. ولذلك السبب يمثّل تحقيق التنمية المستدامة أداة أساسية لمنع نشوب النزاعات. ويكتسي التصدي لانتهاكات حقوق الإنسان في وقت مبكر وضمان احترام حقوق الإنسان أيضا أهمية حاسمة في بناء السلام. وبذلك ننتقل إلى مسألة هامة جدا وبالغة الصعوبة في الوقت ذاته: الترابط بين الركائز الثلاث للأمم المتحدة وتعزيزها. ومن البديهي أن هناك حاجة واضحة إلى اتباع نهج أكثر شمولا وتكاملا لبناء السلام عن طريق السلام والأمن والتنمية وحقوق الإنسان والمشاركة في إطار الولايات المنصوص عليها. ويجب أن نعمل نحو تعزيز الشراكات بين الهيئات الرئيسية للأمم المتحدة بهدف تجنب التجزئة وبناء التماسك في الجهود الجماعية المبذولة على الصعيدين الحكومي الدولي والتنفيذي. وبدون اتباع نهج كهذا سيكون التقدم الذي نحرزه محدودا من حيث نتائجه وآثاره. ومع ذلك، فإن صون السلم والأمن الدوليين ليس مهمة قاصرة على الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية فحسب، بل هي عملية تحولية ذات طابع فردي وجماعي ومؤسسي: عملية تتعلق بتحقيق التنمية الشاملة استنادا إلى القيم العالمية لاحترام الحياة والعدالة والتضامن وحقوق الإنسان والمساواة بين الرجل والمرأة.

وينبغي أن نضع في الاعتبار أن خطر التطرف والإرهاب والجريمة المنظمة والنزاعات يزداد أكثر بين السكان الذين يفتقرون إلى التعليم والأمل في المستقبل، وحيثما كان الاستبعاد وانعدام التنمية. فهي تشكّل دافعا للهجرة من البلدان الخارجة من النزاع التي تتسم بهشاشة السلام وبناء المؤسسات، وحيثما يكتسي الإصلاح أهمية حاسمة. وينبغي تقاسم تعزيز الجهود الرامية إلى صون السلام على نطاق واسع مع إشراك جميع فئات المجتمع، لا سيما النساء والشباب. وينبغي أن نسلّم بدور المرأة بوصفها عنصرا هاما في المجتمعات وليست مجرد ضحية. وينبغي الاستفادة أيضا من طاقات الشباب عوضا عن الانتقاص منها كما هو الحال غالبا. ونرى أن من الأهمية بمكان إشراك النساء والشباب في عمليات بناء السلام بوصفهم من أصحاب المصلحة وصانعي القرار. ومن شأن ذلك أن يمكّنهم من الإمساك بزمام السياسات التي تؤثر عليهم وعلينا جميعا.

وسيواصل الجبل الأسود الاضطلاع بدوره في الجهود الرامية إلى الإسهام في تعزيز هيكل بناء السلام وجعله أكثر فعالية، فضلا عن ضمان اتباع نهج شامل لبناء السلام.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثلة هنغاريا.

السيدة بوغايا (هنغاريا) (تكلمت بالإنكليزية): تدعم هنغاريا جميع الجهود الرامية إلى جعل بناء السلام أكثر فعالية، وتسلم بضرورة تطبيق نهج شامل ومتكامل لصون السلام.

وأود أن أشكر فترويلا على عقد هذه المناقشة المفتوحة الحسنة التوقيت جدا. وإذ نؤيد تماما البيان الذي سيدلى به باسم الاتحاد الأوروبي في وقت لاحق، أود أن أضيف بعض الملاحظات بصفتي الوطنية.

أولا، نرى أنه ينبغي التشديد بصورة أقوى على منع نشوب النزاعات من خلال العمل المبكر باستخدام جميع الوسائل المتاحة للإنذار المبكر والوساطة السياسية منعا لنشوب النزاعات أو تصعيدها. ونعتقد تماما أنه يجب أن يُفهم بناء السلام على أنه عملية سياسية في الأساس وأنه يقتضي تعزيز التآزر بين الجهود المبذولة ذات الصلة لمنع نشوب النزاعات وصنع السلام وحفظ السلام والتعافي وتحقيق التنمية. وترحب هنغاريا أيضا على وجه الخصوص بالدعوة إلى تعزيز دور الشراكات العالمية والإقليمية الرامية إلى بناء السلام، مع التركيز بشكل خاص على المنع والوساطة. ونرى أن هناك ضرورة لمواصلة تعزيز الآليات الرسمية وغير الرسمية للمشاركة على المستوى الاستراتيجي، بما في ذلك إن أمكن، من خلال اتباع مجلس الأمن نهج أكثر وضوحا في التشاور مع نظرائه على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي. ونرى أنه ينبغي الاستغلال التام للإمكانات الكبيرة للشراكات الفعالة بين الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية. ونرى بالإضافة إلى ذلك، أن مشاركة المجتمع المدني والزعماء الدينيين والمجتمعات المحلية والنساء والجماعات الشبابية تمثّل عنصرا أساسيا في المساعدة على تحقيق السلام المستدام.

وترى الحكومة الهنغارية أنه يجب علينا معالجة الأسباب الجذرية إن أردنا النجاح في منع نشوب النزاعات أو إعادة إعمار البلدان التي مزقتها الصراعات. وقد عملت هنغاريا – بصفتها رئيسا مشاركا للفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة – مع الدول الأعضاء لضمان أن الهدف ١٦ من الخطة يسلّم بصورة صريحة بالصلة بين السلام والمشاركة والتنمية المستدامة والعدالة والمساءلة.

ليس من المغالاة التأكيد على أهمية مشاركة المرأة في بناء السلام. المرأة شريك حاسم الأهمية في الانتقال من الحرب إلى السلام. وهي عنصر من العناصر الرئيسية لتعزيز التماسك الاجتماعي والشرعية السياسية وتحقيق الانتعاش الاقتصادي. ويكتسي ذلك أهمية خاصة في الأماكن التي انهار فيها السلام وتمكن فيها النزاع من تحويل الانتباه نحو الانقسام والكراهية بدلا عن التعاون. ونأمل أن تقر نتائج عملية استعراض بناء السلام على نحو واف بتلك الحقيقة.

وفي هذا السياق، أود أيضا أن أشدد على أن التعليم بصفة عامة – ولا سيما بالنسبة للنساء والشباب والفئات المهمشة – له أيضا دور هام، في منع نشوب النزاع وفي بناء السلام بعد انتهاء الصراع على حد سواء. ونرى أن إعمال الحق في التعليم يمثّل حجر الزاوية في تحقيق السلام الدائم، حيث أن الجهل وسوء الفهم وتآكل الثقافة وفقدان الهويات الثقافية هي في كثير من الأحيان منطلقات للتعصب والصراع.

واسمحوا لي أن أختتم بياني بالتأكيد على أن كفالة المساءلة عن الجرائم الدولية الخطيرة – بالنظر إلى أثرها الرادع المؤكد – ينبغي أن تكون عنصرا أساسيا في جهود بناء السلام. تقديم الجناة إلى العدالة يساعد على تضميد جراح المجتمعات التي مزقتها جرائم من هذا القبيل.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن للمراقبة عن الاتحاد الأفريقي.

السيدة بيلي (تكلمت بالإنكليزية): أود، شأني شأن المتكلمين الذين سبقوني، أن أبدأ بالإشادة بكم، السيد

الرئيس، على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة لمجلس الأمن بشأن موضوع ”بناء السلام بعد انتهاء النزاع: استعراض هيكل بناء السلام“. كما أود أن أشكر رئيس لجنة بناء السلام، السفير كاماو؛ والرئيس السابق للجنة بناء السلام، السفير سكوغ؛ وكذلك السفير دي أغويار باتريوتا والسفير روزنثال على إحاطاتهم الإعلامية.

المناقشة المفتوحة اليوم حسنة التوقيت، إذ نبلغ المراحل النهائية من عملية استعراض هيكل الأمم المتحدة لبناء السلام. يعلق الاتحاد الأفريقي أهمية على هذه العملية، التي تمثل، في رأينا، فرصة ممتازة ليس لتحسين التوجه والأداء للعناصر المؤسسية لهيكل بناء السلام فحسب، بل ولتعزيز فعاليته في مساعدة البلدان المعنية على إرساء أسس السلام الدائم والتنمية المستدامة.

وكما يعلم الجميع، كانت أفريقيا محور التركيز الإقليمي الرئيسي لهيكل الأمم المتحدة لبناء السلام على مدى العقد الماضي. جميع البلدان المدرجة في جدول أعمال لجنة بناء السلام من أفريقيا. تلقت البلدان الأفريقية حوالي ٨٠ في المائة من مخصصات صندوق بناء السلام خلال الفترة الممتدة من عام ٢٠٠٧ إلى عام ٢٠١٤. ولذلك، فإن تجربة البلدان الأفريقية على جدول أعمال لجنة بناء السلام توفر مصدرا حيويا للدروس المستفادة التي يمكن أن تعود بالفائدة على عملية الاستعراض الجارية.

على الرغم من التحسن العام في حالات الصراع في القارة، أظهرت التجارب الأخيرة أن خطر العودة إلى الصراع لا يزال مرتفعا جدا وأن مكاسب بناء السلام لا تزال هشة جدا، ولا سيما خلال المراحل الأولى لعملية الانتقال، كما يتضح من أزمة فيروس إيبولا في غرب أفريقيا. ولذلك، من المهم تحديد السياسات والبرامج التي تتيح الاضطلاع بثلاث مبادرات: أولا، معالجة الأسباب الجذرية للصراعات؛ ثانيا، التعجيل بأنشطة إعادة الإعمار؛ وثالثا، توطيد السلام، مما يحول بالتالي دون العودة إلى العنف.

وطوال تلك العملية، ستكون قيمة الدعم الدولي قليلة إن لم تكن هناك جهود تبذل لتعبئة الموارد الكافية لتنفيذ الأولويات المحددة. وغني عن القول إن التحديات التي تواجه البلدان الخارجة من النزاعات هائلة. وهي تشمل في كثير من الأحيان الحاجة إلى التحول من اقتصادات أضعفتها الحروب وعلاقات سياسية واجتماعية بالغة الاستقطاب، فضلا عن الحاجة إلى تعزيز جهاز الدولة حتى تتمكن الحكومات من الاضطلاع بالأدوار الحيوية الأهمية للرفاه الاجتماعي والاقتصادي. لا يمكن إحراز تقدم كبير دون ما يكفي من الموارد المالية والمساعدة التقنية من أجل مساعدة البلدان المعنية في مواجهة تلك التحديات.

خلال العقد الماضي، أكد الاتحاد الأفريقي بصورة متزايدة استعداده وقدرته على المشاركة في أنشطة بناء السلام في إطار سياسات الاتحاد الأفريقي لإعادة الإعمار والتنمية بعد انتهاء النزاع، التي اعتمدت في عام ٢٠٠٦، فضلا عن الأحكام ذات الصلة من البروتوكول المتعلق بإنشاء مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي. وفي إطار تنفيذ السياسة، اتخذت مفوضية الاتحاد الأفريقي عددا من التدابير. وتشمل تحديد الخبراء الذين يمكن إدراجهم في قاعدة بيانات الخبراء الأفارقة بشأن بناء السلام، ووضع المبادئ التوجيهية لتنفيذ الأنشطة المحددة المتعلقة بالسياسة وتنظيم إيفاد بعثات تقييم إلى البلدان الخارجة من النزاعات. وجمع الاتحاد الأفريقي أيضا أموالا لدعم المشاريع السريعة الأثر في البلدان الخارجة من النزاعات، بما في ذلك ليبريا وكوت ديفوار وجزر القمر وجنوب السودان، وذلك لإرساء أسس التنمية المستدامة الطويلة الأجل. وبالإضافة إلى ذلك، أطلق الاتحاد الأفريقي، في عام ٢٠١٢، مبادرة التضامن الأفريقي، التي تهدف إلى تعبئة

مستوى أعلى من الدعم، ولا سيما من أفريقيا، لجهود إعادة الإعمار والتنمية بعد انتهاء النزاع. وترمي المبادرة إلى تشجيع وحفز وتمكين البلدان الأفريقية للبدء بصورة منهجية في عرض تقديم المساعدة إلى البلدان الخارجة من النزاع.

وفي هذا السياق، قدم مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي الاقتراحات التالية إلى لجنة الأمم المتحدة لبناء السلام من أجل تعزيز الشراكة بين المؤسستين، استنادا إلى مبادئ التكامل والمزايا النسبية والتعاون:

أولا، يتعين على لجنة بناء السلام والاتحاد الأفريقي التعاون في وضع تقييم مشترك لطبيعة ونطاق تحديات بناء السلام التي تواجه البلدان المعنية. وينبغي لهما أيضا الاتفاق على تقسيم المهام، لتكون كل مؤسسة مسؤولة عن تقديم الدعم في مجال لبناء السلام.

ثانيا، يتعين على لجنة بناء السلام والاتحاد الأفريقي ترتيب إجراء حوار على نحو أكثر تواترا ومنظما بقدر أكبر. وفي هذا الصدد، ينبغي أن تكون هاك متابعة لأول مشاركة بين لجنة بناء السلام ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، في عام ٢٠١٤، وأن تصبح سمة مؤسسية من أجل تحقيق المزيد من الاتساق بشأن الأولويات الاستراتيجية بين لجنة بناء السلام ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي.

ثالثا، ينبغي تدعيم الاتصالات رفيعة المستوى بين الاتحاد الأفريقي ولجنة بناء السلام بالاجتماعات بين المكاتب بين مكتب دعم بناء السلام والإدارات المعنية في مفوضية الاتحاد الأفريقي والجهات ذات الصلة للآليات الإقليمية.

رابعا، ينبغي للجنة بناء السلام تشجيع جهود الاتحاد الأفريقي، بما في ذلك من خلال دعم مبادرة التضامن الأفريقي في تطوير قاعدة بياناتها للدعم المقدم من البلدان الأفريقية إلى البلدان الأخرى الخارجة من النزاع.

في الختام، فإن الاتحاد الأفريقي يأمل في أن يقدم الاستعراض الجاري للأمم المتحدة نتائج ملموسة من شأنها تحسين تنفيذ جدول أعمال بناء السلام النبيل. ولا يزال الاتحاد الأفريقي، من جانبه، ملتزما بتحمل مسؤولياته في هذا الصدد بالتعاون الكامل مع الأمم المتحدة.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل كازاخستان.

السيد عبد الرحمانوف (أوزبكستان) (تكلم بالإنكليزية): أشكر مقدّمي الإحاطات اليوم وأشيد برئاسة جمهورية فنزويلا البوليفارية على عقد هذه المناقشة بشأن استعراض هيكل بناء السلام في وقت نقف فيه أمام مفترق طرق، في مواجهة نزاعات طال أمدها، وتطرف عنيف، وانعدام للأمن الإلكتروني ومجتمعات مزعزعة الاستقرار – وهي مشكلات يفاقمها تغير المناخ والصدمات الاقتصادية العابرة للحدود، والجريمة العابرة للحدود الوطنية والتدفقات الجماعية للسكان. ولذلك، يتعين علينا تقييم أداء هيكل بناء السلام وأثره حتى الآن في منع نشوب النزاعات وتوفير الأمن البشري.

ويؤيد وفد بلدي توصيات فريق الخبراء الاستشاري المعني باستعراض هيكل بناء السلام الواردة في التقرير (انظر S/2015/490) التي تهدف إلى الإعمال الكامل لوظائف وموارد وطرق المشاركة في هيكل بناء السلام، فضلاً عن صلاته بمنظومة الأمم المتحدة.

أولاً، يحتاج بناء السلام إلى ربطه في المقام الأول بمرحلة ما بعد النزاع، ولكن يجب أيضاً أن يكون متكاملاً منذ البداية في جميع جهود الأمم المتحدة التي تشمل منع نشوب النزاعات وآليات تسويتها.

ثانياً، ينبغي للتصميم الأصلي وللتدخلات أن تكون أكثر شمولاً وأطول أجلاً لتلائم البيئات المعاصرة والمستقبلية، فضلاً

عن أن تكون قادرة على التكيّف مع الطبيعة المتغيرة للنزاعات. ولذلك، يجب على مجلس الأمن أن يعمل بشكل وثيق مع لجنة بناء السلام لضمان التمويل والاستخدام المناسبين لموارد صندوق بناء السلام ومكاتب الدعم الميداني.

ثالثاً، من الأهمية بمكان أن تحقق منظومة الأمم المتحدة المزيد من الاتساق الداخلي بين وكالاتها وأفرقتها القطرية في الميدان، وكذلك مع البلدان المضيفة والهياكل والمنظمات الإقليمية. إن تولي مقاليد الأمور على الصعيد الوطني وتعبئة المجتمع المدني والتعاون الوثيق مع الممثلين الخاصين والبعثات الخاصة وعمليات حفظ السلام هي أيضاً أمور ذات أهمية حاسمة في نجاح هيكل بناء السلام.

وينبغي لهيكل بناء السلام أن يدمج دمجا كاملا أهداف ومبادئ مجلس حقوق الإنسان والمسؤولية عن الحماية، من بين أمور أخرى، من خلال اعتماد استراتيجيات معدة حسب الحاجة. لا توجد حالتان متماثلتان من حالات النزاع، لأن كل واحدة مرتبطة بجهات فاعلة دولية ومحلية متعددة مختلفة ولها خطط مختلفة. وبالتالي، يتطلب هيكل بناء السلام استراتيجيات متعددة القطاعات ومتعددة التخصصات تستهدف امتلاك زمام الأمور على الصعيدين الوطني والمحلي، وبناء القدرات، وبناء المؤسسات الشاملة، والمساءلة المتبادلة، وإدارة المخاطر وبناء القدرة على التكيف. وكلها تنطوي على تقاطع بين الأمن والتنمية، مع ركائز متباينة، بما في ذلك الإصلاحات في السلامة العامة، وسيادة القانون، والحوكمة الرشيدة، والعدالة وحقوق الإنسان، والمصالحة وإنهاء الإفلات من العقاب. وبالإضافة إلى ذلك، تشمل الأولويات الرئيسية الأخرى إعادة البناء الاجتماعي – الاقتصادي والتأهيل النفسي الاجتماعي.

ومن أجل كفالة السلام والأمن الدوليين، يتخذ بلدي كازاخستان تدابير متعددة الأبعاد على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية في مجالات الدبلوماسية الوقائية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والحوار بين الأعراق والأديان. وقد اعتمدنا استراتيجيتنا الوطنية لعام ٢٠٥٠، والتي تنص على الشروط اللازمة من أجل استمرار التنمية السياسية والاقتصادية المنصفة والشاملة في البلد لإرساء أسس الاستقرار الاجتماعي.

وإننا نعزز الوحدة بين الأعراق والأديان من خلال تعزيز الحوار والتعاون بين ١٣٠ جنسية مقيمة في البلد عن طريق مجلس الشعب في كازاخستان ومؤتمر زعماء الأديان العالمية والتقليدية الذي ينعقد كل ثلاث سنوات. ونعتقد اعتقاداً راسخاً بأن الدين والأخلاق وقواعد السلوك والتسامح تعزز السلام والاستقرار، وبالتالي فقد بدأنا منتدى رفيع المستوى معنياً بالأديان من أجل السلام، والمقرر عقده في أيار/مايو في نيويورك، تحت رعاية رئيس الجمعية العامة.

وقد اقترح السيد نزاربابيف رئيس كازاخستان في العام الماضي وضع استراتيجية عالمية للتنمية من أجل القضاء على النزاعات في جميع الأوقات، وتخصيص واحد في المائة من النفقات العسكرية الوطنية لصندوق الأمم المتحدة للتنمية المستدامة.

وبالإضافة إلى ذلك، توفر كازاخستان المساعدة الإنسانية والإنمائية لأشد البلدان ضعفاً. ويحدوني الأمل في أن تظهر المبادرات المشتركة الجارية بين حكومة بلدي وكل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في أفريقيا، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ في منطقة المحيط الهادئ بالنيابة عن الدول الجزرية الصغيرة النامية، وعملنا مع الجماعة الكاريبية التزامنا المستمر بالسلام والأمن والاستقرار والازدهار.

وإننا عازمون على المشاركة في الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لبناء عالم أكثر مراعاة للبيئة، مع التركيز بشكل خاص على المياه والطاقة والأمن النووي، التي هي ركائز حملة بلدي لانتخابه لشغل مقعد غير دائم العضوية في مجلس الأمن للفترة

٢٠١٧ - ٢٠١٨. ونحن ملتزمون التزاماً قوياً بالإسهام إلى أقصى مدى ممكن في ولاية المجلس لبناء السلام.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن للمراقب عن الاتحاد الأوروبي.

السيد هيليرغارد (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء. وقد أيد هذا البيان البلدان المرشحة للانضمام للاتحاد وهي تركيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقاً والجبل الأسود وصربيا؛ وبلد عملية تحقيق الاستقرار والانتساب المحتمل ترشحه لعضوية الاتحاد، البوسنة والهرسك؛ إضافة لأوكرانيا وجمهورية مولدوفا وجورجيا.

وأود أن أشكر الرئاسة الفنزويلية لمجلس الأمن على تنظيم هذه المناقشة الحسنة التوقيت بشأن استعراض هيكل بناء السلام وعلى توفير الفرصة للمجلس والأمم المتحدة ككل للتفكير في السبل الكفيلة بتحسين وتعزيز أداء هيكل بناء السلام وتأثيره. وأودّ أيضاً أن أشكر كلاً من السفير كاماو والسفير سكوغ والسفير روزنتال على إحاطاتهم الإعلامية القيمة.

ويكرر الاتحاد الأوروبي الأهمية الكبيرة التي يعلّقها على النتيجة الطموحة للاستعراض وسيواصل الانخراط بنشاط في العملية. ونؤيد تمام التأييد الاستنتاجات الواردة في التقرير (انظر S/2015/490) لفريق الخبراء الاستشاري المعني باستعراض هيكل بناء السلام بأن هناك حاجة إلى تغيير العقليات. لم يعد يُنظر إلى بناء السلام على أنه نشاط في المرحلة التالية للنزاع، إذ يغطي تحدي الحفاظ على السلام الدورة الكاملة لمشاركتنا. وبالنظر إلى الطابع المتكرر للنزاع العنيف، فالمحافظة على السلام في كثير من الحالات تعادل منع نشوب النزاعات.

ونود مرة أخرى، أن نشدد على الأهمية القصوى للربط بين استعراض بناء السلام واستعراض الأمين العام لعمليات السلام، واستعراض القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن، وتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (قرار الجمعية العامة ١/٧٠)، بما في ذلك خطة عمل أديس أبابا بشأن تمويل التنمية المستدامة. ولا بدّ من أن يساعد الربط بين توصيات تلك الاستعراضات والعمليات الحاسمة على ضمان أقصى قدر من الاتساق في أعمال الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، نرحب بالمناقشة المواضيعية الرفيعة المستوى المقرر أن يعقدها رئيس الجمعية العامة في أيار/مايو، فضلاً عن الدعوة الموجهة من جانب المجلس الاقتصادي والاجتماعي لمواصلة تعاونه مع لجنة بناء السلام، والتي ينبغي أن تأخذ في الاعتبار عمليات المتابعة والاستعراض لخطة عام ٢٠٣٠، بما في ذلك دور المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة.

وقد تم التفكير في بناء السلام لمعالجة الفجوة القائمة بين الأمن والتنمية في البلدان الهشة في مرحلة ما بعد النزاع. والفرضية الأساسية هي أن بناء السلام ينبغي أن يقوم دائماً على المستوى القطري وأن يُعدّل دائماً حسب السياق المعين للبلد. وتحتاج منظومة الأمم المتحدة، لكي تكون فعالة حقاً في استجابتها في الدول الهشة، إلى العمل بصورة أكثر تكاملاً ومرونة وتنسيقاً على المستوى القطري وعلى مستوى المقر على حد سواء، وإيلاء أهمية أكبر لأدوات الوقاية والإنذار المبكر. وهناك بالفعل أمثلة جيدة على تعزيز التعاون بين كيانات الأمم المتحدة في مجال بناء السلام ومنع نشوب النزاعات، ولا سيما عن طريق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/برنامج إدارة الشؤون السياسية بشأن بناء القدرات الوطنية لمنع نشوب النزاعات. ويمكن أن تتيح الدروس المستفادة والخبرات المكتسبة من هذا البرنامج فرصة مفيدة للتفكير في المزيد من التكامل والمرونة في نهج الأمم المتحدة لبناء السلام.

إن بناء السلام هو عملية سياسية بطبيعته ينبغي أن تتم على أساس رؤية طويلة الأجل ونهج شامل. وينبغي أن يُعالج الأسباب الهيكلية للنزاع فضلاً عن المخاطر المعاصرة لتكراره، ويوفر عمليات سياسية شاملة وتشاركية، ويبني مؤسسات قوية وفعالة قادرة على معالجة الأسباب الجذرية للنزاع والاستجابة إلى احتياجات الشعب. وينبغي أن يعزز الملكية الوطنية الشاملة من جانب الحكومة والمعارضة والمجتمع المدني، باستخدام نهج منطلق من القاعدة.

وينبغي إيلاء اهتمام خاص للفئات الضعيفة أو المستبعدة، بما في ذلك الأقليات العرقية أو الدينية أو الفئات السياسية المعارضة والشباب وغيرها من قطاعات المجتمع المعرضة بشكل خاص للخطر. وينبغي إيلاء اهتمام خاص لدور المرأة في توطيد السلام، من حيث المشاركة والتمثيل على السواء، مع الأخذ في الاعتبار المبادئ المبينة في خطة عام ٢٠٣٠ وفي القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وهذا أمر هام في حد ذاته وأيضاً لأننا نعلم أننا نزيد، لدى القيام بذلك، من فرص المحافظة على السلام. وينبغي، على العموم، إدماج البُعد المتعلّق بحقوق الإنسان في بناء السلام، سواء بوصفه هدفاً عاماً أو باعتباره أداة هامة للإنذار المبكر.

وإضافة إلى ذلك، ينبغي تعزيز القدرات التحليلية للجنة بناء السلام من أجل تحسين رصد الأنشطة الجارية وتقييم أثر الجهود الدولية في الميدان. ومن الأهمية بمكان تعاون لجنة بناء السلام مع سلطات الدولة المضيفة بهدف تعزيز الملكية الوطنية لجهود بناء السلام ونقل المسؤوليات من الجهات الفاعلة في الأمم المتحدة إلى السلطات الوطنية.

وأعظم ميزة نسبية للجنة بناء السلام هي قدرتها التنظيمية: وهي القدرة على الدعوة إلى تكليف عدد كبير من الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية والمساعدة على التوفيق بين النهج. ولكن قدرتها على تحقيق القيمة المضافة السياسية يعوقها عدد من العوامل. فقد اتبعت بعض التشكيلات القطرية المخصصة للجنة بناء السلام نهجا أكثر مرونة وتواءما سياسيا، وينبغي تعلم الدروس من هذه التجارب. ويجب توخي طرائق مختلفة، وبخاصة أكثر مرونة، لانخراط لجنة بناء السلام.

وفيما يتعلق بتأمين المزيد من التمويل الذي يمكن التنبؤ به لبناء السلام، يعتقد الاتحاد الأوروبي أنه من الأهمية بمكان معالجة نهج التقوقع الذي تتبعه الجهات المانحة. لقد حقق صندوق بناء السلام نتائج هامة، ولكن الصندوق هو صندوق استراتيجي صغير الحجم ويجب أن تتبعه وتكمله الالتزامات الطويلة الأمد من مصادر أخرى للتمويل، قد تكون ثنائية أو متعددة الأطراف، بما في ذلك المصارف المتعددة الأطراف ومصارف التنمية الإقليمية. ومن جانبه سبق أن شارك الاتحاد الأوروبي في تمويل مشترك لمشاريع بناء السلام عن طريق صك المساهمة في تحقيق الاستقرار والسلام، وينبغي استكشاف الفرص الأخرى للتمويل المشترك.

والاتحاد الأوروبي حريص على العمل لزيادة الشراكة مع الأمم المتحدة، بما في ذلك في الميدان. فالاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة من الجهات الإنمائية الفاعلة التي تتعاون بشكل وثيق في الميدان وتشارك أيضا في الحوار بشأن منع نشوب النزاعات الذي ينبغي البناء عليه لمواصلة تحديد المزايا النسبية وفرص الشراكة. ويشمل هذا طرح أهمية المنع والإنذار المبكر على جدول الأعمال السياسي، بما في ذلك من خلال شبكات دولية مثل الحوار الدولي بشأن بناء السلام وبناء الدول.

وإضافة إلى ذلك، قام الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة ببناء شراكة قوية ومتطورة باستمرار في مجال إدارة الأزمات. إن بعثات السياسات المشتركة للأمن والدفاع التابعة للاتحاد الأوروبي، مثل بعثة الاتحاد الأوروبي العسكرية للمساهمة في تدريب القوات المسلحة المالية، وبعثة الاتحاد الأوروبي لبناء

القدرات في مالي، وبعثة الاتحاد الأوروبي العسكرية الاستشارية التابعة للسياسة المشتركة للأمن والدفاع للاتحاد الأوروبي في جمهورية أفريقيا الوسطى، التي تركز على إصلاح القطاع الأمني وبناء القدرات، تسهم في عمليات بناء السلام بطريقة متكاملة مع عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

وبصورة أعم، في سياق نهج الاتحاد الأوروبي الشامل للنزاع والأزمات الخارجية، الذي يهدف إلى تعزيز اتساق سياسات الاتحاد الأوروبي وإجراءاته وفعاليتها وتأثيرها، يسعى الاتحاد الأوروبي إلى تطوير التنسيق الوثيق مع كيانات الأمم المتحدة المعنية في الميدان. وهذا هو الحال بالفعل لمشاريع بناء السلام أو بناء الدولة مثل تقديم الدعم لآليات المساءلة وسلسلة العدالة الجنائية والخفارة المجتمعية. إن إجراء تحليل مشترك للنزاع نقطة انطلاق جيدة لمثل هذا التعاون.

والشراكات التنفيذية والاستراتيجية الوثيقة بين الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية والمؤسسات المالية الدولية لازمة أيضا من أجل مواجهة التحدي المتمثل في الحفاظ على السلام. ويعتقد الاتحاد الأوروبي أن هذا ينبغي أن يكون جزءا من حوار مستمر بين الأمم المتحدة وتلك المنظمات وأن يتجاوز عقد حوارات سنوية أو جلسات عمل رفيعة المستوى.

ونتطلع إلى أن يسفر الاستعراض عن نتائج جريئة وملموسة ومركزة لتحسين هيكل السلام لكفالة جهود بناء السلام الفعالة والمنسقة تنسيقاً جيدا والمتكاملة في جميع أنحاء منظومة الأمم المتحدة.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أُعطي الكلمة الآن لممثلة كولومبيا.

السيدة ميخيا فيليث (كولومبيا) (تكلمت بالإسبانية): أود أن أشكركم، السيد الرئيس، على عقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن موضوع يعد حيويا للمناقشات الجارية في منظمتنا. وأود أيضا أن أشكر السفراء روزنتال وكاماو وسكوغ على إسهاماتهم القيمة للغاية في مناقشة اليوم.

لقد كان عام ٢٠١٥ أساسيا في إعادة تركيز الإجراءات التي تتخذها الأمم المتحدة في مجالي بناء السلام وحفظ السلام، من خلال استعراض هيكل بناء السلام وعمل الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام، وتقرير الأمين العام عن المرأة والسلام والأمن (S/2015/716)، التي تشكل جميعها الأدوات الرئيسية لإعادة تركيز استراتيجيات الأمم المتحدة على العمل على عملية الإصلاح التي نضطلع بها ودعمها.

وأود أن أسلط الضوء على ثلاثة إجراءات في ذلك الصدد.

أولاً، هناك حاجة إلى توسيع نطاق مفهوم بناء السلام ليشمل السلام المستدام، كما قال السفير روزنتال، على أن يكون مفهوما أن كل حالة مختلفة، لأن كل العمليات ليست متكافئة، يجب أن تكيف الأمم المتحدة إجراءاتها لتناسب الاحتياجات الخاصة لكل حالة.

إن استراتيجية رد الفعل إزاء الأزمات في حالة دولية تزداد تعقيداً ليست كافية ولا مستدامة للأمم المتحدة؛ لا بد أن يكون بناء السلام محور تركيز قبل نشوب النزاعات وخلالها وفي أعقابها.

ثانيا، الإجراءات الوقائية المقترنة بملكية وطنية شاملة هي البديل الأفضل للبلدان التي تجد نفسها على شفا النزاعات والتي تقرر السعي إلى دعم الأمم المتحدة. وهذا يساعد على منع الخسائر البشرية والاقتصادية للمواجهة. وفي ذلك الصدد، نود أن نؤكد أهمية إضفاء الطابع المؤسسي على مشاركة المرأة في عمليات السلام والمصالحة.

ثالثا، نحن بحاجة إلى تعزيز الاتساق من حيث استراتيجيات بناء السلام والموارد في جميع أنحاء منظومة الأمم المتحدة

وأجهزتها الرئيسية، بما في ذلك مجلس الأمن والجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. لقد دعا السفير روزنتال إلى اتخاذ إجراء لكسر نمط التقوقع بغية تعزيز دعم الدور الاستشاري الذي تضطلع به لجنة بناء السلام بمساعدة مكتب دعم بناء السلام وصندوق بناء السلام.

إن كفالة وجود أثر في الميدان، كما قال بوضوح بعض المتكلمين هنا، والاستجابة للتوقعات والولايات لن يكون ممكناً إلا إذا توافرت الموارد الكافية والمستدامة والتي يمكن التنبؤ بها لبناء السلام على الطريق الطويلة للغاية التي تقطعها البلدان الخارجة من النزاع. يجب علينا تعديل أولوياتنا إذا كنا نرغب حقاً في تحقيق السلام المستدام وتعميق أوجه تعاوننا مع مختلف الجهات الفاعلة، بما في ذلك المؤسسات المالية الدولية والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، التي تضطلع بدور أكثر أهمية في عملية بناء السلام. وهذا ما نضطلع به اليوم في إطار منظمتنا الإقليمية، جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في عملية السلام في كولومبيا، التي أعرب مجلس الأمن على نحو ملائم عن دعمه لها.

وكولومبيا مقتنعة بأنه بغية تعزيز تأثير جهود المنظمة في مجال بناء السلام، يجب أن تقترن عملية بناء السلام مع تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (قرار الجمعية العامة ١/٧٠). فالطابع العالمي والشامل وغير قابل للتجزئة للخطة انعكاس لحقيقة أنه لا يمكن أن تكون هناك تنمية مستدامة بدون سلام ولا سلام بدون تنمية مستدامة.

ونحن الأمم التي تعلم جيدا الصعوبات التي تكتنف تحقيق السلام ندرك جيدا أن الطريق ليست يسيرة، ولكننا مقتنعون بأننا سنتمكن من بلوغ هدفنا. لقد اضطلع بلدي، كولومبيا، بعدد من العمليات السياسية والإجراءات المبتكرة، والمحفوفة بالمخاطر في بعض الأحيان في إطار نوع من السعي الجماعي الذي يهدف إلى تحقيق سلام مستدام بعد حوالي ٥٠ عاماً من النزاع. وتأمل كولومبيا بأن تكون واحدة من العديد من قصص النجاح في سياق تحقيق السلام وأن توفر الدروس التي تعلمناها إسهاما لمن هم مثلنا في طريقه نحو بناء السلام.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل البرازيل.

السيد أغوبار باتريوتا (البرازيل) (تكلم بالإسبانية): أود أن أهنئ بعثة فترويلا على لفت انتباه مجلس الأمن لمسألة هامة للغاية بالنسبة للبرازيل.

تكلم بالإنكليزية

أود أن أشكر الرئيس الحالي للجنة بناء السلام السفير كاماو ممثل كينيا، فضلا عن السفير أولوف سكوغ ممثل السويد والسفير غيرت روزنتال ممثل غواتيمالا على تحديد الاتجاه الصحيح لمناقشة اليوم.

هذه المناقشة المفتوحة حسنة التوقيت، إذ تجري خلال المرحلة الحكومية الدولية من استعراض هيكل بناء السلام التابع للأمم المتحدة. وأمامنا الآن فرصة فريدة لتقديم الإطار المعياري المناسب والموارد إلى الأمم المتحدة لتفي بهدفها الأساسي المتمثل في الحفاظ على السلام.

إن الجمعية العامة بسبب عضويتها العالمية ينبغي أن تقوم بدور قيادي في هذه المناقشة.

كما شددت عن صواب المذكرة المفاهيمية التي جرى تعميمها في جلسة اليوم (S/2016/104، المرفق)، فإن فكرة بناء السلام نشأت منذ اعتماد قرار الجمعية العامة ١٨٠/٦٠ وقراري مجلس الأمن ١٦٤٥ (٢٠٠٥) و ١٦٤٦ (٢٠٠٥). وفي ذلك الصدد. أود أن أنوه بالعمل القيم الذي اضطلع به رئيس فريق الخبراء الاستشاري، السفير غيرت روزنتال، وهو عمل يُلقي الضوء على المناقشة الأساسية المتعلقة بكيفية تعزيز نهج الأمم المتحدة نحو السلام المستدام.

إن تقرير فريق الخبراء الاستشاري (انظر S/2015/490) يشدد على أن هيكل بناء السلام لا يمكن فهمه بوصفه قاصرا على لجنة بناء السلام، وصندوق بناء السلام ومكتب دعم بناء السلام. وفكرة السلام المستدام التي يقترحها التقرير تشدد على أهمية اتباع نهج أوسع وأكثر تكاملا لبناء السلام، مما يقتضي من مجلس الأمن، والجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي العمل في شراكة، كل ضمن نطاق اختصاصه وصلاحيته التي منحها لها ميثاق الأمم المتحدة. أما فيما يتعلق بالمجالات الأربعة المقترحة للمناقشة في المذكرة المفاهيمية، فنود إبراز القضايا التالية:

إن البرازيل مقتنعة بأن عدم وجود تمويل كافٍ ويمكن التنبؤ به يشكل تحديا أساسيا لجهود بناء السلام في الأجل الطويل. لذلك من الحيوي أن نتفق على ضرورة تعزيز صندوق بناء السلام بتوجيه الموارد إليه من الأنصبة المقررة. كذلك من المهم تمكين بعثات حفظ السلام من استخدام الموارد من ميزانياتها لتمويل الأنشطة البرنامجية.

نتفق أيضا مع الرأي القائل بأن السلام المستدام يقتضي مشاركة طويلة الأجل من جانب أجهزة منظومة الأمم المتحدة. وأن أي نهج شامل نحو السلام المستدام ينبغي أن يلبي الحاجة إلى استئصال شأفة الفقر، وتعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية وتحقيق المساواة بين الجنسين، وبناء مؤسسات متكاملة، وتعزيز المصالحة الوطنية، وإصلاح الحكم وإقامة مجتمعات أكثر شمولا. ينبغي تنفيذ استراتيجيات بناء السلام هذه بتنسيق وثيق مع السلطات الوطنية، والأخذ في الحسبان الأولويات المحددة والحاجة إلى ملكية وطنية في جميع المراحل.

ثمة جانب آخر ينبغي التشديد عليه ألا وهو أهمية التنمية في بناء السلام. إن تجربة الأمم المتحدة في حالات النزاع تبين أن السلام المستدام يتطلب نهجا شاملا نحو الأمن، الأمر الذي يتضمن النظر في الأسباب الجذرية للنزاع، والحالة الاقتصادية والاجتماعية على أرض الواقع.

في أعقاب اعتماد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (قرار الجمعية العامة ١/٧٠)، أصبح لدينا إطار عمل متعدد الأطراف لتعزيز التنمية المستدامة. وينبغي لنا أن نبقي في الأذهان أن أهداف التنمية المستدامة ذات طابع عالمي. وانطلاقا من هذا المفهوم، فإن الهدف ١٦ الذي يتناول تعزيز مجتمعات سلمية وشاملة من أجل التنمية المستدامة، وإتاحة الوصول إلى العدالة للجميع وبناء مؤسسات فعّالة ومساءلة وشاملة على جميع المستويات، يشمل جميع الدول الأعضاء. وأي تفسير وفقا للهدف ١٦ فإنه موجه نحو حالات النزاعات وحالات ما بعد انتهاء النزاعات، وبالتالي يتجاهل عالمية أهداف التنمية المستدامة ويمكن أن يؤدي بصورة غير مباشرة إلى افتراض خاطئ مفاده أن العنف وعدم الاستقرار يتواجدان بصورة رئيسية في المناطق الفقيرة أو في المناطق الأقل نموا.

تؤيد البرازيل وجهة النظر القائلة بأن لجنة بناء السلام في إطار قدرتها الاستشارية تؤدي دورا فريدا في أعمال مجلس الأمن، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة، وهي قادرة على العمل بوصفها منتدى تكامليا لمناقشة جوانب السلام المستدام المتعلقة بالتنمية. وينبغي أيضا التشديد على أن السلام المستدام مهمة تضم ركائز الأمم المتحدة الثلاث وهي ركائز متكافلة ومتشابكة ويعزز كل منها الآخر. نشيد بالرئيس الحالي للجنة بناء السلام والرئيس السابق للفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة، السفير ماشاريا كاماو، لكونه يجلب معه بالفعل إلى عمل لجنة بناء السلام خبرته التراكمية والواسعة في مجال التنمية المستدامة.

أما فيما يتعلق بدور المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في بناء السلام، فتؤيد البرازيل تعزيز التعاون في هذا المجال، والبناء على نموذج الترتيبات الإقليمية الذي صُمم لحفظ السلام بموجب الفصل الثامن من الميثاق. في العادة فإن الشركاء الإقليميين ودون الإقليميين يمكنهم فهم الحالة في

الميدان على نحو أفضل، وبوسعهم التأثير إيجابيا فيها. غير أنه ينبغي إجراء التحليل القائم على كل حالة على حدة والملائم لهذه الترتيبات.

أخيرا، أود أن أشدد على أهمية عمليتي الاستعراض الأخريين اللتين أطلقهما الأمين العام، وبالتحديد بشأن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، وبشأن المرأة والسلام والأمن، والحاجة إلى ضمان التماسك فيما بين نتائجهما. وتجدر الملاحظة بأن التقارير الثلاثة عن هذه العمليات توصي بتعزيز أهمية السياسات ومنع نشوب الصراعات. وتؤيد البرازيل تأييدا كاملا هذه الأهداف، حيث نعتقد أنها تشكل الأساس لتوطيد ركيزة السلم والأمن في المنظمة.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة لممثل أستراليا.

السيدة بيرد (أستراليا) (تكلمت بالإنكليزية): إننا إذ نجتمع اليوم في مجلس الأمن، نعرف تمام المعرفة كيفية تبدد آفاق السلام. وكما ذكّرنا الأمين العام مرارا وتكرارا، فإن البلدان التي تشهد نزاعات مسلحة تظل في أحيان كثيرة تواجه مخاطر الانتكاس إلى العنف لسنوات بعد أن ينتهي الصراع. إذ أن نحو ٩٠ في المائة من الصراعات التي كانت دائرة بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠٩ حدثت في بلدان شهدت في السابق حروبا أهلية.

إننا نجتمع بفضل الأفكار المتضمنة في التقارير الأساسية الثلاثة التي صدرت في عام ٢٠١٥، أي تقرير فريق الخبراء الاستشاري المعني باستعراض هيكل الأمم المتحدة لبناء السلام (انظر S/2015/490)، والتقرير المتعلق باستعراض عمليات السلام التي تقوم بها الأمم المتحدة (انظر S/2015/446)، والتقرير المتعلق بالدراسة العالمية المعنية بتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) (انظر S/2015/716). شأننا في ذلك شأن الآخرين، نرحب بمشاركة السفير روزنتال، رئيس فريق الخبراء الاستشاري، في مناقشة اليوم. إن هذه التقارير جميعها تضع إطارا واضحا للكيفية التي يمكن بها للأمم المتحدة من أن تحسن العمل لتحقيق أهداف الميثاق المتمثلة في إنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب.

إن جوهر هذه الرؤية يتمثل في إحلال السلام المستدام. فالسلام المستدام ليس مفهوما ضبابيا فحسب. بل إن تلك الرؤية تبين بجلاء بأنه لتحقيق سلام عادل ومجدٍ ودائم لا بد لنا من أن نضع أولويات بناء السلام في الدائرة الكاملة لعمل الأمم المتحدة ابتداء من منع نشوب الصراعات وحسمها حتى المصالحة والانتعاش.

إن السلام المستدام يتطلب منا وضع منظور لجهودنا في الأجل الطويل من أجل صون السلم والأمن الدوليين. إنه يتطلب الاتساق على الصعيد الحكومي الدولي وعلى صعيد العمليات فيما بين الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة ووكالات الأمم المتحدة وبين مقر الأمم المتحدة والميدان. وهذا يتطلب دعما من التحليل المتكامل، والتخطيط، وتطوير السياسات وتنفيذها.

يتطلب السلام المستدام الجمع بين النهج السياسي للأمم المتحدة، والعناصر السلمية والأمنية، والإنمائية، والإنسانية وحقوق الإنسان، ويتطلب نهج يضم جميع أجهزة الأمم المتحدة. وبصورة أساسية، فإن هذا النهج يقر بأنه حتى يكون السلام مستداما يجب أن تكون ملكيته وطنية وأن يشمل الجميع، وخاصة النساء، والشباب والمجتمع المدني. ويقر أيضا بأن نطاق التحدي يتطلب استراتيجية وشراكة عملية وثيقة بين الأمم المتحدة وأصحاب المصالح الرئيسيين الآخرين، بما في ذلك المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف والقطاع الخاص.

إن أستراليا بوصفها رئيس المرحلة الحكومية الدولية لاستعراض هيكل الأمم المتحدة لبناء السلام، كُلفت بالاشتراك مع سفير أنغولا، بمهمة تحويل الرؤية التي تلقى تأييدا واسعا

في بناء السلام التابع للأمم المتحدة والواردة في تقرير فريق الخبراء الاستشاري إلى قرارات موازية لمجلس الأمن والجمعية العامة. إن مشاوراتنا مستمرة. ونشعر بالسعادة للروح البناءة التي تجرى بها هذه المشاورات والطلب القوي الذي نسمعه من الدول الأعضاء بشأن اتباع نهج أكثر شمولا نحو بناء السلام في الأمم المتحدة. وهذا يشمل اعترافا واسعا مؤداه أن التمويل الكافي والقابل للتنبؤ والمستدام أساسي في دعم جهود بناء السلام في جميع هيئات منظومة الأمم المتحدة.

أود أن أختتم كلمتي بالقول بأن مناقشة اليوم ليست حول نطاق أو طبيعة الأزمة التي تواجه العالم أو ما إذا كانت التكلفة البشرية لهذه الأزمات عالية للغاية. هذه أشياء مسلمات وبديهيات. ولكن جوهرها يتمثل في الكيفية التي يمكننا بها اغتنام الفرصة التي أمامنا لتغيير طريقة تصورنا لبناء السلام وكيفية تحقيقه، والكيفية التي يمكننا بها أن نضمن بأنه لا يجري التخلي عن أضعف الناس الذين يعيشون في بلدان متأثرة بالصراعات لدى تنفيذنا لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (قرار الجمعية العامة ١/٧٠).

إن السلام المستدام يمثل تغييرا جوهريا في طريقة التفكير التي تدير بها الأمم المتحدة عملية بناء السلام. إنه ليس مفهوما جديدا. بل تضرب جذوره في قلب أهداف ميثاق الأمم المتحدة. وأستراليا ملتزمة بالعمل بصورة وثيقة مع جميع الدول الأعضاء لإيجاد توافق في الآراء في هذا المسعى.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل إيطاليا.

السيد كاردي (إيطاليا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر الرئيس ووفده على عقد هذه المناقشة المفتوحة، وعلى إتاحة الفرصة لمناقشة استعراض هيكل بناء السلام وجهود الأمم المتحدة الرامية إلى الحفاظ على السلام.

وتؤيد إيطاليا البيان الذي أدلى به المراقب عن عن الاتحاد الأوروبي، وهي ترغب في إضافة الملاحظات التالية بصفتها الوطنية.

تشكّل سنة ٢٠١٦ إحدى الفرص المتاحة لتعزيز قدرة الأمم المتحدة على توحيد أدائها. وتقع علينا مسؤولية تحسين جهود بناء السلام التي تبذلها منظومة الأمم المتحدة بأسرها، أولا وقبل كل شيء بكفالة اتخاذ إجراءات متسقة من جانب جميع الجهات المعنية. ومن هذا المنظور، فإن من المهم للغاية اتخاذ نهج متكامل إزاء الاستعراضات الرئيسية الجارية الثلاث – مستقبل حفظ السلام، دور المرأة في السلام والأمن، وهيكل بناء السلام.

وفي هذا الصدد، أود أن أشكر السفير روزنتال على التقرير الهام جدا (انظر S/2015/490) الذي أعده فريق الخبراء الاشتشاري عن استعراض هيكل بناء السلام .

وإيطاليا بوصفها عضوا في اللجنة التنظيمية للجنة بناء السلام، فإنها على ثقة بأنه في ظل قيادة الرئيس الجديد، السفير ماشاريا كاماو كينيا، والرئيس السابق من السويد، ورؤساء التشكيلات القطرية المخصصة، سيكون هذا عام آخر مليء بالمنجزات المهمة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن النتائج الطموحة من الاستعراض، الذي نتوقع أن نراها تجسدت في مشروع القرار بشأن الموضوع والذي سيتم إعداده بحلول نهاية آذار/مارس، تمهد الطريق لتعزيز لجنة بناء السلام.

وهناك وعي متزايد بأهمية دور لجنة بناء السلام – من خلال نهجها الوقائي ومتعدد الأبعاد للصراع – في مواجهة التحديات الأمنية سريعة التغير. إن تدفقات الهجرة الضخمة وتغير المناخ وانتهاكات حقوق الإنسان هي أمثلة بارزة على عوامل الأزمة؛ وأثرها المتزايد على السلم والأمن الدوليين يستحق منا الاهتمام. وفي هذا الإطار، ترى إيطاليا أنه ينبغي للاستعراض الجاري لهيكل بناء السلام، بقيادة أستراليا

وأنغولا، أن يعيد تشكيل لجنة بناء السلام لجعلها أداة أكثر شمولا، وبالتالي تعزيز القدرة العامة للأمم المتحدة في مجال الدبلوماسية الوقائية. بناء السلام يجب أن يحدث قبل نشوب الصراع. يمكن للجنة بناء السلام أن تضطلع بدور هام في جمع كل الأطراف المعنية داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها. ولذلك، نؤيد إقامة علاقة أوثق بين مجلس الأمن ولجنة بناء السلام، التي نعتبرها أداة قيمة متاحة للمجلس من أجل تعزيز قدراته الدبلوماسية الوقائية. وكأول تدبير من التدابير العملية، نحن نعتقد أنه يمكن كفالة التعاون الوثيق بين مجلس الأمن ولجنة بناء السلام من خلال دعوة رؤساء التشكيلات القطرية المخصصة للمشاركة في اجتماعات المجلس، حسب الاقتضاء.

ومع ذلك، ينبغي ألا يُنظر إلى الأمم المتحدة باعتبارها الجهة الفاعلة الوحيدة، بل هي الجهة العالمية الرئيسية المشجعة على الشراكات من أجل الحفاظ على السلام. ويمكن بل ويجب أن تكفل المزيد من التعاون مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، والمؤسسات متعددة الأطراف والمنظمات غير الحكومية، التي بينها العديد من الناشطين في مجال الدبلوماسية الوقائية. هناك دور يتعينلمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية أن تضطلع به وفي هذا الصدد، حيث يستند عملها في الميدان إلى التعاون المثمر مع جميع الجهات الفاعلة.

وفي حين أن جميع الدول الأعضاء تقريبا تقر بأهمية الحلول طويلة الأجل للصراع، فإن ما يلزم من الموارد والاهتمام السياسي ببناء مفقود بشكل حاد. وهناك اتفاق واسع النطاق على الحاجة إلى ضمان تمويل أكثر قابلية للتنبؤ. وفي هذا الصدد، وكما أعلن مؤخرا، قررت إيطاليا إلى استئناف تبرعاتها لصندوق بناء السلام في عام ٢٠١٦، وهي ملتزمة بضمان المزيد من الأموال التي يمكن التنبؤ بها لبناء السلام ككل. لكننا نحتاج أيضا إلى نشر الموارد البديلة من أجل أنشطة بناء السلام، التي يمكن أن تشمل المساهمات غير النقدية، فضلا عن المساهمات المقدمة من القطاع الخاص. وينبغي تعزيز التعاون في إطار منظومة الأمم المتحدة، مع البنك الدولي، وغيره من المؤسسات المالية الإقليمية والدولية، من أجل مساعدة البلدان المتأثرة في تعبئة واستخدام الموارد المحلية من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وذلك، بطبيعة الحال، أمر ضروري لمنع خطر الصراع والانتكاس إلى براثنه.

وأود أن أختتم كلمتي بإبراز المسائل التي تعتقد إيطاليا أنها تأتي في صميم بناء المجتمعات المسالمة والحاضنة للجميع: حماية وصيانة التراث الثقافي. إن الحفاظ على التراث الثقافي، وخاصة من الأعمال الإرهابية والتهريب، وتعزيز واحترام التنوع الثقافي هي عناصر أساسية في تحقيق المصالحة وعمليات بناء السلام. وما من مجتمع يمكن أن يزدهر بدون ثقافة؛ ولا يمكن إقامة علاقة متبادلة دون احترام تاريخ الشعب وروحه. ولهذه الأسباب، وبالاستفادة من العديد من الأنشطة السابقة، وقعت إيطاليا واليونسكو في ١٦ شباط/فبراير اتفاقا مميزا لإنشاء فرقة عمل معنية بحماية الآثار الثقافية في مناطق الأزمات. وهذه الخوذ الزرق لحفظ الثقافة، كما سميناهم، تشكل دليلا ملموسا على التزام إيطاليا بحملة متحدون مع التراث.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل بلجيكا.

السيد بوغارت (بلجيكا) (تكلم بالفرنسية): أشكر فترويلا على تنظيم هذه المناقشة.

تؤيد بلجيكا البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي. ونود أن نضيف بعض الملاحظات تستند، من ضمنها، مشاركتنا في تشكيلات بوروندي وجمهورية أفريقيا الوسطى في لجنة بناء السلام.

وقد تغير نموذج بناء السلام، منذ إنشاء هيكل بناء السلام، تغيرا جوهريا. وعلى صعيد السياسة العامة،كانت

التحديات المرتبطة بالمشاركة في البلدان المتضررة من الصراع موضع اهتمام خاص، ولا سيما في إطار الشبكات الدولية مثل الاتفاق الجديد للمشاركة في دعم الدول الهشة أو الحوار الدولي بشأن بناء السلام وبناء الدول.

ويأتي استعراض هيكل بناء السلام بعد مرور عدة أشهر على اعتماد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠(قرار الجمعية العامة ١/٧٠)، المقترنة بمجموعة من الأهداف المترابطة، بما في ذلك ضمان السلام المستدام، وتشجيع إقامة مجتمعات مسالمة وشاملة للجميع، وتوفير إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وتعزيز المساءلة والمؤسسات الفعالة. ومع ذلك، فإن البلدان الهشة والمتضررة من النزاعات هي تحديدا البلدان التي أحرزت أقل قدر من التقدم نحو تحقيق أهداف الإنمائية للألفيةالتي وضعت سابقا. وستزداد الحاجة إلى إيلاء الاهتمام الخاصبتلك البلدان، وبالتحديات التي تواجهها في مجال بناء السلام، من أجل كفالة تنميتها الشاملة من خلال سلام مستدام. ولذلك قررت بلجيكا تخصيص ٥٠ في المائة من مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية الخاصة بها إلى تلك البلدان.

وهذا يقودني إلى العديد من الأفكار عن عمل مجلس الأمن ومتابعته للحالات المعروضة عليه. وهذه الأفكار كانت أيضا مستوحاة من مساهمتنا في استعراض عمليات حفظ السلام. وسيكون من المهم أيضا أن تؤخذ في الاعتبار العملية المتعلقة باستعراض القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) ونتائج مؤتمر القمة العالمي المقبل.

إن ضمان السلام الدائم يتطلب الاستثمار في منع نشوب الصراع بشكل أفضل وأكبر من أجل منع البلدان من الانزلاق إلى الصراع أو العودة إليه. ورغم أنه تم إحراز تقدم بالتأكيد، فإن الحالات التي استرعت اهتمام مجلس الأمن – بما في ذلك العديد من الأزمات الطويلة الأمد، والعواقب الإنسانية الوخيمة للغاية التي كان لها أثر مدمر على المدنيين – تبين أن هذه الجهود غير كافية. لذا، تدعو بلجيكا إلى إيلاء المزيد من الاهتمام للأسباب الجذرية، وكذلك للعوامل والمؤشرات المبكرة للنزاع، استنادا إلى تحليل وقائعي.

كما ينبغي تنظيم استراتيجيات الانتقال والخروج لعمليات حفظ السلام على نحو أفضل حول العمليات السياسية، والتي ينبغي أن تشمل نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإصلاح قطاع الأمن، والعدالة الانتقالية، وتعزيز المؤسسات وبناء القدرات. وتتجاوز هذه العمليات مدة البعثات وتوضح ضرورة أن تعكس على نحو أفضل أبعاد بناء السلام والتنمية في نهج متكامل للسلام المستدام.

إنها تنطوي أيضا على التزام سياسي من جانب البلد المضيف بتحقيق أهداف الإجراءات التي اتخذت لتحقيق السلام الدائم، فضلا عن إجراء حوار شامل مع أصحاب المصلحة بشأن الخطة الوطنية. وسيكون دور المجتمع المدني والنساء في هذا الحوار الشامل، دورا حاسما.

ويقودني ذلك إلى الإشارة إلى مفهوم التماسك والتنسيق في أنشطة المشاركين في بناء السلام. ونظرا لحجم وطبيعة الصراعات التي نواجهها، هناك حاجة إلى نهج أكثر تماسكا وتكاملا وإلى تنسيق أفضل، سواء في المقر أو في الميدان.

وبناء على هذه الاعتبارات، تدعو بلجيكا إلى إجراء استعراض واسع النطاق لهيكل الأمم المتحدة لبناء السلام. وبوصف لجنة بناء السلام هيئة استشارية للمجلس، فإنه يمكنها بالتأكيد إضافة قيمة فيما يتعلق بالإنذار المبكر، ومنع نشوب الصراعات وتسوية النزاعات، والانتقال في تواؤم، والعمل بالتنسيق الوثيق مع أصحاب المصلحة في المقر وفي الميدان. وعلى أي حال، يجب علينا أن نعزز التفاعل بين مجلس الأمن ولجنة بناء السلام.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل رومانيا.

السيد جينغا (رومانيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر فترويلا على الدعوة إلى عقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن استعراض هيكل بناء السلام. وهذه فرصة مناسبة لمناقشة كيفية بناء السلام في سياق عالمي مليء بالتحديات. ونظرا لتزايد عدد النزاعات، وتغير طبيعتها، هناك حاجة ملحة لقيام الأمم المتحدة باستجابة تحقق الغرض بشكل أفضل.

إن رومانيا تؤيد البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي. وأود الآن أن أدلي ببعض الملاحظات من وجهة نظري الوطنية.

لقد قال الأمين العام السابق داغ همرشولد مرة بأنه لم يتم إنشاء الأمم المتحدة لتقود البشرية إلى الجنة، بل لإنقاذها من الجحيم. وفي الواقع، أنقذت الأمم المتحدة أرواح ملايين الأشخاص من الحروب والفقر والأمراض والموت جوعا. ويجري اليوم، مرة أخرى اختبار دورها بشكل كبير جراء تضاعف التهديدات التي يتعرض لها السلام والأمن الدوليين. وفي أقل من ١٠ أعوام، تضاعف عدد الحروب الأهلية الكبرى ثلاث مرات تقريبا. ويعيش أكثر من ١,٥ بليون شخص في بلدان تعاني من صراعات عنيفة. لقد تغيرت طبيعة الصراعات كذلك. حيث نشهد تقلبات على الحدود وتفككا للدول، والاتجار في الموارد الطبيعية التي تمول الجماعات الإرهابية، وانتهاكات مروعة لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. وفي كثير من الحالات، جعل عدم وجود مؤسسات قوية، وحوكمة عادلة وشفافة، وانتشار الفساد، وسوء إدارة الأموال العامة مما كلف الاقتصاد العالمي ٢,٦ تريليون دولار، الدول عرضة للإرهاب والجماعات المتطرفة العنيفة. إن حل الأزمات مكلف، سواء من الناحية المالية أو من حيث الموارد البشرية، وغالبا ما يجري تقريبا توقع عودة البلدان إلى دائرة الصراع.

يرتبط بناء السلام أكثر من أي وقت مضى، في جوهره بمنع نشوب الصراعات. ويعد منع نشوب الصراعات أقل كلفة من الاستجابة لها بعد وقوعها. إنه يؤدي أيضا إلى انقسام أقل في المجتمع الدولي، بما في ذلك مجلس الأمن، مقارنة مع إيجاد حلول بعد اندلاع الأزمة. ويوجد تحت تصرف الأمم المتحدة مجموعة رائعة من الأدوات لبناء السلام. إننا نجدها في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (قرار الجمعية العامة ١/٧٠)، ولا سيما في هدف التنمية المستدامة رقم ١٦، بشأن السلام والعدالة والمؤسسات القوية.

حيث أننا قمنا الأسبوع الماضي بتأبين الأمين العام السابق الراحل بطرس بطرس غالي، دعوني أقتبس من تقريره خطة لإرساء الديمقراطية، الذي صدر عام ١٩٩٦، والذي يؤكد على الروابط القائمة بين السلام والتنمية والديمقراطية، حيث قال إن:

> ”انعدام المؤسسات الديمقراطية اللازمة لتوجيه الضغوط الاجتماعية لمصلحة التنمية والإصلاح يؤدي إلى القلاقل الشعبية وانعدام الاستقرار. والحقيقة هي أنه ما من دولة تستطيع أن تبقى عادلة أو حرة لفترة طويلة، ويمكنها بالتالي أيضا أن تنتهج استراتيجية إنمائية ناجحة ومستدامة، إذا كان مواطنوها ممنوعين من المشاركة النشطة بمقدار كبير في عملياتها السياسية، وتنميتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية“. (الفقرة ٢٥)

وتشكل استعراضات عمليات بناء السلام وحفظ السلام، والتقرير المتعلق بالوساطة، وخطة عمل الأمين العام بشأن منع التطرف المصحوب بالعنف، ومبادرته الخاصة بالحقوق أولاً، جزءا من تلك الرؤية نفسها.

إن بناء السلام يتطلب اتباع نهج متكامل وشامل، لأن طبيعته المتعددة الأوجه تطرح تحديات ترتبط بالتنسيق. وبالتالي، فإننا نعتقد، أن زيادة مشاركة مجلس الأمن في اتخاذ إجراءات وقائية، يمكن أن يساعد على التخطيط الاستراتيجي لبناء السلام.

لقد استثمرت رومانيا في مجال الدبلوماسية الوقائية، ومنع نشوب الصراعات وبناء السلام والوساطة. ومنذ أن أصبحنا دولة مانحة للمساعدة الإنمائية الرسمية في عام ٢٠٠٧، كرسنا موارد، بما في ذلك على مستوى الأمم المتحدة، لبناء القدرات للمؤسسات العامة والمساعدة الانتخابية والنظام العام، والحملة ضد الفساد، والشباب والتعليم. وأيدت رومانيا عندما كانت عضوا في مجلس الأمن في عام ٢٠٠٥، القرار ١٦٣١ (٢٠٠٥) بشأن التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية في مجال صون السلم والأمن الدوليين. ونحن نعتقد أن الكثير من القيمة المضافة سيأتي من مواصلة تطوير الشراكات مع المنظمات الإقليمية بوصفها أداة هامة لبناء الثقة في مجال منع نشوب الصراعات، وإعادة الإعمار بعد انتهاء الصراع. وفي هذا الصدد، فإننا نعتقد أيضا أن زيادة انخراط مجلس الأمن مع المنظمات الإقليمية، بما يتفق مع الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة، ستتيح اتباع منظور أكثر تركيزا وتكاملا لبناء السلام.

قال الأمين العام بان كي – مون عند إطلاق تقريره لمؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني القادم المقرر عقده في اسطنبول،

”إننا بحاجة لاستعادة الثقة في نظامنا العالمي، وإظهار التضامن الذي يستحقه ويتوقعه منا الملايين الذين جرى التخلي عنهم في الصراعات، وهم يعانون من حاجة مزمنة وخوف دائم.“.

وأعتقد بأنه لا يمكننا القيام بذلك إلا من خلال تحقيق السلام والاستقرار. ويتطلب ذلك الحكم الرشيد، وإتاحة الفرص للشباب، ومحاربة التطرف المصحوب بالعنف. تلك هي التحديات الرئيسية لهيكل بناء السلام المستدام.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثلة باكستان.

السيدة لودي (باكستان) (تكلمت بالإنكليزية): نشكر فنزويلا على عقد هذه المناقشة المفتوحة اليوم بشأن بناء السلام بعد انتهاء الصراع. وفي عالم تكتنفه الصراعات والاضطرابات، وتسوده المعاناة، فإن الآن هو الوقت المناسب لمناقشة هذا الموضوع الهام.

لقد كانت باكستان من بين الدول الرائدة في مجال الترويج لفكرة وجود آلية مؤسسية تابعة للأمم المتحدة مكرسة لبناء السلام. وقد اقترحت باكستان في عام ٢٠٠٤، أولا كترتيب خاص، الجمع بين مختلف هيئات الأمم المتحدة معا لمعالجة الأزمات المعقدة. وبناء على ذلك، شاركت باكستان بنشاط في المناقشات بشأن لجنة بناء السلام، خلال مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، والمفاوضات لاحقا بشأن قرار الجمعية العامة ١٨٠/٦٠، الذي أنشأ اللجنة، واعتماده.

إننا نرى بأن بناء السلام يعمل بشكل أفضل، عندما يكون جزءا لا يتجزأ من سلسلة متصلة، من منع نشوب الصراعات إلى حفظ السلام وإعادة الإعمار بعد انتهاء الصراع. وتساعد قوات حفظ السلام، التي تعد قوات مبكرة لبناء السلام، على وضع الأساس لإحلال سلام دائم. وللأسف، ظل تركيز المجتمع الدولي منصبا على مرحلة الصراع وحدها، طالما تركز اهتمام وسائل الإعلام عليها كذلك،على حساب المرحلتين الأخريين. ويتراجع دعم المجتمع الدولي في كثير من الأحيان بعد رحيل أطقم التلفزيون في أعقاب الصراع، الأمر الذي يترك البلد المعني بمؤسسات دولة ضعيفة، وفراغ في السلطة، واقتصاد ضعيف، وغياب للموارد المالية، وهي تؤدي مجتمعة إلى حالة من الفوضى.

وينتشر اليوم، الجزء الأكبر من موارد حفظ السلام في بعثات متعددة الأبعاد. وشكل القرار ٢٠٨٦ (٢٠١٣)، الذي اعتمد خلال رئاسة باكستان لمجلس الأمن في شهر كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، علامة بارزة في هذا الصدد. حيث عزز العلاقة الاستراتيجية بين بناء السلام وحفظ السلام.

إن لجنة بناء السلام لم تتمكن من الوفاء بوعدها. وبينما تعد عنصرا أساسيا في دعم أنشطة بناء السلام، بما في ذلك

تحقيق الاستقرار بعد الصراع، وتعزيز قدرة الحكومات والمؤسسات الوطنية والمحلية والسلطات الانتقالية أو غيرها من السلطات، فثمة حاجة إلى إجراء تقييم نقدي لعملها.

إن تقرير فريق الخبراء الاستشاري المعني باستعراض هيكل بناء السلام (انظر S/2015/490)، شامل ومفيد جدا. إننا نثني على السفير غيرت روثنتال وأعضاء الفريق الاستشاري على عملهم. حيث يركز التقرير بشكل صائب على إعطاء الأولوية لبناء السلام، وتعزيز تفاعل لجنة بناء السلام، مع الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة، والحاجة لسعي الأطراف الفاعلة السياسية والأمنية والإنمائية لدعم بعضها البعض سعيا لتحقيق السلام الدائم.

إن عدم إعطاء الأولوية لبناء السلام، يؤدي إلى دورات مأساوية من العودة إلى حالة الاضطرابات والصراعات.

ومن الأهمية بمكان التصدي للأسباب الجذرية للنزاع لتجنب عودتها، غير أن من الواضح أن ذلك يقتضي الالتزام في الأجل الطويل، فضلا عن ضمان التمويل الكافي الذي يمكن التنبؤ به. ولا ريب أن تعزيز بناء السلام في مصلحتنا جميعا. ولتحقيق ذلك فإن من الضروري إيلاء الاهتمام إلى ما يلي:

أولا، يجب أن نعطي الأولوية للوقاية. وقد يبدو من البديهي القول بذلك، ولكنه صحيح أيضا أن أفضل طريقة لتلبية الاحتياجات الإنسانية المتزايدة هي معالجة أسبابها الجذرية. ثانيا، ينبغي اتباع نهج شامل لصون السلام، ويجب أن يشمل ذلك منع نشوب النزاعات وحفظ السلام والانتعاش فيما بعد انتهاء النزاع والتعمير. ثالثا، ينبغي إيلاء الأهمية الواجبة لتعبئة الموارد المحلية، في ذات الوقت الذي يستمر فيه العمل على تعزيز الدعم المالي لبناء السلام على الصعيد الدولي وضمان إمكانية التنبؤ به. رابعا، ينبغي التشجيع على المزيد من التعاون بين الأمم المتحدة ومجموعة البنك الدولي وسائر الشركاء الإقليميين والدوليين من أجل مساعدة البلدان على تعبئة مواردها المحلية واستخدامها بصورة فعالة. خامسا، من الضروري ضمان الملكية الوطنية الشاملة. وفي نهاية المطاف، فإن الجهات الفاعلة الوطنية هي وحدها القادرة على دفع عمليات السلام. سادسا، ينبغي للجنة بناء السلام أن تقدِّم إلى مجلس الأمن توصيات ومعايير موجزة واقعية ومحددة السياق، وينبغي للمجلس أن يطلب مشورة اللجنة ويستفيد منها على نحو منتظم،، خاصة أثناء مناقشة ولايات عمليات حفظ السلام واستعراضها. أخيرا، وفيما يتعلق بالمسائل مثل توقيت انتقال البعثات، ينبغي أن تُتخذ القرارات استنادا إلى المناقشات التي أجريت بين مجلس الأمن والأمانة العامة والبلدان المساهمة بقوات ذات الصلة والسلطات الوطنية في البلدان المتضررة من النزاعات.

وتواجه البلدان الخارجة من النزاع تحديات هائلة في التغلب على إرث الحرب وإيجاد الطريق المؤدي إلى السلام والأمن. وإذ نمضي قدما نحو المرحلة النهائية من عملية استعراض هيكل بناء السلام، فإن من الأهمية بمكان التسليم بأنه ينبغي أن يتمثل الهدف من جهود الاستعراض هذه في تنشيط آلية بناء السلام لمساعدة الدول والمجتمعات بطريقة أفضل على التعافي من النزاع وتجنب العودة الكارثية إلى العنف.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل تايلند.

السيد السيد بامرونغفونغ (تايلند) (تكلم بالإنكليزية): تتسم المناقشة المفتوحة اليوم بحسن التوقيت والأهمية العملية معا في وقت يواصل فيه مجلس الأمن والجمعية العامة عملية استعراض هيكل بناء السلام، بهدف اعتماد مشاريع قرارات متوازية ومتطابقة من شأنها أن تحدد إطار الأمم المتحدة لبناء السلام على مدى السنوات الخمس القادمة. وأود أن أثني على جمهورية فنزويلا البوليفارية لاختيار موضوع هذه المناقشة المفتوحة الذي من شأنه أن يسهم بطريقة ملموسة ومجدية في إطار عملية التفاوض الحكومية الدولية الجارية بشأن بناء السلام.

لقد قدّم فريق الخبراء الاستشاري المعني باستعراض هيكل بناء السلام، برئاسة السفير غيرت روزنتال ممثل غواتيمالا، تقريرا شاملا وطموحا (انظر S/2015/490) يتضمن توصيات أساسية بشأن الكيفية التي يمكن بها للأمم المتحدة تحسين نهجها في بناء السلام. وأود أن أشيد مرة أخرى بالجهود التي بذلها فريق الخبراء الاستشاري لكي يوفر لنا إطارا من الأفكار ذات الصلة بالتصدي للتحديات التي تواجه بناء السلام.

وردا على بعض المسائل التي أثيرت في مذكرتكم المفاهيمية (S/2016/104، المرفق)، أود، سيدي الرئيس، التعليق على نقطتين محددتين.

أولا، يتمثل أحد التحديات الرئيسية التي حُدِّدت في تقرير فريق الخبراء الاستشاري في عدم إعطاء الاهتمام الكافي لبناء السلام وأنه لم يعط الأولوية الكافية، وما زال يعاني من نقص الموارد، وأنه لا يبدأ العمل عليه إلا بعد أن تصمت المدافع. ونحن نتشاطر ذلك التقييم ونرى أن بناء السلام ليس نشاطا في مرحلة ما بعد انتهاء النزاع فحسب، بل إنه نشاط ينبغي الاضطلاع به في جميع مراحل دورة النزاع، وبالتالي فإنه يتطلب اهتماما سياسيا مستمرا. وبوسع لجنة بناء السلام، بوصفها هيئة استشارية حكومية دولية، أن تؤدي دورا حاسما في استمرار إيلاء الاهتمام الدولي للبلدان المعرّضة لخطر العودة إلى النزاع.

ويجب أن يقترن الالتزام السياسي بالتمويل الكافي والمنتظم لجهود بناء السلام لكي يكون له أثر ملموس. ومع ذلك، ما يزال صندوق بناء السلام يواجه حالات عجز مالي، ويجب علينا إيجاد السبيل إلى تمويل أنشطة بناء السلام بطريقة أفضل. وينبغي أن يستكشف مجلس الأمن والجمعية العامة إمكانية تعبئة الموارد عن طريق الشراكة مع القطاع الخاص، إلى جانب تعزيز الشراكة مع المؤسسات المالية الدولية ومصارف التنمية الإقليمية. وينبغي النظر بعناية أيضا إلى مقترح فريق الخبراء الاستشاري بشأن دعم صندوق بناء السلام عن طريق فرض أنصبة مقررة.

ثانيا، تُعزى الكثير من النزاعات التي نشهدها في شتى أنحاء العالم اليوم إلى جذورها الاجتماعية والاقتصادية الكامنة في الفقر والظلم الاجتماعي أو عدم المساواة. وتؤمن تايلند إيمانا راسخا بأنه لا يمكن صون السلام في غياب التنمية المستدامة والشاملة، وأنه يتعلق أيضا بإيلاء الاعتبار الواجب لاحتياجات وسبل عيش السكان ومجتمعاتهم.

فلا يسعنا الانتظار إلى أن تصمت المدافع لكي نشرع في العمل الإنمائي. وفيما يتعلق بالبلدان المتضررة من النزاع، فإنه يمكن للأمم المتحدة أن تضطلع بدور حاسم في إرساء الأسس اللازمة للانتقال من حالة النزاع إلى الأوضاع الطبيعية. وقد أثبتت خبرتنا في مجال حفظ السلام في تيمور الشرقية السابقة ومؤخرا في دارفور، أن بوسع حفظة السلام الاضطلاع بجهود بناء السلام ذات الأثر الملموس. ويستطيع حفظة السلام الإسهام بقدر كبير – عن طريق تنفيذ مختلف المشاريع الإنمائية والسريعة الأثر – في تخفيف حدة المظالم الاجتماعية والاقتصادية للسكان المحليين .

وأود أن أختتم ملاحظاتي بالإعراب عن تقديري إلى الممثلين الدائمين لأنغولا وأستراليا، بصفتهما ميسرين مشاركين في المفاوضات الحكومية الدولية بشأن استعراض هيكل بناء السلام، على قيادتها البارعة. وما تزال مملكة تايلند ملتزمة التزاما كاملا بالتعاون وتقديم الدعم إلى الميسرين المشاركين في هذه العملية.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل غواتيمالا.

السيد ساندوفال كوخولون (غواتيمالا) (تكلم بالإسبانية): تشعر غواتيمالا بالامتنان على عقد هذه المناقشة المفتوحة وعلى الإحاطتين الإعلاميتين اللتين قدمهما رئيس لجنة بناء السلام، السفير ماشيرا كاماو، والرئيس السابق للجنة، السفير أولوف سكوغ على التوالي. ونشعر بالامتنان

أيضا للسفير غيرت روزينتال، رئيس فريق الخبراء الاستشاري المعني باستعراض هيكل بناء السلام.

يتشاطر وفد بلدي الأفكار الواردة في المذكرة المفاهيمية (S/2016/104، المرفق) القائلة بأن بوسع الأمم المتحدة أن تضطلع بدور رئيسي في منع نشوب النزاعات المسلحة، سواء كان ذلك منذ بدء نشوبها أو استئنافها أو خلال استمرارها. ونود أن نشدد على أننا ننظر إلى بناء السلام أساسا على أنه سعي إلى منع نشوب النزاع. فنحن نسعى حتى في حالات ما بعد انتهاء النزاع إلى منع العودة إليه مرة أخرى، ومن شأن بناء السلام أن يسهم في منع نشوبه تماما.

ونتشاطر الرأي القائل أيضا بأن أوجه فشل المنظمة مؤخرا قد ساعد على التشديد على ضرورة استعراض هيكل الأمم المتحدة لبناء السلام بطريقة شاملة وعلى نطاق واسع. وعلى نحو ما ذكرنا مرارا وتكرارا، فإنه ينبغي أن تُفهم بعثات حفظ السلام على أنها مهمة ينبغي أن تقتصر ملكيتها الوطنية على أصحاب المصلحة الوطنيين وحدهم. وبوسع الأمم المتحدة والجهات الفاعلة الدولية دعم هذه العملية وتيسيرها، عوضا عن توجيهها. وعلى ذلك الأساس، تعتز غواتيمالا بتقديم الدعم إلى مختلف البعثات عن طريق الأفراد العسكريين بغية الإسهام في تحقيق السلم والأمن الدوليين. ونعرب عن تاييدنا لما تم التشديد عليه في تقرير فريق الخبراء الاستشاري (انظر S/2105/490) فيما يتعلق بأنه ينبغي أن تكون للأمم المتحدة أفضل الاستراتيجيات التنفيذية، فضلا عن توثيق صلاتها مع المؤسسات المالية الدولية والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية.

ونرى أن عقد هذه المناقشة المفتوحة قد كان حسن التوقيت للغاية. فهي تتيح حيزا للمناقشة والنظر والاستماع إلى مختلف المواقف المتعلقة ببناء السلام. وتكتسي هذه الممارسة أهمية خاصة في ضوء المفاوضات الحالية على مشروع القرار المعني باستعراض هيكل الأمم المتحدة لبناء السلام.

وإننا نؤكد أهمية استخدام الوفود للتوصيات والملاحظات المقدَّمة من فريق الخبراء الاستشاري بوصفها أساساً متيناً وداعماً للمناقشة. ونحن ندرك أنَّ الدول الأعضاء في المنظمة ستواجه أثناء المفاوضات تحديات كبرى في التوصُّل إلى توافق آراء بشأن مسائل رئيسية مثل إدراج حقوق الإنسان وتمويل بناء السلام وتعريف مفاهيم شتى، مثل السلام المستدام.

ولأنَّ مفهوم بناء السلام مُدرَج على جدول أعمال المنظمة منذ عام ١٩٩٢ ولأنَّ السياقات الدولية غير ثابتة، فإنَّ لدى الدول الأعضاء فرصة ثمينة للمشاركة في مناقشة تحليلية، مستندة إلى الدروس المستفادة، بشأن هيكل بناء السلام التابع للمنظمة. لذا، يتحتَّم تذكير المجلس بضرورة بذل المزيد من الجهود لمنع نشوب النزاعات. والأرقام لا تترك مجالاً للتأويل. والأهمُّ هو أنَّ الاستثمار في الوقاية سيحول دون وقوع خسارة في الأرواح البشرية، لكنَّه سيتيح المجال أيضاً لاستخدام أفضل للموارد المالية المحدودة للمنظمة ولتحسين الأداء. وهذه النقطة تقدِّم توضيحاً بشأن الأهمية التي ينبغي للدول الأعضاء أن توليها لصندوق بناء السلام ولتعزيز التنسيق مع كل من لجنة بناء السلام ومكتب دعم بناء السلام.

وتشدِّد غواتيمالا على ضرورة أن يضمن المجلس أن تشدد أية ولاية لبعثات بناء السلام على أهمية إدماج تلك البعثات في إطار منظومة الأمم المتحدة كلها، بما يشمل مجلس حقوق الإنسان، بغية تنفيذ السلام المستدام ميدانياً.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل ألمانيا.

السيد شيب (ألمانيا) (تكلم بالإنكليزية): أودّ أن أشكر فترويلا على عقْد مناقشة اليوم المفتوحة.

إنَّ ألمانيا تؤيد البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي.

ما هو التحدي أمام مجلس الأمن؟ في ضوء تضاعف عدد النزاعات والدول المنهارة، فإن التحدي هو إعادة تشكيل لجنة بناء السلام، لا لتعالج بشكل كافٍ حالات ما بعد انتهاء النزاع فحسب، ولكن أيضا مسألة منع نشوب النزاعات بمساعدة من مكتب دعم بناء السلام وصندوق بناء السلام الذي ينبغي توفير التمويل الكافي له.

لقد أخفقنا قبل خمس سنوات في السماح للَجنة بناء السلام بأن تتطور بعد أن اكتشفنا وجود ثغرات بين تطلعاتنا الجماعية والوقائع العملية. وبدل اعتماد مشروع قرار موضوعي، اكتفينا بمجرَّد الترحيب بتقرير الخبراء الذي يستعرض لجنة بناء السلام و لم نصادق على أية توصية من التوصيات الواردة فيه. وفي ضوء الاستعراض الذي أعدَّه فريق الخبراء برئاسة السفير غيرت روزنتال، باتت الفرصة الآن سانحة لكي نُجري أخيراً التغييرات الضرورية.

أولاً، يتعيَّن تعزيز ولاية لجنة بناء السلام لتشمل أيضاً منع الأزمات ولا تقتصر على مرحلة ما بعد النزاع.

ثانياً، يجب على لجنة بناء السلام أن تعمل بصورة أوثق مع مجلس الأمن. ولكن لا يمكن تحقيق ذلك إلا إذا أشرك مجلس الأمن بنشاط اللجنة في عمله بشأن منع الأزمات وبناء السلام، وكان لدى اللجنة شيء تُقدِّمه لمجلس الأمن. وكما يذكر تقرير الفريق الاستشاري، فإنَّ مجلس الأمن

> ”ينبغي أن يطلب بانتظام مشورة لجنة بناء السلام بشأن الأبعاد المتصلة ببناء السلام في الولايات التي يقررها، وأن يستند إلى تلك المشورة“. (S/2015/490، صفحة ٥).

ثالثاً، يجب أن نتجاوز أيضاً النهج البيروقراطي حيال بناء السلام في التشكيلات القُطرية التابعة للَجنة بناء السلام. فبعض التحديات مثل الإيبولا، تستدعي استجابة إقليمية ولذا تقتضي عملاً يتجاوز حدود تشكيلة قطرية مخصصة واحدة. وهذا لا يعني أنه يتعين علينا بناء هياكل جديدة. بل علينا استخدام الهياكل الموجودة بكفاءة أعلى عبْر تعاون أفضل مع البلدان المضيفة وتعزيز التنسيق مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى في الميدان وإقامة مزيد من الشراكات مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية وكذلك مع المؤسسات المالية الدولية. ولجنة بناء السلام هي نتاج تعلُّم داخلي ومؤسسي في إطار الأمم المتحدة. وهي تستفيد من التحديات المعقَّدة والمتشابكة غالباً، المرتبطة بحلِّ النزاعات وبناء السلام وتحقيق المصالحة والتنمية. وما علينا سوى تحسينها.

إنَّ بناء السلام لا يأتي مجاناً. والتمويل القابل للتنبُّؤ شرط مسبق هام أُعلِن حتى قبل تقرير روزنتال. وكانت ألمانيا أحد المانحين الرئيسيين المساهمين في صندوق بناء السلام في الماضي، وستبقى متبرعا قابلاً للتنبُّؤ في المستقبل. وفي عام ٢٠١٦، ستزيد بقدر كبير مساهمتنا في ذلك الصندوق.

واسمحوا لي أن أؤكد مجدداً أنَّ ألمانيا تدعم بقوة المفاوضات الجارية بشأن مشروع قرار مشترَك بين الجمعية العامة ومجلس الأمن، غايته تحسين هيكل بناء السلام. وتتطلع ألمانيا أيضاً إلى مواصلة العمل مع لجنة بناء السلام للاستجابة على النحو الأفضل لاحتياجات البلدان التي تشهد أزمات والمساعدة في توطيد السلام عقب انتهاء النزاع.

أخيراً وليس آخراً، تودُّ ألمانيا أن تغتنم هذه الفرصة للإشادة بالأمين العام الأسبق بطرس بطرس غالي. فتقريره لعام ١٩٩٢، المُعنْوَن ”برنامج للسلم“ (S/24111)، هو الذي مهَّد الطريق للعديد من المفاهيم والمبادرات التي نناقشها حتى يومنا هذا.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثلة بولندا.

السيدة كاسانغانا – ياكوبوفسكا (بولندا) (تكلمت بالإنكليزية): إنَّ بولندا تعتبر مناقشة اليوم مبادرة هامة للتفكير في العملية الجارية لاستعراض هيكل بناء السلام. ونحن نتَّفق اتفاقاً كاملاً مع رأي الرئاسة الفنزويلية في أنَّ غياب الموقف السليم تجاه بناء السلام يُسهم إسهاماً كبيراً في تجدُّد النزاعات.

ووفد بلدي يؤيد البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي. وأود أن أعرض بعض الملاحظات الإضافية بصفتي الوطنية.

إنَّ التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلدان التي تمر بحالات نزاع أو ما بعد النزاع ذات أهمية خاصة للنجاح الدائم لجهود بناء السلام. لذا، فإنه من المهم جداً تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (قرار الجمعية العامة ١/٧٠)، وهي خطة طموحة، بنجاح والتفكير بفعالية في أسباب عدم تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بشكل كامل.

إننا مقتنعون بأنه لا يمكن مناقشة صون السلم والأمن الدوليين بمعزل عن مسألة الحكم الرشيد. وينبغي للمجتمع الدولي أن يُقِرَّ إقراراً كاملاً بأنَّ هناك علاقة متينة بين مبادئ الحكم الرشيد – التي تشمل النزاهة والشفافية والمساءلة ومكافحة الفساد – من جهة، وإجراءات الأمم المتحدة المتَّخذة بهدف مساعدة الدول في منع نشوب النزاعات المسلحة وحلها والتعافي من آثارها، من جهة أخرى. والترويج للحكم الرشيد، بما في ذلك عبْر إصلاح القطاع الأمني، والتصدي للإقصاء السياسي والاجتماعي والاقتصادي وتعزيز حقوق الإنسان والفرص للجميع أمور فائقة الأهمية لضمان الاستقرار والأمن والسلام. وينبغي أن يكون لجميع هذه المسائل وزن ومكانة مناسبان في عمليات التفكير في مستقبل أنشطة بناء السلام.

إنَّ الأمم المتحدة تتحمل مسؤولية فريدة عن صون السلام والأمن، لكنَّ نطاق وجسامة التحديات اليوم يعنيان أنَّ الأمم المتحدة لا يمكنها أن تتصرَّف منفردة. ولا يمكن الاستخفاف بدور المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في بناء السلام. وفي هذا الصدد، نود أن نؤكد أهمية الاتساق والتكاملية بغية ضمان زيادة فعالية الإجراءات المشتركة بين الأمم المتحدة والأطراف الفاعلة الإقليمية.

ونؤيد تماما فكرة إقامة الشراكات في مجال بناء السلام بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، مثل الشراكات القائمة في مجال حفظ السلام. إن بناء السلام يتطلب نفس القدر من الاهتمام.

ولجنة بناء السلام هي أهم عنصر من عناصر هيكل بناء السلام التابع للأمم المتحدة. ونحن نتفق مع النتائج التي خلص إليها تقرير فريق الخبراء الاستشاري المعني باستعراض هيكل بناء السلام (انظر S/2015/490) برئاسة السفير روسينتال، بأنه ينبغي للجنة بناء السلام تحسين تنسيقها مع هيئات الأمم المتحدة الرئيسية. وينبغي أن نتذكر أن تعميق علاقات لجنة بناء السلام مع هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة، مثل الجمعية العامة ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، يتوقف على النهج الذي تتبعه إزاء بناء السلام وعلى حرصها على الاستفادة من معارف لجنة بناء السلام. ولذلك، يجب أن تسعى تلك الهيئات، عند الحاجة، إلى الاستفادة من خبرة لجنة بناء السلام ومساعدتها بهدف تحقيق الاستفادة القصوى من أثر الأمم المتحدة في حالات ما بعد النزاع.

لقد شهدنا مؤخرا مثالا جيدا للغاية على جهود مجلس الأمن للاستفادة من خبرة معينة للجنة بناء السلام خلال جلسة الإحاطة الإعلامية المفتوحة (انظر S/PV.7624) بشأن غينيا – بيساو في وقت سابق من هذا الشهر. إن الأعمال التي تضطلع بها التشكيلة القطرية المخصصة لغينيا – بيساو التابعة للجنة بناء السلام، برئاسة السفير دي أغويار باتريوتا الفطنة، مثال ممتاز على النهج الشامل الذي تشتد الحاجة إليه لبناء السلام، الذي ينطوي على التعاون الوثيق بين لجنة بناء السلام

والأمانة العامة والاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. ونأمل أن يمكنهم هذا الجهد الموحد من ضمان تأمين الإنجازات التي حققها البلد في تحقيق الاستقرار والتنمية.

وما من شك في أننا بحاجة إلى درجة عالية من التنسيق والتكامل في كافة عمليات الاستعراض الثلاث الجارية في مجال السلم والأمن الدوليين. يجب الحفاظ على الزخم خلال المرحلة الحكومية الدولية ودور الجمعية العامة في هذه العملية سيكون بالغ الأهمية. ولذلك، نود أن نثني على مبادرة رئيس الجمعية العامة في تنظيم المناقشة المواضيعية الرفيعة المستوى، المقرر عقدها في أيار/مايو، التي تهدف إلى تحديد أوجه التآزر بين عمليات الاستعراض الثلاث. ونعتقد أن من شأن ذلك أن يساعد على تحسين عمل الأمم المتحدة المعني بالسلام والأمن.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل المكسيك.

السيد ألداي غونثاليث (المكسيك) (تكلم بالإسبانية): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة المفتوحة اليوم وأشكر مقدمي الإحاطات الإعلامية على آرائهم المثيرة للاهتمام.

بعد عشر سنوات على إنشاء المنظمة لهيكل بناء السلام، ما زلنا نواجه التحدي المتمثل في إيجاد أفضل طريقة لتحقيق السلام المستدام التي يمكن أن تساعد على تضميد الجراح الناجمة عن النزاعات المسلحة، وإعادة بناء البلدان والمناطق المعنية، جنبا إلى جنب مع المؤسسات المسؤولة عن حماية الحقوق الأساسية، وتوفير الخدمات الإنسانية الأساسية وتحقيق الأمن والعدالة.

وقد أظهرت الدروس المستفادة على مدى العقد الماضي أنه إذا كان لبناء السلام أن ينجح، فإنه يتطلب استراتيجية شاملة لمعالجة النزاعات والتي يمكنها إقامة صلة متسقة وقوية ومباشرة بين السلام والأمن وحقوق الإنسان والتنمية. وهذه العناصر، إلى جانب الوقاية، شكلت الإطار الأول لحفظ السلام عام ٢٠٠٥، وتستمر اليوم في أن تكون حاسمة الأهمية بالنسبة لصلاحيته وفعاليته في الأجل الطويل. وفي هذا السياق، ينبغي أن تضطلع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (قرار الجمعية العامة ١/٧٠) بدور رئيسي في تركيز الجهود التي تبذلها منظومة الأمم المتحدة.

وتود المكسيك أن تنوه بعمل فريق الخبراء الاستشاري المعني باستعراض هيكل بناء السلام، برئاسة السفير روسينتال، فضلا عن الجهود التي يبذلها الممثلان الدائمان لأنغولا وأستراليا لمتابعة مناقشاتنا وتحقيق الاتساق فيها بشأن هذه المسألة في كل من الجمعية العامة ومجلس الأمن. وإذا أردنا إحراز تقدم نحو تحقيق هدفنا، من الضروري، كما أوصى الفريق الاستشاري أن نغير مركز جهودنا لبناء السلام من المنظور الحالي للاستجابة إلى منظور وقائي. ويتسق التركيز على هذا الجانب مع التوصيات وتحديد المسارات الحرجة التي يجري مناقشتها في عمليات الاستعراض الأخرى الجارية حاليا، ولذلك ينبغي أن يكون هدفنا المشترك هو ترجمة التوصيات إلى عمل.

وفي سبيل وقف ١٠ سنوات من الجمود والعقبات في طريق هيكل بناء السلام، سنحتاج إلى جهود متسقة ومنهجية وجماعية تهدف إلى وضع حد للفصل في الهيئات الحكومية الدولية الرئيسية في الأمم المتحدة المسؤولية عن تغيير النموذج لصالح تحقيق السلام المستدام – مجلس الأمن، والجمعية العامة، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. ووجود الأمم المتحدة يجب أن يكون مستمرا أو كما هو الحال في أي فراغ آخر، سينطوي على خطر احتلال الأطراف الأخرى.

ونظرا للتحديات والتعقيدات التي تتسم بها النزاعات القائمة اليوم، ينبغي استغلال دور لجنة بناء السلام وقيمتها المضافة وتعزيزهما ودعمهما. وينبغي أن يستخدم مجلس الأمن بشكل

متكرر قدرة اللجنة الاستشارية في استعراض ولايات بعثات حفظ السلام وبناء السلام، وكذلك في تصميم استراتيجيات الانتقال مع حسن التوقيت والرؤية البعيدة المدى الضروريين لعمليات حفظ السلام. وينبغي للجنة أن تكون منبرا لتوجيه انتباه المجلس إلى آراء جميع الجهات الفاعلة ذات الصلة على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية، بما في ذلك الجهات المانحة والبرامج والوكالات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة.

ويتطلب بناء السلام الدعم السياسي والتقني والمالي من المجتمع الدولي. كما يتطلب عدالة غير انتقامية، ولذلك نحن بحاجة للآليات التي يمكن أن توفر ذلك. وغياب هذا النوع من الدعم لبناء السلام وحفظ السلام، لا سيما عندما يتعلق الأمر بالأسباب الجذرية للأزمات، يمكن أن ينجم عنه تحديات كبيرة عندما يتعلق الأمر بمنع اندلاع النزاع أو تجدده.

وتقدر المكسيك توصيات الفريق الاستشاري بأن أدواتنا في مجال بناء السلام ينبغي دائماً أن تعمل جنبا إلى جنب مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في جهودها الوقائية، أينما سمحت هيئاتها التأسيسية بذلك. ونعتقد أيضا أنه يجب على أصحاب المصلحة الرئيسيين، مثل المجتمع المدني والمؤسسات المالية الدولية دعم جهود المنظمة والإسهام إيجابيا في دعم مجالات الأولوية الوطنية، وتشجيع التنمية الاقتصادية وتقليل مخاطر الاستثمار في البلدان التي بصدد عملية إعادة البناء. ولا بد من دعم الطلبات والولايات لبذل المزيد من الجهود بالموارد المناسبة والتخطيط الاستراتيجي بهدف تحسين كفاءة وفعالية العمل. ونعتقد أنه من الأهمية بمكان ضمان أن تؤدي تلك العمليات الحكومية الدولية إلى إجراء تحليل شامل للترتيبات المالية لهيكل بناء السلام الكامل وإلى اتخاذ إجراءات ملموسة تهدف إلى تعزيز تلك الترتيبات، بما في ذلك آليات المساءلة.

هذه الفترة من استعراض مختلف الهيئات واللجان هي فرصة مثالية لإعادة النظر وإعادة تنشيط النهج المفاهيمي والتشغيلي للمنظمة في مجال بناء السلام. ينبغي لنا أن نستفيد من هذه الفرصة التي تستمر خمس سنوات لإجراء استعراض متعمق في مجالات لهيكل بناء السلام الذي يحتاج إلى مزيد من الاهتمام والتعزيز، مع مراعاة المقترحات التي تفضل الحلول السياسية والشاملة على العسكرية. وفي ذلك الصدد، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأرحب وأعرب عن تأييد المكسيك الكامل لإنشاء ونشر بعثة سياسية خاصة جديدة تابعة للأمم المتحدة في كولومبيا، التي صدر بشأنها أذن في ٢٥ كانون الثاني/يناير. ونأمل أن تتطور البعثة، التي ستسهم ليس فقط في عملية السلام في كولومبيا بل في تحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة بأسرها، مثلما ذكرت وتكون بمثابة مثال للبعثات السياسية الخاصة في المستقبل.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل الجزائر.

السيد بوقادوم (الجزائر) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر الرئاسة الفنزويلية على عقد جلسة اليوم. إنها فرصة عظيمة للدول الأعضاء لتبادل الآراء بشأن عملية الاستعراض الجارية. كما أود أن أشكر السفراء ماشاريا كاماو وأولوف سكوغ وغيرت روسينتال على الإحاطات الإعلامية الاستهلالية.

وأود أن أطلع المجلس بإيجاز على بعض الآراء استنادا إلى إطار المجالات الأربعة المحددة في المذكرة المفاهيمية المقدمة من الرئيس (S/2016/104، المرفق)

أولاً، فيما يتعلق بعدم الاهتمام ببناء السلام، نعتقد أنه، بالرغم من أن مفهوم بناء السلام غير موجود في ميثاق الأمم المتحدة، لكنه يتسق تماما معه نصاً وروحا. من وجهة نظرنا، الجهود المنبثقة عن هيكل بناء السلام الحالي يمكن أن تتحسن كثيرا.

وينبغي أن نبدأ بمعالجة مسألة الافتقار إلى الموارد الكافية. كما عبر عن ذلك فريق الخبراء الاستشاري فإن تزويد صندوق

بناء السلام بنسبة رمزية قدرها ١ في المائة سنوياً من مجموع ميزانية الأمم المتحدة لعمليات حفظ السلام كتمويل أساسي من الأنصبة المقررة سيساعد في سد الفجوة القائمة بين التفويضات والموارد البرنامجية.

ثانيا، فيما يتعلق بالأطر الزمنية لبناء السلام، لدينا مفهومان متعارضان للإطار الزمني وهما: فكرة الأمم المتحدة، التي تتخللها الدورات السنوية المتعاقبة، ومفهوم العنصر البشري في حالات ما بعد انتهاء الصراع. المفهوم الأول يسترشد بالجدول الزمني للأولويات والأداء، أما المفهوم الثاني، فمن الصعب تقييمه من حيث البيانات الحسابية الخاضعة للرقابة، ما عدا بالنسبة للوقت المطلوب الذي تستغرقه المصالحة الوطنية، وضمن إطار التفاعلات الاجتماعية المحددة لكي تؤدي إلى الآثار لإيجابية المتوقعة منها.

ثالثا، أهمية التنمية في بناء السلام شرط لا غنى عنه من أجل إحلال السلام الدائم. فحيثما توجد التنمية، توجد إمكانية إحلال السلام. وحيثما تتواجد قضايا الفقر والحرمان من الحقوق، لا يمكن أن يتحقق السلام والاستقرار. واسمحوا لي أيضا أن أتطرق إلى هذه الصلة بين سيادة القانون على الصعيد الوطني والصعيد الدولي. من دون سيادة القانون، لا يمكن للتنمية وبالتالي السلام الاستمرار طويلاً في حالات ما بعد انتهاء النزاع.

رابعاً، أما الدور الهام للمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في مجال بناء السلام فهو أمر نؤيده تمام التأييد، ونشجع عليه. وقد عملنا على إبراز هذا العنصر أيضا في إطار الاتحاد الأفريقي في مقترحنا في أعقاب الدعوة الموجهة من الميسرين المشاركين في استعراض هيكل الأمم المتحدة لبناء السلام إلى الدول الأعضاء لتقديم مساهمات خطية.

أغتنم هذه الفرصة لأتوجه بالشكر إلى الممثلين الدائمين لأنغولا وأستراليا على الطريقة المفتوحة والشفافة التي أدارا بها العملية. لقد شددنا في المقترح الجزائري، من بين مسائل أخرى، على العمل الذي ينبغي القيام به لنضمن بأن يكون هيكل بناء السلام مرتبطا ارتباطا جيدا بإطار الاتحاد الأفريقي للتعمير والتنمية بعد انتهاء النزاع وبمبادرة التضامن الأفريقي ومكملا لهما. أود أن أغتنم هذه الفرصة لأتمنى كل النجاح للميسرين لاستعراض هيكل الأمم المتحدة لبناء السلام لعام ٢٠١٥، السفيرة بيرد والسفير غاسبار، على هذا العمل المتوقع والذي سيقدم قبل نهاية الشهر المقبل.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن المراقب الدائم للكرسي الرسولي.

الراهب كارول (الكرسي الرسولي) (تكلم بالإنكليزية): يود وفدي أن يشكر جمهورية فنزويلا البوليفارية على عقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن بناء السلام بعد انتهاء النزاع، واستعراض هيكل بناء السلام.

قبل أحد عشر عاماً، استناداً إلى تجربة السنوات الخمسين الأولى من عمر الأمم المتحدة، حدد الفريق الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير الفجوة المؤسسية الرئيسية بقوله: أنه لا يوجد مكان في منظومة الأمم المتحدة مصمم بوضوح لتجنب انهيار الدولة والانزلاق إلى الحرب أو لمساعدة البلدان على الانتقال من الحرب إلى السلام. ونتيجة ذلك، وبعد صدور الوثيقة الختامية للقمة العالمية لعام ٢٠٠٥، أنشأت الجمعية العامة ومجلس الأمن لجنة بناء السلام كهيئة فرعية من هيئات الأمم المتحدة. وبعد ذلك تم إنشاء صندوق بناء السلام، وأيضا إنشاء مكتب دعم بناء السلام.

تجدر الإشادة بلجنة بناء السلام ومكتب دعم بناء السلام على العمل الذي تم إنجازه في العديد من البلدان، في حين أن صندوق بناء السلام يستحق الدعم المالي السخي والمستمر من الدول الأعضاء. ومع ذلك، تظهر استنتاجات فريق الخبراء الاستشاري التابع للأمين العام والمعني باستعراض هيكل الأمم المتحدة لبناء السلام وجود تعقد وصعوبة في جهود بناء السلام.

إن قدرة لجنة بناء السلام على المشاركة مع الحكومة المضيفة، والمجتمع المدني وأهم أصحاب المصلحة في الميدان، في إجراء وتنفيذ إجراءات منسقة مسألة حاسمة وصعبة. وبالإضافة إلى ذلك، هناك عدة عوامل تعتمد إلى حد كبير على المشاركة الموضوعية والمنسقة لمجلس الأمن وسائر هيئات الأمم المتحدة في كل حالة. وعلاوة على ذلك، يتوقف النجاح النهائي في بناء السلام على الاهتمام الذي يوليه المجتمع الدولي بأسره إلى لجنة بناء السلام.

إن خطة عمل أديس أبابا وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (قرار الجمعية العامة ١/٧٠) تعالجان على نحو ملائم الاحتياجات الخاصة من المساعدة المالية والتجارية والإنمائية للبلدان في حالات ما بعد انتهاء النزاع. فالهدف ١٦ من تلك الخطة مكرس لتعزيز مجتمعات مسالمة وشاملة، وجميع غاياتها تتصل بحالات ما بعد انتهاء النزاع. ومهما يكن من أمر، فقد ذكر البابا فرانسيس في خطابه أمام الدورة السبعين للجمعية العامة: ”مع ذلك، فإن الالتزامات الرسمية غير كافية حتى عندما تشكل خطوة ضرورية باتجاه إيجاد حلول...إن عالمنا يتطلب من جميع قادة الحكومات تصميما فعالا وعمليا وثابتا يقترن باتخاذ خطوات ملموسة وتدابير فورية“، وعلينا ألا ننسى أنه ”فضلا عن خططنا وبرامجنا، فإننا نتعامل مع رجال نساء حقيقيين يعيشون ويكافحون، وكثيرا ما يجدون أنفسهم مجبرين على العيش في فقر وفي حرمان من جميع الحقوق.“ (انظر A/70/PV.3، صفحة ٥)

إن خطة عمل أديس أبابا تقر بأهمية تحقيق أهداف التنمية المستدامة لتوفير التعليم الجيد لجميع البنات والبنين، بمن فيهم أبناء المهاجرين واللاجئين، والذين يعيشون في ظل حالات النزاع وحالات ما بعد انتهاء النزاع، وتوفير بيئات تعلم آمنة وغير عنيفة وشاملة وفعّالة للجميع. وذات الخطة تشدد على أن تطوير القدرات سيكون جزءا لا يتجزأ من تحقيق خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. إنها تحض على تعزيز الدعم الدولي وإقامة شراكات متعددة مع أصحاب المصلحة من أجل تنفيذ بناء قدرات فعالة وهادفة، وخاصة في البلدان التي تمر بحالات النزاع وحالات ما بعد انتهاء النزاع. وأشار البابا فرانسيس في خطابه أمام الجمعية العامة، إلى أن التنمية البشرية كل لا يتجزأ.

”وهذا الأمر يفترض ويقتضي كفالة الحق في التعليم، وأيضا للفتيات اللائي يعانين من الإقصاء في بعض المناطق، وهو أمر يمكن كفالته بالدرجة الأولى من خلال احترام وتعزيز الحق الأساسي للأسرة في تربية أطفالها وكذلك حق الكنائس والهيئات الاجتماعية في أن تدعم وتتعاون مع الأسر في تربية أبنائها وبناتها. إن التربية، بهذا المفهوم، تشكل الأساس لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ ولإصلاح البيئة.“ (انظر A/PV.3، صفحة ٥).

إن الكرسي الرسولي، بوصفه موضوعا في القانون الدولي، ما انفك يدعو إلى السلام بين البلدان، ويشارك بنشاط في أعمال الأمم المتحدة، في حين أن الكنائس المحلية ما برحت على الدوام عاملاً في المصالحة على الصعيد الوطني. إن الكنائس، فضلا عن العديد من المنظمات الدينية والمنظمات الإنمائية غير الحكومية ما زالت في مكان الصدارة في عمليات التهدئة وإعادة الإعمار في المناطق والبلدان التي تستبد بها الحروب والصراعات.

وعلاوة على ذلك، يوجد حوالي ١٠٠ ٠٠٠ من المدارس الابتدائية والمدارس الثانوية، فضلا عن الكليات والجامعات المنتشرة في جميع أرجاء العالم التي تديرها المنظمات الكاثوليكية، مما يمثل مساهمة أساسية في بناء السلام والحفاظ عليه. أما شبكة الرعاية الصحية الكاثوليكية فتضم ما يزيد عن ٢٥ ٠٠٠ من المستشفيات، والمستوصفات، والعيادات، ودور المسنين، ومراكز لرعاية المصابين بأمراض مزمنة أو المعوقين، ودور الأيتام ومراكز رعاية الأطفال.

كل ذلك يشكل جزءاً في إطار الحفاظ على بيئات محلية مستقرة وآمنة تعتبر أساسية من أجل اتباع النهج الشامل لبناء السلام، الموصى به في استعراض عام ٢٠١٥. وتتسق إجراءات الكرسي الرسولي والمؤسسات الكاثوليكية في كل أنحاء العالم اتساقا تاما مع نداءات المجلس وغيره من محافل الأمم المتحدة، للحد من استخدام الأسلحة وتنفيذ استراتيجيات الحوار والتفاوض، ومد الجسور للتعايش السلمي في ظل التنوع، واستخدام قدرة العالم الصناعية وبراعته التكنولوجية لتحقيق تطلعات بناء السلام للجميع.

وفي زيارة البابا فرانسيس الأخيرة إلى المكسيك، خاطب السلطات المدنية والسلك الدبلوماسي وناقش العناصر الأساسية لإحلال السلام. وقال،

”إن على زعماء الحياة الاجتماعية والثقافية والسياسية واجب خاص لمنح الفرصة لجميع المواطنين لكي يكونوا مساهمين هامين في رسم مستقبلهم، داخل أسرهم وفي جميع المجالات التي يحدث فيها التفاعل الاجتماعي الإنساني. وهم بهذه الطريقة، يساعدون المواطنين على الوصول بصورة فعلية إلى السلع المادية والروحية التي لا غنى عنها: السكن اللائق، والغذاء، وفرص العمل الكريمة، والعدالة الحقيقية، والأمن الفعال والبيئة الصحية والسلمية.“

ويبدو لوفد بلدي أن كلمات البابا فرانسيس هذه تشكل جوهر هيكل بناء السلام، الذي نناقشه هنا اليوم.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أُعطي الكلمة الآن لممثلة سويسرا.

السيدة فون ستايغر وير (سويسرا) (تكلمت بالفرنسية): ترحب سويسرا بعقد هذه المناقشة وتقدر بصفة خاصة الاهتمام الحالي المخصص لاستعراض هيكل بناء السلام.

وفي عام ٢٠١٥، كان على الأمم المتحدة مواجهة عددا كبيرا من الأزمات والصراعات، بل كان عليها القيام بذلك في سياق قيود مفروضة على الميزانية. وفي نفس الوقت، فإن استعراض هيكل بناء السلام، واستعراض عمليات السلام، واستعراض تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) والمفاوضات الناجحة بشأن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (قرار الجمعية العامة ١/٧٠)، قد وفر فرصة للتدقيق في الأنشطة الرامية إلى الحفاظ على السلام وتعديل الأساليب التشغيلية في الأمم المتحدة. وأحد أكثر الأفكار الناتجة عن تلك العمليات شيوعاً، هو أن النهج المجزأ غير قابل للاستمرار. ويجب على الأمم المتحدة تبسط رؤيتها خارج حالة الانعزال القائمة، وتعزيز اتساق أعمالها، من الناحيتين الموضوعية والهيكلية وفيما يتعلق بالشركاء الخارجيين. وقد اضطلع نفس الأساس المنطقي بدور هام في إنشاء هيكل بناء السلام عام ٢٠٠٥. وبعد مرور عشر سنوات، فما هو السبب إذا وراء صعوبة اعتمادنا لنهج متسق من أجل الحفاظ على السلام؟ استنتاجنا هو أولا، أنه ما زال يتعين على الأمم المتحدة الاستفادة من إمكاناتها بشكل كامل فيما يتعلق ببناء السلام، وثانيا، أن هيكل بناء السلام وولايته يكتسيان أهمية أكثر من أي وقت مضى.

وترحب سويسرا بمشروع القرار بشأن استعراض بناء السلام الذي تناقشه الدول الأعضاء حاليا. ويعكس النص النتائج التي توصل إليها فريق الخبراء الاستشاري المعني باستعراض هيكل بناء السلام والمدخلات المقدمة من الدول الأعضاء، التي تم جمعها في مشاورات شاملة قبل وأثناء عملية التفاوض. وعلاوة على ذلك، وبناء على الخبرة التي اكتسبها هيكل بناء السلام خلال السنوات العشر الماضية، فإن مشروع القرار يشكل رؤية قوية من أجل المستقبل. وبعض جوانب هذه الرؤية ليست جديدة، مثل الدعوة إلى زيادة الاتساق، الذي يجب تحقيقه ليس من خلال التحليل والتخطيط فحسب، بل

كذلك من خلال البرمجة المشتركة. وفيما يتعلق بالبرمجة، فإن هناك أمثلة قيمة يمكن أن نتعلم منها، مثل الجهود المتضافرة التي يبذلها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وإدارة الشؤون السياسية، أو جهود جهة التنسيق العالمية لجوانب سيادة القانون المتصلة بمجالات الشرطة والعدالة والسجون في حالات ما بعد النزاع وغيرها من حالات الأزمات.

والجوانب الأخرى من تلك الرؤية لهيكل بناء السلام تجسد تطورا. وفي رأينا، فأن أكثر الجوانب الهامة في هذا التطور هي مفاهيم المحافظة على السلام في المدى الطويل وإمكانات الهيكل الوقائية. ونحن مقتنعون بأنه يمكن لهيكل بناء السلام أن يسهم في منع حدوث الصراعات المسلحة وتكرار حدوثها، ونحن نؤيد تماما الإشارات الواردة في مشروع القرار. وعلاوة على ذلك، فإن تعزيز الشراكات – وخاصة مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي – وأهمية الملكية الوطنية الشاملة، واحترام حقوق الإنسان، والمشاركة الهادفة للمرأة في جميع مراحل عمليات السلام، والعدالة الانتقالية، والتدريب، وبناء القدرات، ينبغي أن تنعكس بصورة بارزة في مشروع القرار. ونحن نؤمن أيضا بأن نص مشروع القرار ينبغي أن يشير بوضوح إلى خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وأن يشدد على أهمية رفع القدرة على التنبؤ بالتمويل اللازم لبناء السلام. ومن شأن القرار الشامل والموضوعي أن يوفر لهيكل بناء السلام الأدوات اللازمة لتنفيذ ولايته بقوة متجددة. ولذلك نؤيد تماما زخم مشروع القرار.

ولا يشكل هيكل بناء السلام المعزز تعديا على الدور الفريد الذي يضطلع به مجلس الأمن على النحو المبين في ميثاق الأمم المتحدة. بل إن الزخم الذي يوفره مشروع القرار، بعد اعتماده، سيمكن هيكل بناء السلام، وبخاصة لجنة بناء السلام، من الاضطلاع بدورها الاستشاري بصورة أفضل إزاء مجلس الأمن وما يرافق ذلك من دور في مساعدة البلدان المتضررة من الصراعات. وعلاوة على ذلك، يمكن أن تمثل لجنة بناء السلام قيمة مضافة في الحالات التي تتبع فيها الأمم المتحدة نهج الأثر الخفيف. ويمكنها توسيع نطاق الاعتبارات الموضوعية من خلال تسليط الضوء على مسائل معينة ترتبط ارتباطا وثيقا بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية وحقوق الإنسان وصلاتها بالسلام والأمن. ومن شأنها أيضا أن تساعد في الحفاظ على إطار زمني يتجاوز الشكل الواحد للمشاركة، والإسهام في توسيع دائرة الجهات المعنية الداخلية والخارجية التي تتعاون في حالات خاصة. ونحن ملتزمون التزاما كاملا بتمكين لجنة بناء السلام وتشكيلاتها القطرية المخصصة وتوفير الوسائل التي تحقق بها لمجلس الأمن تلك القيمة المضافة.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثلة الفلبين.

السيدة إيباراغويري (الفلبين) (تكلم بالإنكليزية): نهنئ رئاسة جمهورية فنزويلا البوليفارية على عقد هذه المناقشة المفتوحة.

إن منع نشوب الصراعات، وبناء السلام والحفاظ عليه لفترة طويل بعد توقف القتال، هي من بين أكبر التحديات التي تواجه المجتمع الدولي ومجلس الأمن حتى الآن. وعلى مدى عقود، كرست الأمم المتحدة جزءا كبيرا من مواردها في عمليات حفظ السلام. وفي حين أن سجل إنجازاتها في ذلك المجال يتفاوت، مع النجاح والفشل، فقد تم بالفعل الاستفادة من العديد من الدروس بشأن كيفية الاضطلاع بدور الأمم المتحدة المتمثل في مكافحة الحريق بشكل أفضل.

بيد أن هناك الكثير من العمل الذي يتعين علينا القيام به، في مجالي منع نشوب الصراعات وبناء السلام بعد انتهاء الصراع، وهما مفتاح السلام الحقيقي والدائم. والفلبين ترحب بالاستعراض الشامل الجاري حاليا لهيكل بناء السلام الرامي إلى تعزيز الهيكل القائم، وكفالة وصوله إلى كامل إمكاناته، وتؤيد ذلك. وينبغي أن يضع الاستعراض الحالي في اعتباره الواقع الجديد وتغير طابع النزاعات المسلحة المعاصرة.

وتؤيد الفلبين توصيات فريق الخبراء الاستشاري المعني باستعراض هيكل بناء السلام بشأن أولوية الوقاية والوساطة والحلول السياسية. ونؤيد المقترحات الرامية إلى بناء الاتساق في تحقيق السلام المستدام في منظومة الأمم المتحدة من خلال الأدوار التي يضطلع بها مجلس الأمن ولجنة بناء السلام والأمانة العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس حقوق الإنسان والمؤسسات المالية الدولية.

ومن المؤسف للغاية أنه بينما تحتدم النزاعات المسلحة نتيجة لأسباب مختلفة في العديد من أجزاء العالم – وهي نزاعات في مراحل مختلفة والكثير منها متكرر، لا يزال العالم يفتقر إلى المقومات اللازمة لمنع نشوب الصراعات والتغلب عليها والحفاظ على السلام. وما زلنا نرى حاجة ملحة إلى توعية وتثقيف العالم بشأن الكم الهائل من العمل الذي ينبغي القيام به بمجرد إسكات المدافع وبدء الانتقال من الحرب إلى التنمية. ومن الضروري تقدير حقيقة أن بناء السلام لا يتطلب مجرد مشاركة بلد ما أو مجموعة من الجهات الفاعلة الدولية أو الأمم المتحدة وحدها، ولكن التزام العالم بأسره لكفالة نجاحه.

ونحن بحاجة أيضا إلى معالجة التصورات الخاطئة بأن بناء السلام لا يمكن أن يبدأ إلا بعد انتهاء الصراع. ومن المهم التأكيد على أن السلام الدائم لا يتحقق على نحو جامد ومسترسل وتتابعي. وينبغي أن يوفر هيكل الأمم المتحدة لبناء السلام بنية أساسية، تدعم المجتمع إلى أن يصبح قويا بدرجة كافية للوقوف على قدميه. والتنمية هي الركيزة المفصلية لأي مبادرة لبناء السلام. والتنمية أمر حيوي في منع نشوب الصراعات وفي استدامة السلام. ولا يمكن أن نكون مغالين في التأكيد على حقيقة الترابط بين التنمية وبناء السلام.

وعقب توقيع اتفاق السلام الشامل مع جبهة مورو الإسلامية للتحرير في آذار/مارس ٢٠١٤، تواصل حكومة الفلبين تنفيذ عملية لبناء السلام في مينداناو وتعمل في سبيل إصدار تشريع من شأنه منح الاستقلال الذاتي لعدة مقاطعات في مينداناو. ويُرتأى لقانون بانغسامورو الأساسي، بعد أن يقره الكونغرس الفلبيني، أن يسفر عن تنفيذ مبادرات ملموسة تربط بين السلام والأمن والتنمية وحقوق الإنسان.

ويواصل جميع أصحاب المصلحة السير بثبات على طريق السلام، وليس ثمة من يتنكب عن عملية السلام. ويجري اتخاذ مسار للتطبيع الشامل، يتضمن وقف أنشطة قوات بانغسامورو الإسلامية المسلحة التابعة لجبهة مورو الإسلامية للتحرير وتنفيذ تدخلات اجتماعية واقتصادية في المجتمعات المحلية المتضررة من الصراع الذي استمر عقودا، وترتيبات أمنية مؤقتة، وإصلاح وتعزيز قوة الشرطة في بانغسامورو، ومعالجة قضايا العدالة الانتقالية وعناصر لبناء الثقة. وقد زُرعت بذور التنمية وتتواصل المشاريع الاجتماعية والاقتصادية لتحويل معسكرات جبهة مورو الإسلامية للتحرير إلى مجتمعات منتجة.

ومن الجدير بالذكر أيضا أن قانون بانغسامورو الأساسي يتضمن أحكاما محددة تراعي الفوارق بين الجنسين وتقر بحماية وتمكين المرأة في حالات النزاع وحالات ما بعد النزاع وبأنها ينبغي أن تضطلع بدور حاسم في آليات وعمليات السلام والأمن. إن اتفاق السلام الشامل مع بانغسامورو تاريخي، ليس لمجرد أنه كان إيذانا بنهاية حرب استمرت طويلا في جنوب الفلبين، بل أيضا لأنه أول اتفاق سلام من نوعه في العالم يحمل توقيع امرأة بوصفها كبير المفاوضين – الأستاذة ميريام كورونيل – فيرير. وفي أعقاب التوقيع على الاتفاق، كُلفت امرأة بالمشاركة في رئاسة لجنة التطبيع المشتركة وتترأس نساء ثلاثا من لجان الانتقال الأربع.

وبينما ندرك أننا، نحن الشعب الفلبيني، الذين نقود ونملك عملية السلام، فإننا نقدر الدعم الجارف من جانب المجتمع الدولي، وهو على نفس القدر من الأهمية خلال هذه العملية. كما يحظى اتفاق بانغسامورو للسلام بدعم برنامج مشترك

تابع للأمم المتحدة يهدف إلى تقليل العقبات التي تعترض قبول الجهات الفاعلة الرئيسية في المجتمعات المحلية المتضررة للاتفاق. ويساعد صندوق بناء السلام في حفز المناقشات وتعزيز جهود الدعوة في ما يتصل بمشروع القانون المتعلق بقانون بانغسامورو الأساسي.

وما تعلمناه من تجربة جنوب الفلبين هو أن السلام عملية طويلة وشاقة. وهو لن يتحقّق بين عشية وضحاها. وستظهر مزالق وتحديات على طول الطريق. غير أن الأمر الحاسم هو أن تواصل جميع الأطراف السير بعزم على المسار الصحيح.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل آيرلندا.

السيد دونهيو (آيرلندا) (تكلم بالإنكليزية): السيد الرئيس، أشيد بكم على عقد مناقشة اليوم.

تؤيد آيرلندا البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي.

وأود أن أركز على عدة جوانب للمناقشة ذات أهمية خاصة لبلدي.

أولا، فيما يتعلق بالدور الحاسم الذي تقوم به المرأة في بناء السلام، تتفق آيرلندا مع التوصية العامة للاستعراضات الثلاثة جميعا بأن مشاركة المرأة في بناء السلام أمر حيوي في اتخاذ القرارات المتصلة بالسلام والأمن، مثل مفاوضات السلام، وكذلك في المجال الاجتماعي والاقتصادي الحيوي الذي يشمل حقوق الإنسان والتنمية. ويمثل مجلس الأمن ركيزة محورية لهذه المناقشة من خلال اتخاذه للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) قبل ١٦ عاما، والذي تلته ستة قرارات. ومع ذلك، ينبغي أن نبذل جميعا المزيد من الجهود لكفالة انتقال المكاسب التي تحققت في الإطار المعياري المتعلق بالمرأة والسلام والأمن من قاعة المجلس إلى الخبرات الميدانية والممارسات.

والدراسة العالمية بشأن تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، والتي ساعدت آيرلندا في دعمها، هي أول خطوة رئيسية نحو تحفيز التحرك في هذا المجال. وهناك حاجة الآن إلى إجراء مناقشات صريحة بشأن كيفية تنفيذ توصياتها، بالإضافة إلى الجوانب المتعلقة بالشؤون الجنسانية للاستعراضين الآخرين. وتدعو آيرلندا إلى تضمين قرار المجلس بشأن هيكل بناء السلام موعدا نهائيا واضحا للوفاء بنسبة الـ ١٥ في المائة الواردة في مؤشر المساواة بين الجنسين في ما يتعلق بتمويل بناء السلام. ونحن نعتبر أيضا مشاركة المرأة في عمليات الوساطة أمرا أساسيا. وهذا نابع من تجربتنا الخاصة في الوساطة من أجل إحلال السلام والمحافظة عليه في جزيرة آيرلندا. وعلاوة على ذلك، نرى أن ثمة حاجة حيوية إلى أدوات وآليات مبتكرة لتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). ومن الأمثلة على هذه الأدوات الأداة التحفيزية العالمية، وهي آلية تمويل مرنة ومنبر لحفز تنفيذ القرار، وسيجري إطلاقها غدا في مناسبة تشترك آيرلندا في استضافتها.

ثانيا، يقع منع نشوب الصراعات في صميم ولاية الأمم المتحدة. فالمنظمة لم تُنشأ لمجرد إنهاء الحرب العالمية الثانية في مجملها، بل أيضا للحيلولة دون تكرارها. وتتخلل الدعوة إلى زيادة التركيز على منع نشوب الصراعات الاستعراضات الثلاثة. ويوصي تقرير فريق الخبراء الاستشاري المعني باستعراض هيكل بناء السلام (انظر S/2015/490) بأن تكون لجنة بناء السلام بمثابة حلقة وصل بين من يجلسون في قاعة مجلس الأمن وأولئك الموجودين على أرض الواقع الذين يشهدون العوامل التي تثير نعرة النزاع. ويدعو التقرير أيضا إلى إتاحة مزيد من المرونة للجنة بناء السلام، مشددا على ضرورة تحررها من القيود التي يفرضها جدول أعمالها الرسمي من أجل الاستجابة للأزمات الناشئة في أي بلد أو منطقة في أي وقت. وتشجع آيرلندا الميسرين المشاركين على أن يستكشفا بالتعاون مع

مجلس الأمن الدور الذي يمكن أن تقوم به اللجنة في تحديد علامات الإنذار المبكر للنزاعات. ونطلب أيضا أن يتضمن القرار تكليفا بإجراء التغييرات اللازمة لجعل أساليب عمل اللجنة متكيفة مع ما تنطوي عليه الحروب والصراعات اليوم من تحديات وتنوع جغرافي وعدم قابلية للتنبؤ.

ثالثا، فيما يتعلق بتصميم الولاية، أتاح لنا تاريخ آيرلندا الطويل في دعم عمليات السلام التابعة للأمم المتحدة فرصة للتعلم من النجاحات والأخطاء على السواء. ونحن نتفق بقوة مع النتيجة العامة لعمليات الاستعراض ومفادها أن الولايات والبعثات لا يناسبها نهج الحل الواحد المناسب للجميع. فكل صراع له خصائصه الفريدة. وينبغي أن تجسد أي بعثة للأمم المتحدة لدعم البلدان في حالات الصراع ذلك. وتؤيد آيرلندا الاقتراح الداعي إلى تكليف لجنة بناء السلام بالقيام بدور إسداء المشورة إلى مجلس الأمن بشأن ولايات حفظ السلام وعمليات المساعدة التقنية.

يجب أن يتسق القرار مع عمليات المتابعة المرتبطة بالاستعراضات الأخرى، ولا سيما استعراض عمليات السلام.

ويشكل نشر تقارير تلك الاستعراضات الثلاثة مجرد خطوة واحدة في ما سيمثل عملية طويلة للغاية. ونحن نتطلع إلى المناقشة المواضيعية الرفيعة المستوى التي سيعقدها رئيس الجمعية العامة خلال شهر أيار/مايو. ومع تطور هذه العملية، سنكون بحاجة إلى معالجة بعض المسائل الصعبة للغاية. كيف سنتخلص من التقوقع الموجود لضمان اتباع نهج شامل حيال بناء السلام تقع في صلبه مبادئ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)؟ وكيف يمكننا تنفيذ أهداف التنمية المستدامة بطريقة تعالج الأسباب الجذرية للصراع؟ وهل نحن على استعداد لاتخاذ قرارات صعبة بشأن تمويل يمكن توقعه لتعزيز الابتكار وتنفيذ آليات بناء السلام؟ وكيف يمكننا أن نضمن أن كل خطوة تُتخذ في نيويورك هي خطوة أخرى نحو إيجاد حل للتحديات التي نواجهها على أرض الواقع؟

أشكركم مرة أخرى، سيدي الرئيس، على عقد هذا الحوار. ودعونا لا ننسى أن هدفنا الرئيسي من وراء استعراض هيكل الأمم المتحدة لبناء السلام بجميع أبعاده هو منع نشوب الحروب والصراعات وجعل العالم أكثر أمنا للجميع.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل بنغلاديش.

السيد مؤمن (بنغلاديش) (تكلم بالإنكليزية): نشكر رئاسة مجلس الأمن على عقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن مسألة مهمة للغاية. ونحن نقدر الأفكار القيمة التي عرضها مقدمو الإحاطات الإعلامية.

شرعت بنغلاديش، بعد أن خرجت من رماد حرب الاستقلال في عام ١٩٧١، في عملية شاقة لكن مستدامة للانتقال من مرحلة الإنعاش وإعادة البناء بعد انتهاء النزاع إلى مرحلة بناء الدولة في أربعة عقود. ونحن كدولة لم نغلق حتى الآن بعض فصول ذلك الحدث المهم، كما هو واضح من جهودنا المستمرة لإنهاء ثقافة الإفلات من العقاب فيما يخص الجرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية التي ارتكبت خلال الحرب.

كما تعاود الأيديولوجيات البائدة للحرب الظهور في بعض الأحيان وتميل إلى تقويض القيم الديمقراطية والتعددية وغير الطائفية والعلمانية التي نعتز بها كدولة. وتخللت محن ونجاحات عديدة مسيرتنا من اقتصاد أنهكته الحرب ويعتمد على المساعدات إلى اقتصاد يتميز حاليا بركائز اقتصادية كلية قوية ونمو اقتصادي مطرد وتنمية اجتماعية واقتصادية شاملة للجميع ونظام تجاري واستثماري سليم ويشهد بذل جهود حثيثة للمضي قدما نحو مسار منخفض الكربون.

ويفيد ذلك في تعزيز فكرة أن أن بناء السلام لا يمثل في حد ذاته حلا سريعا أو سهلا، يمكن أن يمضي في مسار

مستقيم وبطريقة توجيهية. بل يجب على كل بيئة صراع أن تختار مسارها الخاص لتحقيق الانتعاش وإعادة البناء بما يؤدي إلى تحقيق السلام الدائم، وهي عملية يمكن للمجتمع الدولي أن يقوم فيها بدور محفز وداعم. ودفعت تلك الأفكار بنغلاديش إلى أن تظل منخرطة في عمل لجنة بناء السلام من البداية، حيث تولت رئاستها في عام ٢٠١٢ وعقدت أول اجتماع رفيع المستوى للجنة في العام نفسه تحت قيادة رئيسة وزرائنا الشيخة حسينة.

إننا نرى أنه ستكون هناك فجوة في فهمنا لبناء السلام إذا ما نظرنا فيه في سياق الانتعاش بعد انتهاء الصراع وحده. ودون بذل جهود متواصلة طويلة الأجل لمعالجة الدوافع الكامنة وراء الصراعات ودون الاهتمام الكافي بقراءة علامات الإنذار المبكر على أرض الواقع والمزج بين الإرادة وسرعة التحرك لاستباق الصراعات ومنع نشوبها، يمكن أن يصبح بناء السلام مجرد ممارسة جزئية مُخصصة. وتلك هي الرسالة الرئيسية التي استقيناها من تقرير فريق الخبراء الاستشاري المعني باستعراض هيكل بناء السلام (انظر S/2015/490)، الأمر الذي يفرض تغيير العقلية في هذا المقام بشأن الطريقة التي ننظر بها إلى بناء السلام في الأمم المتحدة ونتعامل معه بها. ومن هذا المنطلق، نود إثارة خمس مسائل نعتقد أنها أساسية للمبادرة الحالية لاستعراض هيكل بناء السلام.

أولا، يجب أن تقوم الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة بعمليات بناء السلام وتمتلكها، مع الاعتراف الواجب بالتفاعل بين السلام والأمن والتنمية وحقوق الإنسان. وكما شهدنا خلال عملية الاستعراض، فإن لكل مكون من مكونات المنظومة قيم معينة يضيفها إلى جهود بناء السلام دون المساس بولاية كل منها.

ثانيا، إن التماسك المنشود في بناء السلام يعتمد بصورة حاسمة على مستوى الالتزام الذي يبديه مجلس الأمن بالنيابة عن الأمم المتحدة في الجهود المبذولة لبناء السلام. ومن المتوقع أن يؤدي استخدام المجلس للموارد المتاحة على نحو مُركّز ومُجد إلى تعزيز قيمة الدور الاستشاري للجنة بناء السلام والدعم المالي القائم على الاحتياجات الذي يقدمه صندوق بناء السلام.

ثالثا، يجب الاستفادة من قدرة لجنة بناء السلام على عقد اجتماعات لزيادة توسيع توجهها ومجالات مشاركتها وتخليصها من نهجها الشكلي إلى حد ما والقائم على جدول أعمال. ويجب أن يكون التفاعل بين لجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام واضحا من منظور النتائج الخاصة بكل منهما، ومرة أخرى دون التخلي عن مزاياهما النسبية.

رابعا، إن فكرة الحفاظ على السلام، على النحو المبين في تقرير الفريق الاستشاري، قد صيغت بشكل شامل تماما، يضع حتما في الصدارة مسألة التمويل الكافي والمستمر والقابل للتنبؤ لجهود بناء السلام. وتقديرا للخدمات المفيدة التي يسديها صندوق بناء السلام، فإننا نرى وجاهة اقتراح توفير مورد تمويل مضمون للصندوق على أساس الاشتراكات المقررة. وإذا كنا ملتزمين حقا بإعطاء فرصة لبناء السلام تحت رعاية الأمم المتحدة، فيجب أن نعمل على إيجاد طرق مبتكرة لمواكبة القدرة على التنبؤ بالتمويل ببناء قدرة الصندوق على الاستجابة السريعة والمرنة.

خامسا، وأخيرا، ينبغي أن تظل أولوية الملكية الوطنية المحددة من خلال عمليات شاملة للجميع وخاضعة للمساءلة في صلب جهود بناء السلام. وكما نرى مرارا وتكرارا، فإن وصفات الحل المستوردة من الخارج، من دون التأييد الكافي في أوساط شريحة واسعة من الأطراف الفاعلة الوطنية بما في ذلك النساء والشباب، لم يكن لها مطلقا أي تأثير دائم. وينبغي من الناحية المثالية أن يكون الدور المحتمل لعمليات بناء السلام في الإسهام في العمليات السياسية القائمة على المشاركة والتنمية

البشرية والعدالة الاجتماعية وبناء المؤسسات مدفوعا بالتوافق الوطني في الحالات المتضررة من النزاعات.

وفي الختام، فإننا نحث المجلس على ضمان أن يتحول استعراض هيكل بناء السلام الجاري إلى ممارسة لتغيير قواعد اللعبة بشكل حقيقي في هذه السنة الحافلة على صعيد جدول أعمال الأمم المتحدة الخاص بالسلام والأمن.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل نيجيريا.

السيد لارو (نيجيريا) (تكلم بالإنكليزية): إن الوفد النيجيري يشكركم، سيدي، على عقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن استعراض هيكل الأمم المتحدة لبناء السلام. كما نشكر مقدمي الإحاطات الإعلامية، السفير كاماو والسفير سكوغ والسفير روزنتال، على إبداء وجهات نظرهم بشأن هذا الموضوع الهام.

ترحب نيجيريا بتقرير فريق الخبراء الاستشاري المعني باستعراض هيكل بناء السلام (انظر S/2015/490). ونثني على الفريق الاستشاري على الجهد الذي بذله في إعداد التقرير. ويشير التقرير إلى أنه في حين تم إحراز تقدم فيما يتعلق بجهود بناء السلام التي تبذلها الأمم المتحدة، فلا تزال ثمة تحديات كبيرة قائمة. وسيركز بياننا على التوصيات التالية في التقرير. أولا، ضرورة وجود شراكة قوية بين لجنة بناء السلام والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية؛ ثانيا، الحاجة إلى تحسين القيادة وإلى ملكية وطنية شاملة للجميع لعمليات بناء السلام؛ وثالثا، ضمان تمويل يمكن التنبؤ به لبناء السلام.

وتؤيد نيجيريا التوصية التي تقدم بها الفريق الاستشاري بخصوص ضرورة وجود شراكة قوية بين لجنة بناء السلام والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. وعادة ما تكون تلك المنظمات الأقرب إلى مناطق الصراع، وغالبا ما تكون أول من يستجيب عندما تنشب الصراعات. ولهذا السبب، فإننا نؤيد التوصية بأن تعقد لجنة بناء السلام مشاورات مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية بهدف تعزيز السلام المستدام. ونعتقد أن جهود بناء السلام ستكون أكثر فعالية عندما تلقى المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، وكذلك البلدان المجاورة للدول الهشة، التشجيع اللازم للمشاركة بنشاط في عمليات بناء السلام.

إن القيادة الوطنية والملكية الوطنية والشمول هي أمور محورية لبناء السلام بعد انتهاء الصراع. ولذلك، يجب تعزيزها من خلال اتباع سياسة لا تقوم على الإقصاء. وعندما تكون جهود بناء السلام متجذرة في عمليات تشاورية شاملة للجميع، فمن المرجح أن يتم تعزيز الثقة في الدولة ومؤسساتها وفي شرعيتها. ويجب أن تبدأ الجهود الرامية للحفاظ على السلام بصياغة اتفاقات سلام حقيقية ومفتوحة وشاملة للجميع، تجسد التطلعات الواسعة النطاق لجميع أصحاب المصلحة في مجتمعات ما بعد الصراع. وهذا أمر هام لاستقرارها في الأجل الطويل.

وفيما يتعلق بالتمويل الذي يمكن التنبؤ به لبناء السلام، فإننا نحث الدول المتضررة على استكشاف المصادر المحلية لتمويل بناء السلام. وفي هذا الصدد، نحث الدول الأعضاء على توفير الدعم التقني الرامي إلى تحسين قدرات الدول في مجال إدارة الموارد الطبيعية والأموال العامة وتحصيل الضرائب والحد من التدفقات المالية غير المشروعة. ونرحب بالتوصية القائلة بأنه ينبغي أن يكون لصندوق بناء السلام تمويل يمكن التنبؤ به عن طريق تخصيص نسبة رمزية مقدارها ١ في المائة من نفقات عمليات حفظ السلام أو ١٠٠ مليون دولار، أيهما أعلى، سنويا، بوصفه مصدرا أساسيا لتمويله لفترة الـ ١٥ عاما المقبلة.

وتسلّم نيجيريا بصعوبة اعتماد نهج متكامل لبناء السلام بين كيانات الأمم المتحدة تعززه ولايات مختلفة. وعليه، نرى أن من المفيد أن تكون هناك مجموعة واحدة من الأهداف

ورؤية واحدة أيضا لتوجيه جميع الجهات الفاعلة في الميدان. ويستدعي ذلك التنسيق والتكامل الوثيق بين الممثلين والمبعوثين والمستشارين الخاصين للأمين العام من جهة، وأفرقة الأمم المتحدة القطرية من جهة أخرى. ونثني على فريق الخبراء الاستشاري لتشديده على هذه المسألة والتشجيع على اتباع نهج معزز متكامل.

وأخيرا، تؤكد نيجيريا مجددا تأييدها لاستعراض هيكل الأمم المتحدة لبناء السلام لعام ٢٠١٥، وهي ملتزمة تماما بأهداف هذه العملية. ونحث الدول الأعضاء وغيرها من أصحاب المصلحة على مواصلة تقديم الدعم إلى عملية الاستعراض أثناء سعينا جميعا إلى تحسين هيكل الأمم المتحدة لبناء السلام.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل فنلندا.

السيد سُوير (فنلندا) (تكلم بالإنكليزية): أؤيد البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي في وقت سابق.

ويشرفني أن أدلي بهذا البيان باسم بلدان الشمال الأوروبي – آيسلندا، الدانمرك، السويد، النرويج وبلدي فنلندا.

وفي عالم اليوم، لا تنتشر النزاعات بصورة متزايدة فحسب، بل أصبحت أكثر تعقيدا أيضا، وأضحت الحاجة إلى العمل الوقائي في مجال بناء السلام على وجه السرعة والمرونة أكبر من ذي قبل. وبالتالي، يجب أن نضمن فعالية الأدوات المتاحة وملاءمتها للوفاء بالغرض. وتقع على عاتقنا مسؤولية جماعية إزاء تحسين أداء منظومة الأمم المتحدة برمتها قبل نشوب النزاعات العنيفة وأثناءها وبعد انتهائها.

ويتيح لنا استعراض هيكل بناء السلام فرصة ثمينة للمضي قدما بجدول الأعمال هذا. وأود أن أبرز خمسة جوانب توليها بلدان الشمال الأوروبي اهتماما خاصا: الإدماج، والوقاية، والشمول، والمساواة بين الجنسين، والمؤسسات.

أولا، نحن بحاجة إلى أن تكون منظومة الأمم المتحدة أكثر فعالية وتكاملا. ويعني هذا كسر الصوامع وإدماج الركائز الثلاث لمنظومة الأمم المتحدة معا. ويجب أن يكون التعاون فيما بينها سلسا. فبناء السلام يتمثل في جوهره في الربط بين الأمن والتنمية معا على نحو أفضل. ويمكننا عن طريق هذا النهج الشامل وحده معالجة الأسباب الجذرية الكامنة وراء الضعف والنزاع حقا، ومن ثم العمل بقدر أكبر من الفعالية مع البلدان الشريكة أيضا. وينبغي تعزيز قدراتنا في مجال التحليل السياسي، فضلا عن تحسين تحليلنا لأسباب النزاع. وهناك أيضا حاجة إلى التخطيط المنسق لعمليات حفظ السلام وبناء السلام لضمان سلاسة الانتقال من عمليات حفظ السلام إلى التنمية في الأجل الطويل.

ثانيا، لقد بعثت جميع عمليات واستعراضات الأمم المتحدة التي جرت مؤخرا برسالة واضحة مفادها أنه يجب علينا أن نجعل من منع نشوب النزاعات محورا لعملنا دائما، فضلا عن ضمان توفير الموارد الكافية للعمل الوقائي، وإلا سنواصل توجيه مواردنا لمعالجة الأعراض فحسب. وعلى المدى الطويل، لا تؤدي الوقاية إلى توفير الأموال فحسب، بل الأهم من ذلك أنها تساعد على إنقاذ الأرواح البشرية والتخفيف من حدة المعاناة.

ولا يحول بناء السلام دون انتكاس البلدان إلى النزاع مرة أخرى فحسب، بل يساعد أيضا على منع نشوب النزاع أساسا. وإن بناء السلام عملية سياسية في جوهرها، وبالتالي فإنها تشكل إجابة هامة على الدعوة إلى أولوية السياسة.

وتتمثل الرسالة المشتركة الأخرى المنبثقة عن استعراض عمليات السلام والأمن في الحاجة إلى اتباع نهج محوره الإنسان أكثر من ذي قبل. وبذلك أنتقل إلى نقطتي الثالثة، ألا وهي الشمول. فالملكية الوطنية الشاملة للجميع مسألة بالغة الأهمية لتحقيق النجاح في عملية بناء السلام. ويجب إعطاء الأولوية

القصوى لمشاركة المجتمعات المحلية والمجتمع المدني، بما في ذلك منظمات النساء والشباب، في عمليات السلام والمصالحة. ويجب الإقرار بدور الشباب بوصفهم من عوامل التغيير الإيجابي. ونرحب بقرار مجلس الأمن ٢٢٥٠ (٢٠١٥) بشأن الشباب والسلام والأمن الذي اُعتمد في كانون الأول/ديسمبر الماضي. وتقع على عاتق فرادى الدول المسؤولية والمساءلة عن ضمان شمول الجميع على أوسع نطاق ممكن.

رابعا، تشكّل مشاركة المرأة الفعلية في جميع جوانب صنع السلام وبناء السلام أساسا لا غنى عنه لتوطيد السلام وتحقيق التنمية المستدامة. وتكتسي مشاركة المرأة أهمية بالغة في نجاح الانتعاش الاقتصادي وتحقيق الشرعية السياسية والتماسك الاجتماعي. فالمرأة تطرح على الطاولة أسئلة وشواغل تحظى باهتمام جميع السكان. وإن في تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة استثمارا في استقرار المجتمعات ومنع نشوب النزاعات.

أخيرا، أود أن أشدد على الأهمية الحاسمة لتعزيز سيادة القانون في البلدان الخارجة من النزاع بغية المساعدة على ضمان استقرار الوضع وإنهاء الإفلات من العقاب ومعالجة الأسباب الكامنة وراء النزاع، فضلا عن بناء السلام الدائم. وبالمثل، تعدُّ فعالية المؤسسات والقطاعات القضائية والأمنية وحيادها أمرا أساسيا لبناء السلام. ويجب علينا بذل المزيد من الجهد لإيجاد مؤسسات مستجيبة تقوم على سيادة القانون.

ختاما، أود أن أكرر التأكيد على التزام بلدان الشمال الأوروبي باستعراض هيكل بناء السلام. وبوسع مجلس الأمن أن يعوّل علينا في المشاركة أيضا في المرحلة المقبلة ونحن نمضي قدما نحو التنفيذ الفعلي للإصلاحات.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية كوريا.

السيد هان تشونغهي (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية): تعرب جمهورية كوريا عن تقديرها لمبادرة جمهورية فنزويلا البوليفارية بعقد هذه المناقشة المفتوحة اليوم بشأن ”بناء السلام بعد انتهاء النزاع: استعراض هيكل بناء السلام“. وتأتي هذه المناقشة في الوقت المناسب للغاية، وتجري في وقت ينشغل فيه مجلس الأمن والجمعية العامة معا بالمفاوضات على مشروع قرار مشترك بشأن استعراض هيكل بناء السلام.

وأود أيضا أن أشكر الرئيسين الحاليين والسابقين للجنة بناء السلام، السفير كاماو، ممثل كينيا، والسفير سكوغ، ممثل السويد، على التوالي، على إحاطتيهما الإعلاميتين المتعمقتين إلى المجلس، إذ قدم كلاهما نظرات فريدة من مختلف مراحل الاستعراض الذي بلغ مرحلته النهائية.

وأشكر أيضا السفير روزنتال، الذي كان يجلس إلى جواري طوال وقت المناقشة اليوم، وفريقه، على العمل الهائل الذي اضطلعا به في قيادة فريق الخبراء الاستشاري الذي حفزت النتائج التي خلص إليها مناقشات هامة ومجدية للغاية بشأن موضوع بناء السلام في المرحلة الأولى من الاستعراض. وأشكر أيضا وفدي أنغولا وأستراليا اللذين يتوليان قيادة المرحلة الثانية من الاستعراض بصفتهما ميسرين مشاركين للمفاوضات الحكومية الدولية.

تؤيد جمهورية كوريا، التي اُنتخبت مؤخرا لمنصب نائب رئيس لجنة بناء السلام، وبصفتها عضوا في لجنتها التنظيمية منذ عام ٢٠١٥، تأييدا تاما البيان الذي أدلى به رئيس لجنة بناء السلام في الجزء السابق من المناقشة اليوم.

ونتفق على وجه الخصوص مع الرأي القائل بأننا إذ نعمل لتنفيذ نتائج الاستعراض، فإننا بحاجة إلى بناء الصلات بين رغبتنا الجماعية في صون السلام والمبادئ المتفق عليها في إطار خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (قرار الجمعية العامة ١/٧٠). وأود في هذا الصدد، أن أبيّن وجهات نظر وفد بلدي في المسائل المقترحة من الرئاسة في مذكرتها المفاهيمية المؤرخة ١ شباط/فبراير (S/2016/104).

أولا، إن إحدى أكثر الملاحظات البارزة الواردة في تقرير فريق الخبراء الاستشاري (S/2015/490) هي أنه يجب أن يتغلب هيكل بناء السلام الحالي على التحديات التي يواجهها بسبب الافتقار إلى الأولوية ونقص التمويل والتشرذم.

وهذه التحديات، مجتمعة، انعكاس لحقيقة أن لجنة بناء السلام، بعد عقد من إنشائها، لم تجد بعد مكانتها اللائقة داخل منظومة الأمم المتحدة، مما يجعل من الصعب تحقيق إمكاناتها الكاملة للحيلولة دون نشوب النزاعات المسلحة والعودة إليها والانتكاس إليها.

ولمعالجة أوجه قصور العقد الماضي من بناء السلام، ترى جمهورية كوريا أنه ينبغي للمنظمة منح أنشطة بناء السلام الترتيبات المؤسسية والاهتمام السياسي الواجبين بدءا من أعضاء مجلس الأمن. على مجلس الأمن، بوصفه الجهاز الرئيسي المسؤول عن صون السلم والأمن الدوليين، أن يكون شريكا حقيقيا وراعيا للحفاظ على السلام. وفي هذا الصدد، ترحب جمهورية كوريا بالاتجاه الذي ظهر مؤخرا في مجلس الأمن لإدراج لجنة بناء السلام في مداولاته، بما في ذلك سلسلة المناقشات المفتوحة في العام الماضي أثناء رئاستي المملكة المتحدة وشيلي، في كانون الثاني/يناير وتشرين الثاني/نوفمبر، على الترتيب (انظر S/PV.7359 و S/PV.7561)، فضلا عن الإحاطة الإعلامية للمجلس والحوار التفاعلي غير الرسمي في إطار الرئاسة الماليزية في حزيران/يونيه (انظرS/PV.7472).

ثانيا، تتفق جمهورية كوريا أيضا في الرأي مع النقطة الواردة في المذكرة المفاهيمية المقدمة من الرئاسة الفنزويلية (S/2016/104، المرفق) المتمثلة في أن نجاح بناء السلام يتطلب مشاركة طويلة الأجل وواسعة النطاق، مع التسليم بأنها قد لا تحرز تقدما بشكل مسترسل. بعد تجربة بناء السلام لعقد من الزمن، فإن أحد الدروس العملية المستفادة من تجربتنا هو أن جهود بناء السلام الحقيقي والمستدام لا يمكن أن تقتصر على أنشطة ما بعد انتهاء النزاع، بل كجهود لمنع الوقوع في النزاع والعودة إليه.

هذا التطلع لإعطاء الأولوية لرؤية السلام المستدام والطويل الأجل يتجسد في مفهوم ”الحفاظ على السلام“ الذي تناوله تقرير فريق الخبراء الاستشاري المعني باستعراض هيكل الأمم المتحدة لبناء السلام (انظر S/2015/490) وأوضحه معدوه لاحقا للدول الأعضاء. ولذلك، نعتزم تسليط الضوء على الطابع الطويل الأجل للمشاركة في بناء السلام، بصفتنا رئيسا للفريق العامل المعني بالدروس المستفادة التابع للجنة بناء السلام.

ثالثا، إن بناء السلام نشاط شامل لعدة قطاعات يربط بين ركائز الأمم المتحدة للتنمية والسلام والأمن وحقوق الإنسان. هذا الترابط له أهمية خاصة بالنسبة للجنة بناء السلام، التي أنشئت بوصفها هيئة استشارية حكومية دولية لمجلس الأمن والجمعية العامة تناط بها ولاية محددة تتمثل في تركيز الاهتمام على جهود إعادة الإعمار وبناء المؤسسات الضرورية للتعافي من النزاع ولدعم وضع استراتيجيات متكاملة لإرساء الأسس للتنمية المستدامة. وتدرك جمهورية كوريا، بوصفها من الجهات المانحة لمختلف أنشطة منع نشوب النزاع التابعة للأمم المتحدة، بما في ذلك صندوق بناء السلام، الصلة الهامة بين التنمية والسلام والأمن، وتعتزم زيادة مساهمتها في هذا المجال في السنوات المقبلة.

وأخيرا، لا يمكن التأكيد بما فيه الكفاية على أهمية دور المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية عبر الطيف الكامل لعمليات السلام التابعة للأمم المتحدة. جرى تحديد ضرورة إشراك المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في مختلف الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة في السعي إلى تحقيق السلام والأمن في جميع الاستعراضات الأخيرة، بما في ذلك تقرير فريق الخبراء الاستشاري وتقرير الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني

بعمليات السلام (انظر S/2015/446). ويسر جمهورية كوريا أن ترى أن العناصر ذات الصلة بهذا الجانب من جوانب بناء السلام نالت تأييدا توافقيا فيما بين جميع الأعضاء المشاركين في المفاوضات الحكومية الدولية.

وفي الختام، فإن اعتماد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ في أيلول/سبتمبر الماضي (قرار الجمعية العامة ١/٧٠)، ولا سيما الهدف ١٦، الذي يدعو إلى إقامة مجتمعات مسالمة وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات شاملة للجميع، يشكل فرصة تاريخية بالنسبة لطرح الأمم المتحدة لبناء السلام لتناول نطاق أوسع بكثير من الجوانب في المستقبل. في هذه المرحلة النهائية من الاستعراض، فإن المسؤولية تقع الآن على مجلس الأمن والجمعية العامة لاغتنام الفرصة وإرساء الأساس للعقد القادم من السلام الدائم والمستدام.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل الأرجنتين.

السيد غارسيا موريتان (الأرجنتين) (تكلم بالإسبانية): باديء ذي بدء، نرحب بدعوة جمهورية فنزويلا البوليفارية، بصفتها رئيس مجلس الأمن، للمشاركة في هذه المناقشة المفتوحة الهامة عن موضوع ”بناء السلام بعد انتهاء النزاع: استعراض هيكل بناء السلام“. ونرحب أيضا بالبيانات التي أدلى بها السيد ماشاريا كاماو، الممثل الدائم لكينيا ورئيس لجنة بناء السلام، السيد أولوف سكوغ، الممثل الدائم للسويد والرئيس السابق للجنة، والسيد غيرت روزنتال، رئيس فريق الخبراء الاستشاري المعني باستعراض هيكل بناء السلام، الذي نثمن ونقدر بالغ التقدير جهوده في العملية. ويسرنا عظيم السرور أن نرى السيد روزنتال مرة أخرى.

ويرحب بلدي بتقرير فريق الخبراء الاستشاري (انظر S/2015/490) من حيث أنه سلط الضوء على عدد من التحديات التي نرى أنها لا تزال تواجه بناء السلام اليوم، بعد مرور أكثر من عقد على إنشاء لجنة بناء السلام. بعد عشر سنوات من إنشائها، لدينا فرصة فريدة لإحداث تغيير. علينا ألا نهدرها.

في هذه السنوات العشر تعلمنا دروسا مختلفة ووجدنا أن هناك قدرا مفرطا من التجزؤ في إجراءات المنظمة وتشتتا في الجهود وقدرا من عدم الاتساق في الاستراتيجيات. إن التنسيق بين الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة التي اقترحت إنشاء اللجنة بات اليوم أبعد ما يكون عن الفعالية، ولذلك يجب أن نقوم بتحليل أوجه القصور في المنظومة وتحقيق الإصلاح من خلال تدابير ملموسة تعزز التكامل.

يمكن للجنة أن تشكل جسرا بين مجلس الأمن والجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وكذلك بين المقر في نيويورك والأنشطة الميدانية، لتجمع معا كل الجهات صاحبة المصلحة الأخرى المعنية ببناء السلام، بما في ذلك على الصعد الوطني والإقليمي ودون الإقليمي. تحقيق الاتساق النظمي في استراتيجيات بناء السلام ينبغي أن يكون هدفنا الرئيسي.

يركز استعراض هيكل بناء السلام والاستعراضان الموازيان لعمليات الأمم المتحدة للسلام والقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن، على المنع. ويرتبط النهج الوقائي الذي تحبذه المنظمة في الوقت الراهن بمفهوم ”الحفاظ على السلام“ الذي يفهم أنه عملية مستمرة لا تشمل بناء السلام في مرحلة ما بعد انتهاء النزاع فحسب بل وقبل وأثناء النزاع. ويستند إلى نهج شامل يأخذ في الحسبان الحاجة إلى معالجة الأسباب الجذرية للنزاع من خلال، تعزيز سيادة القانون، تعزيز النمو الاقتصادي الدائم والمستدام، القضاء على الفقر، التنمية الاجتماعية، تعزيز الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان، في جملة أمور.

ويشمل النهج الوقائي المذكور آنفا، بطريقة ضرورية وحاسمة، الملكية الوطنية الجامعة في عملية بناء السلام، أي

المشاركة الأساسية للحكومات ومختلف الأطراف الفاعلة السياسية والاجتماعية في الدول الأعضاء المعنية بهذه العمليات. وكما يشير التقرير، ينبغي تشجيع هذه الملكية الوطنية الجامعة، إذ يمكن للأمم المتحدة والأطراف الفاعلة الدولية الفاعلة دعم وتيسير هذه العملية، لا قيادتها.

وفي هذا السياق، نفهم ضرورة تناول عمليات بناء السلام على المستوى النظمي، كما حدث من خلال إدماج المنظور الجنساني، وربما بقدر أكبر من المرونة، التفكير في الكيفية التي يمكن أن يعمل بها خارج إطار التشكيلات القطرية. يجري الاضطلاع بأنشطة بناء السلام في الميدان، لا في مقار الوكالات، بالنظر إلى أنه للحقائق المحلية الأسبقية. ولهذا، من الضروري اتباع نهج مرنة، نظرا لأنه ليس هناك نهج وحيد ينجح في كل حالة.

تكلم بالإنكليزية

لا يوجد ”حل يناسب الجميع“ في بناء السلام.

تكلم بالإسبانية

إنَّ عدم إيلاء الاهتمام لبناء السلام يتجسَّد بشكل رئيسي في ضآلة الموارد المخصصة لتطوير الأنشطة ذات الصلة. وفي هذا الصدد، نؤكد الحاجة إلى تمويل قابل للتنبُّؤ به ومستدام لأنشطة بناء السلام. وفي هذا السياق، نتفق مع توصية الفريق الاستشاري بتخصيص ١٠٠ مليون دولار سنوياً لصندوق بناء السلام، أو مبلغ يعادل ١ في المائة من الميزانية الإجمالية للأمم المتحدة لعمليات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة إذا كان الرقم كبيراً، في إطار التبرعات المُعدَّة لميزانية المنظمة.

والنقطة الهامة الأخرى المطروحة في تقرير الفريق الاستشاري ومذكرتكم المفاهيمية (S/2106/104، المُرفق)، سيدي الرئيس، هي ضرورة استعراض الأطر الزمنية التي تُبنى عليها العمليات والبرامج لتحقيق السلام المستدام. ويجب أن تكون أطول بالضرورة لأنها تُشير إلى مراحل التنمية. وخطة عام ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة (قرار الجمعية العامة ١/٧٠)، التي قمنا بإقرارها في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، تقترح تعزيز مجتمعات عادلة وهادئة وشاملة، ممَّا يربط بين استدامة السلام والتنمية. وهيكل بناء السلام الذي يطمح إلى الحفاظ على نظام دولي مستقر، لا يمكنه أن يتجاهل هذه الأبعاد المتشابكة الثلاثة: تحديات التنمية، والتمويل والأطر الزمنية، انسجاماً مع الأهداف المُراد تحقيقها.

وأخيراً، أود أن أؤكد أنَّ المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية أساسية أيضاً للشراكات المؤاتية لعمليات بناء السلام. وفي هذا الصدد، ينبغي إيلاء الاهتمام في الأمريكتين للدور الذي يمكن أن تؤديه منظمة الدول الأمريكية أو المنظمات دون الإقليمية الأخرى، مثل جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، اتحاد أمم أمريكا الجنوبية والسوق الجنوبية المشتركة.

إنَّ الأرجنتين ترحب بحقيقة أنَّ مسألة بناء السلام قد عُرضت على الدول الأعضاء، وهي على ثقة بأنَّ استعراض هيكله، الذي بدأ مع تقرير الفريق الاستشاري، سيُسهم في تدعيم المنظمة، وإعطائها المزيد من الأدوات الفعالة لتوطيد سلام الشعوب وتنميتها.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل سلوفاكيا.

السيد كومادا (سلوفاكيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيم هذه المناقشة بشأن بناء السلام بعد انتهاء النزاع، واستعراض هيكل بناء السلام. وأود أن أشكر أيضاً مقدِّمي الإحاطات الإعلامية – الممثلين الدائمَين للسويد وكينيا لدى الأمم المتحدة، والسفير غيرت روسينتال – على عروضهم الشاملة.

ووفد بلدي يؤيد البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي في وقت سابق. وإنني سأقتصر على بضع ملاحظات.

إنَّ النهوض بالسلام والأمن، والإسهام في بناء مجتمعات هادئة وعادلة في أرجاء العالم هما في صُلب أعمال الأمم المتحدة. والحفاظ على السلام يقتضي المشاركة المستمرة من جانب الجمعية العامة، ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ومزيداً من الاتساق والتنسيق بينها، بما ينسجم مع ولاياتها، كما هي محددة في ميثاق الأمم المتحدة.

إننا حالياً في مرحلة حاسمة لبناء السلام العالمي، كما توضح جهودنا المستمرة لتعزيز أهمية وتأثير بناء السلام الذي تقوم به الأمم المتحدة على انتقال ناجح من الحرب إلى السلام. ونأمل للتقييم والاستعراض التحليلي الجاريين لهيكل بناء السلام، أن يؤديا إلى تعزيز قيمتها المضافة، لمجمل جهود السلام المبذولة من الأمم المتحدة.

لقد أنشئ هيكل بناء السلام قبل ١٠ سنوات لمنع ارتداد البلدان إلى العنف، وحشد الموارد والإرادة السياسية، وبناء القدرة الوطنية من أجل السلام والتنمية الدائمَين. وقد أنشئ بصفته مجالاً متكاملاً يجمع معاً العناصر المختلفة لحل النزاع، مع تركيز خاص على العمل الشامل للأمم المتحدة وتجنُّب النُّهُج المجزأة.

إنَّ أنشطة بناء السلام باتت اليوم معقَّدة بشكل متزايد، ومتعددة الاختصاصات والجوانب. وبرامج التنمية بعد انتهاء النزاع تُنفَّذ في البلدان حيث الأسباب الجذرية للنزاع – التخلُّف، التفاوت المتزايد، التنكُّر لحقوق الإنسان والمؤسسات الحكومية الضعيفة – متشابكة بإحكام. وينبغي القيام بالمزيد للمواءمة والتعديل على نحو أفضل للاستراتيجيات والأنشطة الإنمائية الموحَّدة بمعظمها والتابعة للمنظمات الدولية والمانحين الثنائيين، بما يتوافق مع الوقائع السياسية والأمنية والاجتماعية المعقَّدة في البلدان المتضررة من النزاع. وأود أن أُبرز أيضاً ضرورة تعميم مراعاة المنظور الجنساني في جميع أعمال الأمم المتحدة لصنع السلام وحفظه. ومن المهم للغاية فهم واستكشاف سبُل جعْل السلام أكثر استدامة على نحوٍ أفضل، والتعامل مع الأسباب الجذرية والمسائل التي تُثير النزاع.

وبعد أكثر من عقْد على تشكيل لجنة بناء السلام، ما برحنا نواجه تحديات كيفية قياس التقدم ورصده وتقييمه بفعالية أكبر في سياق بناء السلام.

إنَّ الحروب المزمنة والنزاعات المطوَّلة حالت دون التحقيق الكامل للأهداف الإنمائية للألفية في بلدان عديدة حول العالم. وخطة عام ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة (قرار الجمعية العامة ١/٧٠) – الجيل القادم من الأهداف الإنمائية – تُقِرُّ بدور العنف والهشاشة في دورات الفقر، وبالعلاقة الهامة بين السلام والتنمية. وإدراج الهدف ١٦ وغاياته الـ ١٢ ذات الصلة في خطة عام ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة، يجسِّد الإدراك المتنامي لأهمية السلام والأمان والحكم الرشيد للنموذج الإنمائي التقليدي. ولدى خروج البلدان من النزاع، ينبغي للهدف ١٦ أن يشكِّل منصَّة لاستمرار الدعم للإصلاحات في جميع مجالات سيادة القانون، ذات الأهمية البالغة للحفاظ على السلام.

وبناء السلام الفعَّال يقتضي إصلاحاً شاملاً للقطاع الأمني في المجتمعات الخارجة من النزاع، لأنَّ توفير الأمن وسيادة القانون يُعتبَران شرطين مسبقَين جوهريين لتحقيق السلام المستدام. وباعتماد مجلس الأمن للقرار ٢١٥١(٢٠١٤) بالإجماع، أكدَّ مجدداً أنَّ إصلاح قطاع الأمن في أجواء ما بعد النزاع أساسي لتوطيد السلام والاستقرار، وتعزيز الحدِّ من الفقر، وسيادة القانون والحكم الرشيد، وبسط سلطة الدولة والحؤول دون ارتداد البلدان إلى النزاع.

وقد أقرَّ مجلس الأمن بالدور الهامّ للَجنة بناء السلام وصندوقه في دعم إصلاح قطاع الأمن. ويجب أن يبقى هذا الإصلاح عنصراً رئيسياً في العمليات السياسية للدول المتعافية من النزاع. وعلى الحكومات والمنظمات الإقليمية والأمم المتحدة أن تواصل مساعدتها في دعم الجهود الوطنية لتطوير

مؤسسات أمنية قابلة للمساءلة وميسَّرة وتستجيب لاحتياجات سكانها.

وختاماً، أود أن أؤكد أنَّ أهمية مشاركة المجتمع المدني، بما يشمل منظماته النسائية، في مسائل السلام والأمن مؤكَّدة في تقرير عام ٢٠١٥ للفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام (انظر S/2015/446) واستعراض عام ٢٠١٥ لهيكل الأمم المتحدة لبناء السلام.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل جنوب أفريقيا.

السيد مينيلي (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أنضمَّ إلى الوفود الأخرى في تهنئتكم، سيدي الرئيس، على عقْد هذه المناقشة الحسنة التوقيت والحافلة بالمعلومات. وأود أيضاً أن أهنئ الميسِّرين المشاركين لعملية الاستعراض الحكومية الدولية لهيكل بناء السلام، الممثلَين الدائمَين لأنغولا وأستراليا، على الأسلوب المتميِّز الذي به يمضيان بالعملية قدُماً. وإنني أؤكد لهما دعم جنوب أفريقيا. كما أودّ أن أشكر السفراء كاماو، سكوغ وروسينتال على إحاطاتهم الإعلامية.

إنَّ وفد بلدي يُدرك أنَّ الرسالة الجوهرية لاستعراضات عمليات السلام هي أنَّ منع نشوب النزاع يجب أن يكون مكوِّناً محورياً عند النظر في ضرورة تلك العمليات. وتعاون الأمم المتحدة مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية أساسي في هذا الصدد للحفاظ على السلم والأمن الدوليين.

وتقرير فريق الخبراء الاستشاري المعني باستعراض هيكلية بناء السلام (انظر S/2015/490) يُقِرُّ أيضاً بأنَّ مَهمة الحفاظ على السلام عالمياً تتجاوز ما تستطيع الأمم المتحدة أن تفعله منفردة. والشراكات مع المجتمعات المحلية، الأطراف الفاعلة الإقليمية ودون الإقليمية، المانحين والمجتمع المدني أساسية لجعل السلام مستداماً.

إنَّ جنوب أفريقيا متشجِّعة بهذا الجانب من التقرير، وبالتقدم الذي أحرزته الأمم المتحدة في تعزيز شراكاتها مع المنظمات الإقليمية، ولا سيما الجهود إضفاء طابع مؤسسي على علاقتها مع الاتحاد الأفريقي. والتعاون مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية أساسي، لأنَّ الحاجة إلى التنمية المستدامة في سيناريوهات ما بعد انتهاء النزاع مرهونة بالأجواء الإقليمية المحيطة بتلك البلدان.

وفي ذلك الصدد، يدعو وفد بلدي إلى قدر أكبر من التآزر بين الجهود التي تبذلها لجنة بناء السلام وتلك التي تبذلها المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، لا سيما الاتحاد الأفريقي وسياساته وأجهزته لإعادة البناء والتنمية في مرحلة ما بعد بعد انتهاء النزاع.

وتذكرنا بعض الاستنتاجات والتوصيات الرئيسية المنبثقة عن تقرير فريق الخبراء الاستشاري بشأن عملية استعراض هيكل بناء السلام لعام ٢٠١٥ أيضا بأن الحفاظ على السلام هو الولاية الأساسية للأمم المتحدة. ونتيجة لذلك، يتعين أن يضم هذا الخيط جميع أعمال المنظمة، من الإجراءات الوقائية إلى المشاركة في صنع السلام وإنفاذ السلام وحفظ السلام والإنعاش والإعمار في مرحلة ما بعد انتهاء النزاع. ويجب أن الاسترشاد بتلك الولاية في جميع قطاعات ومراحل العمل وإدماجها فيها. ولهذه الأسباب، تؤيد جنوب أفريقيا التوصية بأن تحدي الحفاظ على السلام يجب أن تتصدى له منظومة الأمم المتحدة بأسرها، بما في ذلك الأجهزة الحكومية الدولية الثلاث المعنية. وترى جنوب أفريقيا أن هذه الجهود ينبغي أن تشمل الجهات الفاعلة الأخرى، مثل المؤسسات المالية الدولية والقطاع الخاص والمجتمعات المحلية والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية والجهات المانحة.

ويؤيد وفد بلدي ممارسة مجلس الأمن لقدر من المرونة في أساليب عمله بغية السماح للجنة بناء السلام بالاضطلاع

بفعالية بدورها في تقديم المشورة إلى المجلس في مجال بناء المؤسسات في حالات ما بعد النزاع. ونشجع مجلس الأمن، بالتشاور مع لجنة بناء السلام، على التأكد من أن وجود التآزر المناسب بين مهام بناء السلام ذات الصلة ببناء المؤسسات وجميع ولايات حفظ السلام.

كما يدعو تقرير فريق الخبراء الاستشاري إلى اتباع نهج شامل للجميع ومحوره الإنسان على الصعيد الوطني، من شأنه توفير رؤية مشتركة لجميع أصحاب المصلحة المحليين. وتؤيد جنوب أفريقيا ذلك النهج تماما ويعتقد أن الملكية الوطنية لجهود بناء السلام في صميم إنشاء مؤسسات مستدامة في أعقاب النزاع. وعلى المجتمع الدولي تعزيز الجهود الوطنية وإسداء المشورة للبلدان، استناداً إلى الأولويات التي تحددها لنفسها. وعلى الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بصفة عامة دعم واستكمال الجهود الوطنية الرامية إلى بناء المؤسسات مباشرة بعد التوقيع على اتفاق السلام وانتهاء النزاع المفتوح، بغية دعم السلام الذي تم التوصل إليه حديثا. وحيثما توجد عمليات لحفظ السلام، ينبغي مواصلة بناء القدرات والمؤسسات في نفس الوقت إذا سمحت الظروف بذلك.

ونؤيد ضرورة أن يستفيد صندوق بناء السلام من التمويل بغية حفز تبرعات إضافية وأن ينظر الصندوق في استحداث مجال جديد للتمويل يتعلق بالجهود المبذولة لتعزيز قدرة المنظمات الإقليمية.

وختاما، لا يزال وفد بلدي يرى أن بناء المؤسسات والقدرات في البلدان الخارجة من النزاع يتطلب ضخ موارد كبيرة وتوفير تمويل أكثر قابلية للتنبؤ. وينبغي النظر في اضطلاع الأمم المتحدة بتمويل صندوق بناء السلام من اشتراكاتها المقررة، حسبما أوصى فريق الخبراء الاستشاري، بغية تحقيق الأمم المتحدة لهدفها المتمثل في الحفاظ على السلام.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل المغرب.

السيد لعسل (المغرب) (تكلم بالفرنسية): بداية، أود أن أتوجه بالشكر إلى جمهورية فنزويلا البوليفارية على تنظيم هذه المناقشة في الوقت الذي يكافح فيه المجتمع الدولي لاستعراض هيكل بناء السلام. كما نهنئكم، سيدي الرئيس، على جودة ووضوح المذكرة المفاهيمية (S/2016/104، المرفق) التي قمتم بإطلاع الدول الأعضاء عليها.

إن استعراض هيكل بناء السلام يدخل مرحلته النهائية بإجراء المفاوضات الحكومية الدولية بشأن مشروعي القرارين المتطابقين اللذين سيعتمدهما مجلس الأمن والجمعية العامة. كما أود أن أشكر السفير سكوغ على إحاطته الإعلامية المفيدة، وأشيد بإخلاص بالأعمال التي قام بها السفير روزنتال وأعضاء فريق الخبراء الاستشاري. ويرحب وفد بلدي أيضا بالإحاطة الإعلامية التي قدمها رئيس لجنة بناء السلام، السفير كاماو، ويكرر تأكيد دعمه الكامل لجهودها.

منذ إنشاء لجنة بناء السلام قبل ١٠ سنوات، أُحرز تقدم كبير، أولاً، في فهم التحديات المحددة التي يسفر عنها النزاع، وثانيا، في تنسيق أفضل للجهود الدولية، بما في ذلك بين كيانات الأمم المتحدة. ومع ذلك، يمكن إحراز المزيد من التقدم من خلال جهودنا الجماعية، لا سيما في تحسين قدرتنا على تعبئة الموارد في الأجل الطويل وفي تنسيق الأعمال التي تضطلع بها مختلف الجهات المانحة من أجل دعم الاستراتيجيات التي وُضعت بالتعاون مع الحكومات المعنية.

إن المملكة المغربية منخرطة في أنشطة بناء السلام، سواء على الصعيد الثنائي أو على مستوى الأمم المتحدة، باعتبارها عضوا في لجنة بناء السلام للمرة الثالثة منذ إنشائها وبصفتها رئيس التشكيلة القطرية المخصصة لجمهورية أفريقيا الوسطى في لجنة بناء السلام منذ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤. وفي ذلك السياق، تؤيد المملكة المغربية استعراض هيكل بناء السلام والارتباط بينه وبين الاستعراض الاستراتيجي لعمليات السلام

واستعراض تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) أمر بالغ الأهمية. ونأمل أن تمكننا هذه الاستعراضات من مواءمة جميع طرائق التدخل داخل الأمم المتحدة في البلدان التي تشهد نزاعات أو تلك الخارجة من النزاع – من الوقاية إلى تحقيق الاستقرار بعد انتهاء النزاع وحفظ السلام وإدارة الفترة الانتقالية. وفي ذلك الصدد، نرحب بالمبادرة التي اتخذها رئيس الجمعية العامة بعقد مناقشة رفيعة المستوى بشأن السلام والأمن في أيار/مايو.

وأود الآن أن أسلط الضوء على بعض النقاط المحددة التي نرى أنها ذات أهمية رئيسية.

يدعونا الاستعراض إلى تغيير فهمنا لبناء السلام وإلى النظر إليه من خلال منظور أوسع نطاقا. إن تعقيد النزاعات جديدة التي تواجه المجتمع الدولي يتجاوز النظرة التقليدية المتبعة حتى الآن بخصوص حل النزاعات، كما أشار فريق الخبراء الاستشاري. وأي عملية لبناء السلام ينبغي أن تكون جزءا من نهج شامل يجمع بين جميع الإجراءات – من الوقاية إلى استعادة السلام وحفظ السلام وبناء الدول بعد انتهاء النزاع.

وينبغي استعراض التفاعل بين مختلف العناصر الفاعلة في الأمم المتحدة والأطراف الفاعلة الخارجية في مجال بناء السلام لضمان تحسين التآزر في الجهود المبذولة سواء على مستوى صنع القرار الاستراتيجي أو في الميدان. ويجب أن يُنفذ أيضا بناء السلام من منظور متعدد الأبعاد، يأخذ في الاعتبار الجوانب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية للنزاع.

ثانيا، يجب أن نضمن إشراك جميع عناصر المجتمع في مرحلة ما بعد النزاع وكل الحركات والولاءات السياسية والعرقية. وهذا الشرط أساسي لنجاح جهود بناء السلام. ويجب ألا يكون التطلع إلى السلام هدفا في حد ذاته. وبدلاً من ذلك، يجب المحافظة باستمرار على السلام وينبغي أن يُعتبر وسيلة لتحقيق الأمن والرخاء والرفاه للسكان المتضررين. ولكي يكون السلام نهائيا ودائما، فإنه يجب أن ينبثق من داخل المجتمع الذي يمر بحالة نزاع ولا يمكن فرضه من الخارج. ولا يمكن أن يدوم السلام الذي لا يجمع بين جميع القوى الحيوية في البلد.

ولا يجب النظر إلى السلام بطريقة معيارية وموحدة أو تطبيقه بطريقة النهج الواحد المناسب للجميع. والنظرة التبسيطية إلى السلام التي لا تراعي خصائص كل حالة وأولويات وحساسيات كل شعب سيكون محكوما عليها بالفشل.

ومشاركة المرأة في المراحل الأولى من عملية السلام أمر ضروري، نظراً لدورها المُثبت في تخفيف حدة التوترات وتعزيز الانتعاش الاقتصادي وترسيخ الشرعية السياسية والتماسك الاجتماعي. ويجب أيضا إشراك الجهات الفاعلة من المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية بدرجة أكبر في عمل لجنة بناء السلام. فوجودها في الميدان ومعرفتها بحالة البلد، فضلا عن قدراتها التحليلية، يتيح لها تقديم المقترحات ذات الصلة بشأن الاستراتيجيات الطويلة الأجل التي يتعين اعتمادها.

والعملية الانتقالية في نهاية ولاية أي بعثة للأمم المتحدة يجب التخطيط لها بعناية على أساس التحليل المتأني والموضوعي للحالة قيد الاستعراض ويجب ألا تكون نتيجة مجرد اعتبارات لوجستية أو اعتبارات تتعلق بالميزانية.

إن نقل المسؤوليات بين البعثة والمكتب القطري ما زال أمرا ينطوي على مشاكل، نظرا للاختلافات في الموارد البشرية والمالية بين هذين الكيانين. ولهذا السبب، ينبغي تعزيز قدرات المكاتب القطرية.

ثالثا، لقد آن الأوان لكي ينال دور ومركز لجنة بناء السلام في هيكل بناء السلام بما يستحقانه من اعتراف واهتمام. إن لجنة بناء السلام بما لها من دور استشاري مدعوة إلى دعم عمل الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة وتنسيق جهودها في بناء

السلام ضمن إطار نهج متكامل وعالمي. ويتعين على المجلس زيادة التفاعل مع لجنة بناء السلام والتشكيلات الخاصة ببلدان محددة التابعة لتلك اللجنة، بحيث يكون أكثر من مجرد إلقاء نظرة على التقارير السنوية للجنة والتقارير الدورية عن البلدان الستة المدرجة في جدول أعمالها. وهي مدعوة إلى الوفاء بالوظائف الرئيسية الثلاث بموجب الولاية، وهي بالتحديد: الدعم السياسي، وتعبئة الموارد وضمان التماسك بين سائر الجهات الفاعلة في بناء السلام. لقد أصبحت لجنة بناء السلام والتشكيلات القُطرية التابعة لها تؤدي دورا رئيسيا في صون السلم وتعزيز التنمية في حالات ما بعد انتهاء النزاع. ولا بد من توجيه الدعوة إلى اللجنة والتشكيلات القُطرية إلى المشاركة في مداولات المجلس التي ينبغي لها أن تأخذ في الحسبان بصورة كاملة مساهماتها ومقترحاتها.

رابعا، إن حشد الدعم المالي المناسب بطريقة منظمة وقابلة للتنبؤ ودائمة عنصر رئيسي في نجاح أعمال بناء السلام. إذ أنه من دون توفر الموارد المالية المناسبة لتقديم الدعم المالي، فإن المبادرات الهادفة إلى جمع كل الأطراف في أي نزاع من أجل نزع سلاح المقاتلين السابقين، وإدماجهم في المجتمع، واستعادة سلطة الدولة، وإصلاح قطاعي الأمن والعدالة وتوفير الانتعاش الاقتصادي تظل كلها عرضة لخطورة عدم إنجازها. ويجب على أصحاب المصالح، سواء الأمم المتحدة، أو أصحاب المصالح المحليين، أو الحكومات، أو القطاع الخاص، أو المنظمات الإقليمية، أو المؤسسات المالية الدولية، التعاون جميعا من أجل العمل، قدر الإمكان، على تحديد احتياجات التمويل اللازمة لأنشطة بناء السلام في البلدان الخارجة من نزاعات.

إن صندوق بناء السلام أحد عناصر هيكل بناء السلام له أثر إيجابي للغاية منذ إنشائه. فالنجاح يعني أنه أصبح الآن كيانا مجديا ومعترفا به عندما يتعلق الأمر بتمويل حالات ما بعد انتهاء النزاع. ومع ذلك، وبالرغم من السجل الإيجابي جدا لإنجازات صندوق بناء السلام، لا يمكن أن يقصر الصندوق نفسه على المساهمات الطوعية التي تأتي من الأعضاء. إذ أن المزيد من التفاعلات، وليس فقط مع الجهات المانحة، سوف يمكنه من اطلاع جميع الدول الأعضاء على العديد من المشاريع التي يمولها الصندوق. تلك الخطوات التي يجري اتباعها حاليا من شأنها أن تمكنه من توسيع قاعدة المانحين وتشجع حتى تلك البلدان التي تساهم بالفعل في الصندوق على زيادة مساهماتها.

إن العمل الذي تقوم به لجنة بناء السلام في توليد الموارد المحلية وجباية الضرائب المحلية، ومكافحة التدفق غير المشروع للموارد الطبيعية ودعم الاستخدام المناسب لها لا بد من تعزيزه بالاشتراك مع المؤسسات المالية الدولية من أجل تمكين البلدان الخارجة من نزاعات من المشاركة على قدم المساواة في الانتعاش الاقتصادي في اقتصاداتها.

خامسا، لا يمكن النجاح لجهود بناء السلام إلا إذا كانت جزءا من استراتيجية إنمائية عالمية ومتكاملة تكافح الأسباب الأساسية العميقة للنزاعات وتفي بالآمال والتطلعات الاقتصادية والاجتماعية للبلدان الخارجة من نزاعات. إن السلم والتنمية متكافلان ولا يمكن تجزئتهما. فحتى يكون بناء السلام فعّالا ويحدث أثرا مستداما لا بد له من أن يأخذ في الحسبان الأسباب الأساسية للنزاع وأن يسعى إلى حلها. إذ أن إعادة بناء أي اقتصاد مجدٍ بعد فترة طويلة من النزاع لا تزال من أصعب التحديات في عملية بناء السلام. إن أي بلد خارج من نزاع يجب أن يكون بمقدوره أن يكفل استقرار الاقتصاد الكلي، وأن يكون قادرا على استحداث الوظائف وتوليد النمو الاقتصادي. إن المغرب اقتناعا منهخ بأن التعاون بين بلدان الجنوب قد أصبح أساسيا بسبب إلحاحية ونطاق التحديات التي تواجهها الدول النامية والدول الضعيفة، يعمل على صعيد ثنائي وثلاثي لوضع مشاريع شراكة محددة ومتنوعة في القطاعات الإنتاجية، وتحريك النمو واستحداث الوظائف

التي تساعد في التنمية البشرية وتحدث أثرا مباشرا على حياة المواطنين.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة لممثل بيرو.

السيد ميسا – كوادرا (بيرو) (تكلم بالإسبانية): نرحب بمبادرة عقد هذه المناقشة المفتوحة التي تتيح لنا الفرصة للنظر في هيكل الأمم المتحدة لاستعراض عملية بناء السلام في حالات ما بعد انتهاء النزاع. نحن ممتنون امتنانا خاصا للسفير روزنتال الموجود هنا اليوم على تقريره القيم (انظر S/2015/490) الذي قدمه، وكذلك لمقدمي الإحاطات الإعلامية على ما قدموه إلينا هذا الصباح.

منذ إنشاء المنظمة ما برح المجتمع الدولي يفهم بأن السلام ليس مجرد انعدام النزاع. من هنا فإن ميثاق الأمم المتحدة وضع ثلاث ركائز أساسية متكافلة ومترابطة تعزز كل واحدة منها الأخرى وهي: ضمان السلم والأمن الدوليين، وتحقيق التنمية وتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. وعلى نفس المنوال، اعتمدنا في العام الماضي خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (قرار الجمعية العامة ١/٧٠) الذي يشير إلى أنه لا يمكن تحقيق التنمية المستدامة من دون إحلال السلم والأمن وأن هذه الحقوق تتعرض لخطورة من دون التنمية المستدامة. وفي ذلك السياق، نرى من المهم أن نشير إلى العلاقة المباشرة بين الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة في خطة التنمية لعام ٢٠٣٠ وبناء السلام، وذلك لأن بناء مجتمعات مستقلة وعادلة ومسالمة تُحترم وتتعزز فيها حقوق الإنسان، ويمكن فيها المشاركة في الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية في أي بلد، سيمثل أفضل ضمان لتحقيق السلام الدائم.

وحيث أبقينا ذلك الترابط في الأذهان طيلة السنوات العشر الماضية، قررنا بناء هيكل للسلام في الأمم المتحدة بغية كسر دائرة النزاع بصورة دائمة وذلك بمهاجمة الأسباب الجذرية لها. ومن سوء الطالع أنه في عملية الاستعراض هذه لاحظنا الأثر المحدود للهيكل عندما يتبلور عمله في دعم الدول التي عانت من عواقب النزاعات خلال عملية بناء السلام. ونتفق مع تقرير فريق الخبراء الاستشاري المعني باستعراض هيكل الأمم المتحدة لبناء السلام بشأن الحاجة إلى اعتماد مجموعة من التدابير لتحسين الأنشطة في الميدان، وإعطاء التوجيه اللازم لعملية بناء السلام، مخلفة وراءها مشكلة المسؤوليات المجزئة في جميع وكالات منظومة الأمم المتحدة. يعتقد وفدي أنه يجب على لجنة بناء السلام القيام بدور التنسيق، وتعزيز التآزرات والاتصالات بين الهيئات الرئيسية في المنظمة والوكالات التابعة للمنظومة المسؤولة عن دعم الدول التي تعاني من نتائج النزاع. ولا بد من أن يستكمل ذلك مع الوظيفة الرئيسية المتمثلة في دعم الدول في حالات ما بعد انتهاء النزاع وذلك بتطبيق السياسات التي رسمتها الحكومات الوطنية وفقا لأولوياتها، مع الأخذ في الحسبان الترابط بين الأمن، والتنمية وحقوق الإنسان.

لقد أعربت بيرو دوما عن تقيدها الصارم بمبدأ الملكية الوطنية المتمثل في تنفيذ الخطط الإنمائية الوطنية في عملية بناء السلام في حالات ما بعد انتهاء النزاع. ولأننا نعتقد بأن بناء السلام متأصل في العملية السياسية الداخلية، حيث يجب على حكومة أي بلد عانى من نزاع أن تعمل مع القوى السياسية والمقاتلين السابقين، ومنظمات المجتمع المدني لتحقيق المصالحة الوطنية، ووضع الأولويات الوطنية من أجل التنمية. ينبغي لعمل الأمم المتحدة أن ييسر تلك العملية بتقديم المساعدة والدعم السياسي والتمويل اللازم لإرساء الأساس من أجل إحلال السلام الدائم.

تعتقد بيرو أن نطاق التحدي للحفاظ على السلم الدائم يتطلب من الأمم المتحدة إقامة صلات استراتيجية وعملياتية أوسع مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية ومع المؤسسات المالية الدولية. والأخيرة أساسية لضمان التمويل الملائم لعمل بناء السلام في الميدان. تعتقد بيرو أيضا بأنه ينبغي للجمعية

العامة أن تنظر في استنساب توفير قدر أكبر من الموارد لتطوير أنشطة بناء السلام وتعزيز مكتب دعم بناء السلام.

في الختام، أعتقد أنه ينبغي للأمم المتحدة أن تعتمد تركيزا شموليا يتضمن الدبلوماسية الوقائية دعما لعمليات حل المنازعات بالوسائل السلمية، ومنع الانتكاس إلى النزاع، وجعل عملية بناء السلام ممكنة. في ذلك الصدد، ينبغي اعتماد نظم الإنذار المبكر في استراتيجيات وأعمال جميع وكالات الأمم المتحدة، ولا سيما تلك المنخرطة مباشرة في عمل التنمية وذلك لمنع نشوب النزاعات. إن اعتماد هذا التركيز الشمولي سوف يمكننا من حسم تجزئة المنظومة عندما يتعلق الأمر بعمليات بناء السلام ويشمل الهدف المتمثل في إحلال السلام الدائم لتحقيق رسالة المنظمة المتمثلة في إنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة لممثل إستونيا.

السيد يورغنسن (إستونيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر الرئاسة الفنزويلية على تنظيم هذه المناقشة الحسنة التوقيت بشأن استعراض هيكل بناء السلام.

تؤيد إستونيا البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي، وهي ترغب في إضافة الملاحظات التالية بصفتها الوطنية.

ولا يزال المجتمع الدولي يشهد انتكاس العديد من البلدان إلى النزاع في غضون فترات قصيرة من الزمن. وبالرغم من أنه حدثت نجاحات ملحوظة في بناء السلام، فإن من المهم أن نلاحظ أننا، بعد مرور ١٠ سنوات على إنشاء هيكل بناء السلام وخمس سنوات على الاستعراض السابق، لا نزال نسعى إلى تحقيق إمكاناته الكاملة. وهذا يساعد على إبراز أهمية التركيز على الخطوات العملية بشأن كيفية جعل استعراض بناء السلام يؤدي إلى تحقيق نتائج ملموسة. وتود إستونيا أن تسلط الضوء على الجوانب التالية التي تكتسي أهمية حاسمة من أجل إبراز كامل إمكانات بناء السلام.

يجب أن نجعل منع نشوب النزاعات في المحور إذا كنا جادين في المحافظة على السلام. وهذه هي رسالة أساسية انبثقت عن استعراضات الأعوام الماضية – يتعين على منظومة الأمم المتحدة تعزيز قدرتها على منع تكرار النزاعات. وبناء السلام في المقام الأول هو عملية سياسية تتطلب المشاركة طويلة الأجل. وينبغي أن تعالج الأسباب الهيكلية للنزاعات، وكذلك المخاطر المعاصرة للتكرار. وأكثر السبل فعالية للحفاظ على السلام ومنع نشوب النزاعات هو بناء القدرات الوطنية، وتعزيز المؤسسات الوطنية ودعم الحكم الرشيد. وفي هذا السياق، أود أيضا أن أسلط الضوء على أن التنمية المستدامة هامة لتحقيق لسلام المستدام.

ينبغي ألا يُنظر إلى بناء السلام بعد الآن على أنه مجرد نشاط في المرحلة التالية للنزاع، بل بوصفه تحديا يجب التصدي له للحفاظ على السلام خلال الدورة الكاملة لمشاركتنا. ونود مرة أخرى، أن نشدد على أهمية الربط بين استعراض بناء السلام واستعراض الأمين العام لعمليات السلام، واستعراض القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن، وتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (قرار الجمعية العامة ١/٧٠). وهذا النهج الكلي المتبع في معالجة الترابط بين السلام والأمن والتنمية ينبغي أن يشمل حماية حقوق الإنسان، بما في ذلك الاهتمام بحقوق المرأة التي يمكن لمشاركتها المجدية في توطيد السلام أن تسهم في تحسين النتائج بقدر كبير.

وهناك حاجة إلى تحسين التنسيق إذا ما أردنا تعزيز بناء السلام. إن الشراكات الوطنية والإقليمية والدولية تمكن من الوضع المشترك لمزيد من النهج ذات الصلة التي تستهدف احتياجات بناء السلام المحددة. ويتعين على منظومة الأمم المتحدة – على المستوى القطري وعلى مستوى المقر – أن

تعمل بصورة أكثر تنسيقا. وتحقيقا لهذه الغاية، شاركت إستونيا، بصفتها نائب رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي، في مناقشات مع لجنة بناء السلام بشأن إيجاد السبل الكفيلة بتعزيز التعاون بين الهيئتين.

وأخيرا، فإن التمويل المستدام والأكثر قابلية للتنبؤ هو أمر مطلوب من أجل تحقيق كامل إمكانات هيكل بناء السلام. وقد دعمت إستونيا صندوق بناء السلام منذ عام ٢٠١٣، لأننا نعتقد أن الصندوق هو أداة فعالة لبناء السلام من أجل توفير مساعدة حفازة وسريعة ومرنة. ومع ذلك، بما أن صندوق بناء السلام يبقى صندوقا استراتيجيا صغير الحجم نسبيا، فإنه يتعين أن تكمله التزامات طويلة الأمد من مصادر التمويل الأخرى، مثل مصارف التنمية الإقليمية والمتعددة الأطراف.

والعدد المتزايد من النزاعات العنيفة في جميع أنحاء العالم هو بمثابة تذكير قوي لسبب حاجتنا إلى إيلاء أهمية أكبر لبناء السلام، حيث إنها وسيلة هامة لمنع نشوب النزاعات. وتعتقد إستونيا أن علينا اغتنام الفرصة التي يتيحها استعراض بناء السلام من أجل تحقيق نتائج ملموسة وهامة وجريئة لتنشيط هيكل بناء السلام.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل كرواتيا.

السيد ميدان (كرواتيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر الرئاسة الفنزويلية على تنظيم هذه المناقشة الحسنة التوقيت بشأن استعراض هيكل بناء السلام.

تؤيد كرواتيا تؤيد البيان الذي أدلى به في وقت سابق المراقب عن الاتحاد الأوروبي. أود أن أدلي ببعض الملاحظات الإضافية بصفتي الوطنية.

ترحب كرواتيا بتقرير (S/2015/490) فريق الخبراء الاستشاري، وتؤيد تأييدا تاما النتائج التي توصل إليها التي تقول إنه يجب على الأمم المتحدة أن تنظر إلى الحفاظ على السلام بوصفه المهمة الأساسية التي أناطها بها ميثاق الأمم المتحدة. ينبغي عدم اعتبار بناء السلام نشاطا هامشيا في إطار الأمم المتحدة، ولكن بوصفه أولوية عليا.

وقد تطور مفهوم بناء السلام منذ إنشاء هيكل بناء السلام، بما يعكس الطابع المتغير للتهديدات الدولية في عالم دائم التغير. وقد أصبح لمصطلح بناء السلام في الآونة الأخيرة معنى أوسع نطاقا، وكان قد انبثق أصلا في سياق جهود الإنعاش بعد انتهاء النزاع لتعزيز المصالحة وإعادة الإعمار. وهناك إقرار بأنه لا ينبغي لبناء السلام أن يقتصر على المشاركة في مرحلة ما بعد النزاع.

ويتفق الكثيرون على ضرورة أن تتكيف لجنة بناء السلام مع البيئة سريعة التغير. وفي هذا السياق، فإننا نتشاطر الرأي بأن علينا أن استخدام استعراض هيكل بناء السلام من أجل جعل لجنة بناء السلام أكثر أهمية وفعالية.

ونحن نرحب بالإنجازات الكبيرة التي حققتها لجنة بناء السلام منذ إنشائها، في عام ٢٠٠٥، لكننا نسلم أيضا بأنها تواجه العديد من التحديات. وهناك انطباع بأن الأثر المتوقع من لجنة بناء السلام حتى الآن لم يتحقق بالكامل. وفي هذا السياق، نعتقد أن المزيد من التحسينات في أساليب عمل اللجنة، فضلا عن ترشيدها، سيكون موضع ترحيب. وهناك أيضا حاجة إلى تحسين وتعزيز العلاقة بين لجنة بناء السلام وأجهزة الأمم المتحدة الرئيسية الثلاثة – وهي تحديدا، الجمعية العامة ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، فضلا عن الجهات الفاعلة المعنية الأخرى.

وتدعو كرواتيا إلى اتباع نهج تجاه بناء السلام يتسم بكونه كلي ومحوره الإنسان ومتكيف مع احتياجات البلد ،ويعترف بالخصوصيات الوطنية، ويحترم الخبرات الإقليمية ويمكن الجهات الفاعلة المحلية. وفي نفس الوقت، ينبغي

للجهود الدولية أن تكون متكاملة بصورة أكثر فعالية مع الجهود ذات الملكية المحلية والإقليمية الرامية إلى بناء السلام. كما تدعو كرواتيا للحاجة إلى تيسير الملكية الوطنية الشاملة للجميع وعلى نطاق واسع وبناء تلك الملكية. ونحن نرى أن تمكين المرأة يسهم إسهاما كبيرا في تعزيز الشمولية والتماسك الاجتماعي، وبالتالي نرحب بحقيقة أن لجنة بناء السلام ما زالت تولي أهمية للدور الذي تضطلع به المرأة في بناء السلام ومساهمتها في بناء السلام والحفاظ عليه. ونشدد أيضا على أهمية الإدماج وتمكين الشباب في الأولويات والإجراءات الوطنية لبناء السلام. ونرحب بكون أن لجنة بناء السلام تدرك الدور الذي لا غنى عنه الذي يضطلع به الشباب في أي جهد يرمي إلى الحفاظ على السلام. ولكي تنجح جهود بناء السلام، تدعو الحاجة إلى وجود دعم سياسي ومالي في الأجل الطويل، فضلا عن الشراكات فيما بين المجتمعات المحلية، والحكومات، والقطاع الخاص والمنظمات الإقليمية والدولية، بما في ذلك المؤسسات المالية الدولية.

ويتطلب بناء السلام التزاما متواصلا ومنسقا من جانب الجهات الفاعلة الوطنية والإقليمية والدولية. المحافظة على السلام يتطلب الاتساق والتنسيق فيما بين الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة، وبين المقر والميدان، وفيما بين مختلف الجهات الفاعلة في بناء السلام. وهناك أيضا حاجة إلى التركيز المتوازي على المسائل السياسية والأمنية وقضايا التنمية. ولذلك، نعتقد أنه ينبغي لعملية استعراض هيكل بناء السلام أن تكون مرتبطة بعمليات الاستعراض الأخرى – وهي تحديدا، واستعراض عمليات حفظ السلام واستعراض التقدم المحرز في تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) – وكذلك ببرنامج العمل الجديد للتنمية المستدامة. وجميع هذه العمليات ينبغي أن تنشئ روابط قوية بين السلام والأمن والتنمية وحقوق الإنسان. وصحيح أنه لا يمكن تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة بدون السلام. وبالمثل، لا يمكن تحقيق السلام أو استدامته بدون العدالة، وتحقيق السلام والتنمية والعدالة لا يمكن بدون احترام حقوق الإنسان.

وتتيح لنا عملية استعراض هيكل بناء السلام الفرصة لتحسين الآفاق للمضي قدما ببناء السلام، وهذه الفرصة يجب عدم تفويتها. وأخيرا، أود أن أكرر تأييد كرواتيا القوي لهذه الجهود.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أُعطي الكلمة الآن لممثل كوستاريكا.

السيد مندوثا – غارسيا (كوستاريكا) (تكلم بالإسبانية): نهنئكم، سيدي الرئيس، والبعثة الفنزويلية على العمل الذي تقوم به في هذا الشهر خلال فترة رئاستها لمجلس الأمن، وعلى عقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن هذا الموضوع الذي يكتسي أهمية بالغة بالنسبة لوفد بلدي. ونحن نشكر سفيري كينيا والسويد والسيد روزنتال على إحاطاتهم الإعلامية في وقت سابق اليوم.

إن كوستاريكا، وهي دولة محبة للسلام نزعت سلاحها طوعا قبل ٦٧ عاما، هي من أشد المؤمنين بالتسوية السلمية للصراعات بين الشعوب وبين الدول في إطار القانون الدولي والدبلوماسية المتعددة الأطراف. وقد اتخذنا هذا القرار بناء على إيماننا بأهمية الإسهام في السلام والأمن الدوليين، وهي مبادئ تحكم سياستنا الخارجية. ومن الأهمية بمكان أن نستعيض عن منطق المواجهة وإلقاء اللوم والحرب بمنطق حسن النية والنوايا الحسنة والسلام.

ويجب أن يظل الهدف الرئيسي للأمم المتحدة، كما هو منصوص عليه في ميثاقها، صون السلم، مما يستدعي منا اتخاذ إجراءات وقائية في الوقت المناسب وأن نكون قادرين على منع نشوب الصراعات والحفاظ على شكل ما من أشكال الوجود

أثناء النزاعات وبعدها. إن فترة ما بعد الصراع هي مرحلة حرجة، ولا يمكن تحت أي ظرف من الظروف جعلها في أسفل سلم الأولويات. ومنذ إنشاء الأمم المتحدة، تطور نهجها إزاء حفظ السلام والأمن الدوليين بشكل كبير. وتغيرت الدينامية العالمية بظهور أنواع جديدة من الصراعات والحركات. فالحالة أكثر تعقيدا وتستمر الاشتباكات لفترة أطول، وبالتالي فإن على المنظمة الدولية أن تكون أكثر تكيفا. وتميل الصراعات المعاصرة إلى تجاوز الحدود لتكتسب بذلك بعدا جديدا عابرا للحدود الوطنية. وفي حين أن ذلك يجعل دور الأمم المتحدة أساسيا، فإنه يجعل الشيء ذاته ينطبق على المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية التي تتولى مسؤولية أكثر تحديدا في مناطق النزاع. وفي هذا الصدد، فإن إقامة تحالفات أمر بالغ الأهمية.

ولأن صون السلام هو الهدف الرئيسي للأمم المتحدة، من الضروري أن تكون لدينا مسؤولية مشتركة وأن يركز جميع الأعضاء بصورة جدية على الوقاية والإعمار والتعافي بعد الصراع، وألا يركزوا فحسب على فرض السلام. ويشكل التشرذم وانعدام التماسك في عمل الأمم المتحدة مشكلتين رئيسيتين تضعان عقبات كبيرة أمام بناء السلام، وعلينا معالجتهما وحلهما، وبالتالي توفير استجابة سريعة لهما.

وعلينا أن نركز بدرجة كبيرة على منع نشوب الصراع، سواء من الناحية التشغيلية أو الهيكلية. وتتطلب التحديات الكبيرة التي تواجه السلام، من بين أمور أخرى، تحقيق المزيد من العدالة الاقتصادية وبناء التنمية المستدامة وتحقيق الأمن البشري والمشاركة الديمقراطية الفعالة والاستعاضة عن ثقافة العنف بثقافة السلام. والصراعات العنيفة غالبا ما تشكل أعراضا للفوارق الكبيرة والإقصاء الاجتماعي وانتهاكات حقوق الإنسان وغياب الحكم الرشيد وسيادة القانون، على سبيل المثال لا الحصر. والتحدي الذي يواجهنا يتعلق كذلك بالانتقال إلى سلام دائم على نحو يمكّن من المشاركة الديمقراطية في صنع القرارات والتنفيذ الكامل لأهداف وغايات ومؤشرات خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (قرار الجمعية العامة ١/٧٠). فتحقيق التنمية المستدامة شرط أساسي لمنع الانتكاسات والعودة إلى الصراع.

إن بناء السلام يتطلب بالتأكيد وقتا أكثر من ذلك الذي نخصصه له حاليا. ويجب علينا أن نعمل لإعادة البناء بعد انتهاء الصراع من خلال اعادة بناء المؤسسات الشرعية واستعادة ثقة الشعب. ويستدعي ذلك فترة انتقالية ملائمة واهتماما بالغا بحقوق الإنسان والأمن والتنمية المستدامة. وهذه هي الطريقة لبناء سلام شامل للجميع ومستدام، لا يتم فرضه ولا ينطوي على احتمال العودة إلى الصراع.

لقد كانت مشاركة المرأة، وستظل، ضرورية للحفاظ على السلام. وكما جاء في تقرير الأمين العام (S/2010/466) عن مشاركة المرأة في بناء السلام، وتقرير فريق الخبراء الاستشاري المعني باستعراض هيكل بناء السلام (انظر S/2015/490)، فإن المرأة شريك أساسي في الانتقال من الحرب إلى السلام. وهي فاعل رئيسي في تعزيز التماسك الاجتماعي والشرعية السياسية وتحقيق الانتعاش الاقتصادي. ويجب علينا أيضا الاستمرار في المطالبة باحترام سياسة عدم التسامح مطلقا إزاء الاعتداء الجنسي.

ويكافح العديد من البلدان، في مناطق متنوعة مثل آسيا الوسطى وأفريقيا والشرق الأوسط، من أجل معالجة الأسباب الجذرية للصراعات في الوقت الذي أعلن فيه رؤساء دول وحكومات أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ المنطقة، منطقة سلام، وأكدوا استمرار التزامهم بالتسوية السلمية للمنازعات، وذلك بهدف التخلص إلى الأبد من استخدام القوة أو التهديد باستخدامها في منطقتنا. وأكد رؤساء دولنا أيضا على تقيد دول المنطقة بالامتثال بصرامة لالتزامها بعدم التدخل بشكل مباشر أو غير مباشر في الشؤون الداخلية لأية دولة أخرى وباحترام مبادئ السيادة الوطنية والمساواة في الحقوق وبحق الشعوب في تقرير المصير.

ونحن سعداء للغاية بالبيان المشترك للحكومة الكولومبية والقوات المسلحة الثورية الكولومبية، الصادر في ١٩ كانون الثاني/يناير، والذي يؤكد التزامهما باتفاقات السلام النهائية. وأصبح هذا الهدف حتى أقرب منالا بعد اتخاذ مجلس الأمن بالإجماع، في ٢٥ كانون الثاني/يناير، للقرار ٢٢٦١ (٢٠١٦) الذي ينشئ بعثة سياسية للرصد والتحقق، ستحظى بدعم جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وفضلا عن ذلك، تم الإعلان في ١٦ شباط/فبراير عن إنشاء صندوق لتحقيق الاستقرار وبناء السلام في مرحلة ما بعد النزاع. وليس ثمة شك في أن الدعم الذي نقدمه إلى عملية السلام تلك سيعود بالفائدة على العالم كله. وكوستاريكا تأمل أن تنتهي كولومبيا من عمليتها الانتقالية التي لا رجعة فيها، والتي كانت تنشد تحقيقها منذ مدة طويلة، من حالة الحرب إلى حالة السلام المستدام بدعم من المجتمع الدولي.

ويرى وفد بلدي أن حفظ السلام وبناء السلام يتحققان بالضرورة من خلال الترويج لثقافة السلام. ونحن نتحدث عن مهمة تعليمية مبنية على دراسة الصراعات ومنع نشوبها والقضاء على العنف الثقافي وتعزيز نزع السلاح وكذلك تثقيف الناس بحيث لا تصبح المعارضة والمخالفة للمألوف من بين أسباب العنف. وسيظل السلام يشكل تحديا مستمرا، يستدعي توفير الوسائل والموارد والأفراد والتفكير.

إن وجود جامعة السلام يبعث برسالة للعالم بأسره، مفادها أن السلام لا يولد من فراغ، بل هو نتيجة لعملية بناء مستمرة وهو مسؤولية تجاه البشرية يجب علينا أن نضطلع بها إذا أردنا تحقيقه. وفي هذا الصدد، يشرفنا للغاية استضافة كوستاريكا لتلك المؤسسة الأكاديمية، تقديرا لتقاليدنا السلمية والديمقراطية والمدنية غير المسلحة وثقتنا بالنظام المتعدد الأطراف والقانون الدولي باعتبارهما أدواتنا الوحيدة للدفاع عن أنفسنا.

وخلال الاحتفال بالذكرى السنوية السبعين لإنشاء الأمم المتحدة، اكتست عمليات الاستعراض الثلاث المرتبطة بالسلام، وهي لعمليات السلام وهيكل بناء السلام والمرأة والسلام والأمن، أهمية كبيرة. والأمر الحاسم الآن هو القدرة على تحقيق التكامل بينها وقبل كل شيء، أن نفهم حقا توصيات الخبراء ونطبقها. ومن الأهمية بمكان تنفيذ الهدف ١٦ من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، الذي يجب علينا جميعا دعمه لتشجيع وتعزيز الأمن على المستويين الوطني والدولي عن طريق توطيد الديمقراطية وحقوق الإنسان وتعزيز احترام سيادة القانون. ويتطلب العالم الذي سنتركه للأجيال القادمة بذل جهد دائم وجماعي إذا أردنا بناء سلام دائم ومستدام للجميع.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل باراغواي.

السيد غونثاليث فرانكو (باراغواي) (تكلم بالإسبانية): بالنيابة عن حكومة باراغواي، أود أن أهنئ بلدكم، سيدي الرئيس، على الطريقة التي أدرتم بها مجلس الأمن في هذا الشهر، مما مكننا من إجراء مناقشات مهمة بشأن القضايا التي تتطلب اهتماما عاجلا وشاملا من جانب الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. إننا نجتمع اليوم لمناقشة هيكلها الجديد لبناء السلام، وهذه مسألة ذات أهمية خاصة بالنظر إلى صعوبة محاولة التوصل إلى تسويات وإحلال السلام والمصالحة في مجتمعات ما بعد الصراع.

قد يتصور المرء أن أهمية بناء السلام وهيكله أمر نسبي وأنه أمر حيوي فحسب للبلدان التي تعاني بشكل مأساوي من الصراع. ولكن يؤكد مستوى الحضور والاهتمام بهذه المناقشة الالتزام الذي تعهدت به كل دولة لمواءمة هيكلها وإجراءاتها ونهجها المتعددة الأطراف مع المتطلبات الجديدة المعاصرة لجعلها أكثر فعالية بوضوح.

بينما لم تمر بالكاد سوى ١٠ أعوام على إنشاء هيكل بناء السلام الحالي، فإن وتيرة الأحداث والنتائج التي حققناها

أوصلتنا إلى إدراك أننا الآن في نهاية مرحلة. وبوصفنا دولة تدعو إلى إحلال السلام، يمكننا القول بأن الامتثال لمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة يستدعي منا اعتماد أساليب جديدة للعمل، تشمل نظم الإنذار المبكر، وإرساء آليات رصد فعالة.

ويمكن تحقيق ذلك من خلال ميزانيات تستند إلى الاحتياجات أكثر من ذي قبل، علاوة على زيادة كفاءة إدارة الموارد المالية المتاحة، وتحسين تدريب الموارد البشرية، على أن يتم كل ذلك في إطار مؤسسي حديث من شأنه أن يمكّننا من تحقيق نتائج مستمرة في ميدان صون السلام. والأهم من ذلك أنه سيمكننا من منع العودة إلى النزاع.

وإني لغني عن تذكير المجلس بأن المجتمع الدولي قد خصص بلايين الدولارات منذ بعض الوقت وحتى الآن لبرامج تهدف إلى تحقيق استقرار الوضع في حالات ما بعد انتهاء النزاع دون التقيد بالشروط اللازمة لتحقيق الاستدامة المنشودة للتأكد من أن لتلك البرامج آثارا ملحوظة في الأجلين المتوسط والطويل. وفي مثل هذه الحالات، يمكننا أن نؤكد أنه – بالنظر إلى عدم وجود ذلك الهيكل والأهداف – أن موارد الدول لم تستخدم بفعالية في سياق ضعف مصادر التمويل واستنفادها.

وعليه، نشدد على الأهمية الحاسمة لتنسيق الجهود لضمان ارتباط آثار التنمية وفوائدها بتلك الناجمة عن الجهود المماثلة المبذولة على أساس المبادئ التوجيهية لبناء السلام. ولا ريب أن التقدم المحرز في مجال التنمية سيكون له حتما أثر في إدماج العناصر الرئيسية التي تعزز بناء السلام في مرحلة وتساعد على تحسين الظروف في مرحلة ما بعد انتهاء النزاع.

أخيرا، ودون الإيحاء بالتقليل من أهمية هذا الأمر، نود أن نشدد على أنه ينبغي أن يقترن الاستخدام الضروري والأمثل والعاجل للموارد بأي إعادة تشكيل محتمل لهيكل بناء السلام. ونرى أنه – وبصرف النظر عن طرائق إعادة التشكيل هذه – من غير المقبول أن يكون هناك مزيد من استنزاف الموارد المالية دون وجود أهداف ونتائج واضحة، مثلما حدث في الماضي. وقد شارك المجتمع الدولي سلفا في العديد من الجهود المشتركة، مثل تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وبرنامج عمل جديد بشأن تغير المناخ – مؤكدين أكثرها أهمية فحسب – وهو ما يقتضي استمرار وزيادة الجهود المبذولة في جميع المجالات، فضلا عن الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة حاليا وفي المستقبل على حد سواء.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل سيراليون.

السيد مينا (سيراليون) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشيد بالرئاسة الفنزويلية للمجلس على عقد هذه المناقشة الهامة. ونحن نجتمع هنا اليوم في الوقت المناسب للغاية إذ تستمر المداولات في محافل أخرى بشأن مشاريع القرارات المتعلقة بتقرير فريق الخبراء الاستشاري (انظر S/2015/490). وأود أن أثني على عمل الرئاسة السويدية للجنة بناء السلام، وأتمنى للسفير كاماو كل التوفيق في توليه منصب الرئيس. وأود أيضا أن أشيد بعمل الميسرين المشاركين للعملية الحكومية الدولية، ونثني على الطريقة التي يتوليان بها توجيه أعمالنا.

وأود بعد إذنكم، سيدي الرئيس، أن أقدم تعليقاتي الخطية باعتبارها جزءا من المحضر، غير أني سأتناول الآن بعض النقاط البارزة التي أرى أنها قد أثيرت أثناء مناقشتنا هذه.

إن مسألة صون السلام تمثل محورا أساسيا لتقرير فريق الخبراء الاستشاري. وبالتالي، فإننا نثني على السفير روزنتال وفريقه على توجيه اهتمامنا إلى الطابع المُلح لهذه المسألة. وفيما يتعلق بأفريقيا، فإنها من المستفيدين الرئيسيين من الجهود التي تبذلها المنظمة لأجل بناء السلام، فضلا عن كونها أحد الشركاء الرئيسيين. وندرك، مع ذلك، أنه يتعين علينا بذل المزيد من الجهد. ونأمل بل نتوقع تماما أن تصمت مدافع النزاع بحلول

عام ٢٠٢٠، وأن يتجسد ذلك في ”برنامج العمل حتى عام ٢٠٦٣: أفريقيا التي نصبو إليها“. وترحب أفريقيا بالتوصيات الرئيسية الواردة في تقرير فريق الخبراء الاستشاري، ونرى أنها تمهد لنا الطريق إلى الأمام.

ونرى فيما يتعلق بمسألة تعريف صون السلام أو استدامة السلام، أن السفير روزنتال وفريقه قد قدما لنا حجة مقنعة في هذه المسألة. وتتمثل المسألة الآن ليس في تطوير تفكيرنا فحسب، بل تشمل أيضا وضع استجابات عملية سياسية ودبلوماسية للتقرير. وقد ولى زمان ذلك التفكير القديم في بناء السلام والنظر إليه على أنه عملية تأتي بعد انتهاء النزاع أو أنه يحدث عند النظر في الانتكاس إلى النزاع فحسب. ونحن نتفق تماما مع ذلك الموقف.

فبناء السلام يشمل مجموعة كاملة من أنشطة منع نشوب النزاعات. ويبدأ قبل اكتمال نشوب النزاع، ما أن تتضح لنا جميع الأسباب المؤدية إليه. وقد تركزت المسائل في المداولات التي أجريناها اليوم على التمويل ومدى صلاحية التقرير المعروض علينا. وأرى أن توافق الآراء يشير إلى أن التقرير قد لقي استحسانا وأن توصياته الأساسية جديرة بأن نوليها الاعتبار اللازم. ولكن علاوة على قبول التقرير والثناء عليه، فإنه يدعونا إلى العمل الفعال. ولعامل الوقت أهمية جوهرية في هذا الأمر. وتحتاج المنظمة إلى التطور والتكيف مع الحقائق الجديدة، على مستوى أجهزتها الرئيسية ووكالاتها ولجانها في كل من المقر والميدان. وترحب أفريقيا، بوصفها أحد المستفيدين الرئيسيين من الجهود المبذولة لبناء السلام، بالمزيد من الشراكة المبتكرة مع الأمم المتحدة. ونعتقد أن مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي ومجلس الأمن يمكنهما معا أن يعمقا علاقتهما لمصلحة الجميع.

ومن المهم ألا نضيع الوقت مع ما تسلمناه مؤخرا من تقارير – تقرير فريق الخبراء الاستشاريين وتقرير الأمين الأمين العام (S/2015/716) عن المرأة والسلام والأمن وتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) – ومع جميع العناصر التي يجب علينا النظر فيها. ونرحب بالمناقشات بشأن مشاريع القرارات، ولكننا نشعر بالقلق من أن مسألة التمويل تبدو نقطة شائكة. ومن الواضح تماما أنه يجب أن يكون هناك تمويل واضح يمكن التنبؤ به إن شئنا ترسيخ بناء السلام، أو بالأحرى تحقيق السلام المستدام.

ونراعي شواغل تلك الدول والوفود التي تشعر بالقلق من أن الأنصبة المقررة قد لا تكون الطريق الذي يجب اتباعه. ومع ذلك، نعتقد أن التبرعات متعددة السنوات يجب أن تكون المعايير الأدنى. ويعود الأمر لتلك الوفود التي ترى أن الأنصبة المقررة قد تكون إشكالية، بالنظر إلى النظام المالي في الأمم المتحدة، أي اللجنة الخامسة واللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، في توجيه الانتباه إلى أن هناك خيارا آخر مرضيا على النحو نفسه. إن الحاجة إلى التمويل أمر بالغ الأهمية لتمكين صندوق بناء السلام ومكتب دعم بناء السلام ولجنة بناء السلام من أن تتطور وترتقي إلى مستوى الطموح وبدون ذلك، لن تتمكن من تحقيق افضل آمالنا.

ومسألة التمويل هي مسألة أعتقد أنه يمكننا حلها. ومن الممكن إنشاء آلية رقابة يمكنها النظر في كل من مسار ثنائي لتقدير التبرعات والتبرعات الطوعية، وتقديم تقرير إلى المجلس وإلى اللجنة عن نجاحها أثناء المرحلة التجريبية. ولا أعتقد أن علينا أن نختار واحدا أو الآخر. ويبدو أن سير المداولات خلال المناقشات التي جرت بشأن مشاريع القرارات قد ابتعد عن النسبة الرمزية البالغة ١ في المائة، مبلغ الـ ١٠٠ مليون دولار. ومع ذلك، وكما ذكرت التقارير وتمت الإشارة إليه هنا في المجلس، فإن المبلغ، الذي تمثله النسبة الرمزية البالغة ١ في المائة، هو مجرد نقطة في محيط بلايين الدولارات من الأموال المكرسة لبناء السلام والبرامج الإنسانية. ولذلك، فإنه ليس رقما طموحا جدا. ونعتقد أنه، في الواقع، متواضع إلى حد ما.

كما نعتقد أن المؤشر الذي حدده الأمين العام والبالغ ١٥ في المائة لمراعاة المنظور الجنساني في جميع برامج بناء السلام هو بالمثل متواضع وأمر ينبغي لنا أن نتبناه بقوة.

ويُظهِر البحث أنَّ أثر المشاركة الكاملة للمرأة في أية عملية لبناء السلام يزيد فرص النجاح. وقد اعتُبِرت سيراليون مثالاً على نجاح نسبي على صعيد بناء السلام، ونحن في ذلك ممتنُّون لأعمال المجلس وكل الذين دعمونا في رحلتنا. وقد انطلقنا من أحلك ساعاتنا وأيامنا وشهورنا إلى دولة تعمل بكامل طاقتها، مع مؤسسات تزداد قوة كل يوم. وكما يعلم الجميع، إنَّ تفشِّي الإيبولا بدَّد بعض المكتسبات المحرَزة في بناء السلام وهدَّد أخرى. لكننا نعتقد أننا في طريقنا نحو التعافي الاقتصادي مدعومين من المنظمة.

من الصحيح تماماً أنَّ بناء السلام لا يمكن إلاَّ أن يكون امتداداً لجهود الحكومة الوطنية. ولدى جميع الحكومات الوطنية السلطة للعناية بمواطنيها على صعيد الاستقرار والأمن الاقتصادي. ولكن حين تكون لدى المرء حالة ربما انهارت فيها الحكومة الوطنية، وتسود الحرب غير المتناظرة، وتجوب جماعات المتمرِّدين أراضي دولة معينة، فإنَّ الوقت يحين لتدخل الأمم المتحدة. ولكن كما يشير التقرير بوضوح، هناك علامات قبل أن يصل المرء إلى النزاع الشامل، أي مؤشرات إلى أنَّ سلام الدولة أو استقرارها أو أمنها معرَّض للخطر. والتقرير يدعو بصورة ملائمة تماماً إلى أن نولي اهتمامنا وتركيزنا في ذلك الوقت، قبل بدء النزاع، واندلاع الأعمال القتالية وتفكك المجتمع، ونحن نرحب بهذا التركيز.

ولستُ أعتقد أننا بحاجة إلى مناقشة متعمقة بشأن ما يعتبره التقرير استدامة السلام أو الحفاظ على السلام. وأعتقد أنه ينبغي لنا تركيز اهتمامنا على تحديات استدامة السلام. فهذا يقتضي إصلاحاً داخلياً، وتطوير المؤسسات في الإطار المحلي وجهودا ميدانية. وقد اعتُبِرت سيراليون مثالاً على حالة تطوَّرت فيها البعثة من عملية سلام تقليدية إلى بعثة متكاملة. و لم تكن تلك البعثة متكاملة ببساطة كمسألة نظرية فحسب، لكن بشكل فعلي حقاً. ومفهوم الممثل التنفيذي للأمين العام، الذي يدمج أدوار الممثل المقيم والمنسق المقيم لذراع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، كان جديداً وعمِل بنجاح. وفي الواقع، إنَّ البعثة – المكتب المتكامل – أُدخِلت في إطار المؤسسات الوطنية لسيراليون. وأعني بذلك أنَّ الممثل التنفيذي للأمين العام كان قادراً على الوصول الكامل إلى جميع أجهزة الحكومة، بما يشمل الرئاسة.

وإذ نبحث عن أمثلة في الماضي، يتعيَّن علينا أن ننظر إلى المستقبل، ونُثني على الأعمال التي قام بها حتى الآن صندوق بناء السلام، ومكتب دعم بناء السلام ولجنة بناء السلام. ولكي تستطيع هذه المؤسسات القيام بالمزيد، من المهم أن نستجيب لمسألة الاستدامة المالية، وأن نضمن أيضاً أن يكون لديها الزخم السياسي والتوجُّه للتطور كما ينبغي.

إننا نرحب بالمداولات والجهود من جانب جميع المنظمات، بما يشمل المجتمع المدني والكيانات الأخرى متعددة الأطراف والمالية، التي تتركَّز على مسألة بناء السلام ومستقبل استدامة السلام. وقد يكون من المناسب أنَّ يبقى المجلس، الذي أوجد هيكل بناء السلام، اليوم مشاركاً في هذه المسألة.

إنَّ اختبار جهودنا واختبار أيِّ نجاح يمكن أن ندَّعيه، سيتحقق حين يستطيع أقل السكان حظاً في مجتمعات النزاع أن يروا قبساً من الأمل ومستقبلاً تنتهي فيه النزاعات التي كانت ملتهبة. وبعد إنهاء النزاع، من المهم للقوى الاقتصادية المحرِّكة للسلام أن تكون مكرَّسة كلياً. وهذا يقتضي عمل المؤسسات المالية الإنمائية والمؤسسات المالية الدولية، والتفكير الجريء والإبداعي والمبتكَر من جانب البنك الدولي والمؤسسات المالية الرئيسية الأخرى. والعلاقة بين المجلس والمنظمة وتلك المؤسسات المالية الأخرى يجب تعزيزها وتعميقها. ونحن جميعاً مدعوون إلى عدم الاكتفاء

بأن نكون صانعي السلام ومنفِّذيه، بل داعميه أيضا. وإجراءاتنا جماعياً، بصفتنا دبلوماسيين، سياسيين، وزراء، ممثلين للمجتمع المدني ومواطنين، يجب أن تُحدِث فرقاً.

وإنني آمل للمداولات بشأن مشروع القرار أن تُنتِج قراراً جديراً باسمه، ويستحق جهود أعضاء فريق الخبراء الاستشاري. وحقُّ الأجيال المتعاقبة علينا ليس أقل من ذلك. والهدف الجوهري لمسؤولية المجلس هو البحث عن السلام، وبصفتنا أعضاء في الجمعية العامة، والأجهزة الرئيسية والكيانات الحكومية الدولية، يتعين علينا جميعاً أن نساعد جماعياً المجلس في البحث عن السلام. وإننا نرحب مجدداً بجهود الخبراء، لكنَّ الآن دور الدبلوماسيين لكي ينسِّقوا أعمالهم ويضمنوا أنَّ البحث عن السلام يتحقق بشكل كامل.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل هولندا.

السيد فان أوستيروم (هولندا) (تكلم بالإنكليزية): إنني أؤيد البيان الذي أُلقِي باسم الاتحاد الأوروبي في وقت سابق اليوم.

وإنني سأُدلي بصيغة موجزة من بياني نظراً لضيق الوقت. والصيغة الكاملة ستكون متاحة على حساب تويتر الخاص بي.

واسمحوا لي أن أشكر أيضاً حكومة جمهورية فنزويلا البوليفارية على تنظيم هذه المناقشة حسنة التوقيت.

من المناسب أنَّ جارة لكولومبيا قد دعت الدول الأعضاء إلى التفكير في أهمية بناء السلام. والتاريخ الحديث لذلك البلد يُظهِر أنَّ تجاوز العقبات أمام الحفاظ على السلام المستدام في أحد البلدان يستلزم الجرأة السياسية والمثابرة. والملاحظات التي عرضها زميلنا ممثل سيراليون مثال إيجابي آخر في هذا الصدد.

وأود أن أشكر أيضاً السفير ماشاريا كاماو والسيد سكوغ على إحاطتيهما صباح اليوم. وعلاوة على ذلك، يرحب ملك هولندا بتقرير فريق الخبراء الاستشاري (انظر S/2015/490)، الذي يقدِّم توصيات واضحة للتحسين والإصلاح في ممارسات بناء السلام، وإننا نحيِّي أعمال وأقوال وحكمة السفير غيرت روزنثال، ونشكره جزيل الشكر. وإنني سأركِّز على ثلاث نقاط: الشراكات والاتساق وعمليات السلام.

حين يتعلق الأمر بالشراكات، لا يمكن لبناء السلام أن يكون دائماً وشاملاً إلاَّ إذا اعتبرناه بمثابة شراكة تضم جميع أصحاب المصلحة في السلام. إننا لا نحتاج إلى مشاركة الأطراف المتقاتلة فحسب، بل إلى مشاركة المجتمعات المحلية، الحكومات المحلية، النساء، الشباب، أوساط الأعمال، المنظمات الإقليمية والمنظمات غير الحكومية أيضا. ونرى أنَّ مشاركة المرأة، كما سبق أن قيل اليوم، شرط للسلام. فعلينا أن ندعو النساء إلى المشاركة في المنتديات وطاولات التفاوض، وإننا ندعم مبادرة السيد دي ميستورا إلى تشكيل مجلس استشاري نسائي مستقل في مكتبه. ومملكة هولندا تسعى جاهدة لدعم الشراكات من أجل بناء السلام عملياً. ومنذ عام ٢٠١٢، نفَذت اليونيسف برنامجاً مبتكَراً يُدعى برنامج بناء السلام والتثقيف والدعوة، بمساعدة مكتب دعم بناء السلام، وقد أسهمت هولندا في جعْل هذا البرنامج ممكناً. وقد دمجت تلك الشراكة الأنشطة التثقيفية مع التطور الأكاديمي سعياً إلى بناء السلام والدعوة في ظل مُلكية وطنية، بالارتباط مع الجهود السياسية. وقد نُفِّذت في ١٤ بلداً، بينها باكستان وأوغندا والصومال وليبريا. وهي مثال على تحالف لأصحاب المصلحة الساعين إلى الهدف نفسه: تزويد الأطفال والشباب بوسائل دعم السلام في بلدهم.

وفيما يتعلق بالاتساق، فإنَّ مملكة هولندا ترى أنَّ من الأهمية القصوى ربط استعراض بناء السلام باستعراض الأمين العام لعمليات السلام، واستعراض القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (قرار الجمعية

العامة ١/٧٠). وينبغي لربط توصيات تلك الاستعراضات والعمليات الحاسمة الأهمية أن يضمن أقصى اتساق لإجراءات الأمم المتحدة. والمناقشة المواضيعية رفيعة المستوى في الجمعية العامة في أيار/مايو، تتيح لنا فرصة للتفكير مليّاً في سبُل محددة لتعزيز الاتساق في إطار منظومة الأمم المتحدة، بشأن مسائل السلام والأمن. وبالإضافة إلى ذلك، لدى مجلس الأمن مجموعة من الإمكانيات المتاحة له لمنع نشوب النزاعات وإنهائها بفعالية.

ونرحب بزيادة فعالية استخدام الآليات القائمة مثل جلسات استكشاف الآفاق والإحاطات الإعلامية التي يقدمها المستشارون الخاصون للأمين العام والهيئات الأخرى مثل لجنة بناء السلام،ومكتب دعم بناء السلام، وإدارة الشؤون السياسية. وعلاوة على ذلك، نعتقد أن المنسقين المقيمين والممثلين الخاصين ينبغي أن يكونوا خاضعين للمساءلة عن جهود الأمم المتحدة خلال دورة كامل النزاع. وهذا الصباح تحديدا، استضفنا اجتماعا بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وإدارة عمليات حفظ السلام بغية تعزيز التعاون بينهما في الميدان بشأن تنفيذ سيادة القانون في حالات ما بعد النزاع. ويجب أن نبني الجسور فيما بين المواقع المنعزلة داخل الأمم المتحدة.

وتتعلق النقطة الثالثة بعمليات السلام. فأثناء أو بعد النزاع، ينبغي للاستراتيجية المتسقة للأمم المتحدة أن تركز على الأهداف والنواتج المشتركة، استنادا إلى تحليل مشترك للنزاع وبأدوار تكميلية تقوم بها الأدوات السياسية والعسكرية والشرطية والإنمائية. وفي ذلك السياق، نرى أيضا أن هناك صلة وثيقة بين السلام والعدالة والتنمية.

وبالإضافة إلى دعم السلامة البدنية والحوار السياسي في الدول المتضررة من النزاعات، من المهم على نحو مماثل استعادة الثقة في حفظ القانون والنظام. ويشكل إصلاح قطاع الأمن وعمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج العناصر الرئيسية لبناء السلام. وينبغي مواصلة تطوير عنصر الشرطة في البعثات. فالقرار ٢١٨٥ (٢٠١٤) بشأن دور الشرطة في عمليات السلام يؤكد أن منظمات الشرطة هي صلة الوصل الرئيسية بين الحكومة والمجتمع المحلي في مجال الأمن. وهي توفر أيضا عنصرا أساسيا للانتقال إلى مرحلة تحقيق الاستقرار.

وفي الختام، أود أن أشير إلى القرار المتعلق بهيكل بناء السلام الذي يجري الآن التفاوض عليه في الجمعية العامة. ونرى أن القرار ينبغي أن يسند ولاية واضحة وقابلة للتنفيذ إلى الأمين العام تروم التغلب على عقلية الانغلاق ومعالجة التجزئة داخل منظومة الأمم المتحدة. ونؤيد سفيري أنغولا وأستراليا في ما بذلاه من جهود بشأن ذلك القرار.

والنقاط التي سأثيرها قد تناولها للتو زميلي ممثل سيراليون، وهي أن أنشطة بناء السلام يعيقها في الوقت الراهن الافتقار إلى التمويل. ولكي يساهم صندوق بناء السلام بشكل جوهري في جهود بناء السلام، يجب أن يكون بمقدوره التعويل على مزيد من المانحين يفوق عددهم عدد البلدان التي تتحمل العبء الآن. وبغض النظر عن أن هولندا من كبريات الجهات المانحة، فإننا ندعو إلى المزيد من التمويل الموثوق تمويل ومساندة البعثات السياسية الخاصة، ومنع نشوب النزاعات، والوساطة، في اللجنة الخامسة وفي محافل أخرى.

واسمحوا لي أن أختتم بياني بأن أؤكد من جديد دعمنا القوي لهيكل الأمم المتحدة لبناء السلام باعتبارنا شريكا للأمم المتحدة من أجل السلام والعدالة والتنمية.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل بوتسوانا.

السيد نكولوي (بوتسوانا) (تكلم بالإنكليزية): سيدي الرئيس، إن بوتسوانا تهنئ بلدكم، فنزويلا، على توليه رئاسة المجلس لشهر شباط/فبراير. ونؤكد لكم، سيدي، دعمنا وأنتم تضطلعون بولايتكم.

ونشيد بمجلس الأمن على تنظيم مناقشات كهذه المناقشة، لأنها تتيح للدول الأعضاء فرصة لتبادل الآراء بشأن مختلف المواضيع، كما هو الحال اليوم مثلا بشأن استعراض هيكل بناء السلام. كما أشكر مقدمي الإحاطات الإعلامية على موافاتنا بمعلومات حيوية هذا الصباح.

وعملا بقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن ذات الصلة، التي دعت إلى إجراء استعراض شامل لهيكل بناء السلام، فإن الحاجة إلى الاستمرار في إعادة دراسة وتعزيز أطر بناء السلام على الصعيدين الوطني والدولي أصبحت أكثر وضوحا. ونشيد بالجهود التي يبذلها الأمين العام بغية إجراء هذا الاستعراض بتعيين فريق الخبراء الاستشاري المعني باستعراض هيكل الأمم المتحدة لبناء السلام، الذي يشكل تقريره (انظر S/2015/490) أساس مناقشتنا هنا اليوم.

ويعتقد وفد بلدي أن لجنة بناء السلام، وصندوق بناء السلام، ومكتب دعم بناء السلام، تقوم على نحو جماعي بدور مهم في بناء واستدامة السلام والأمن الدوليين. وإذ نقوم بدراسة التاريخ، نعترف بأن قارتنا، أفريقيا، التي كان لها نصيبها العادل من النزاعات والصراعات الداخلية، ما زالت جزءا لا يتجزأ من هيكل السلام والأمن. غير أننا نعتقد أن بقاء غالبية البلدان الخارجة من النزاعات هشة وضعيفة بصورة متزايدة أمر مهم. ومؤسسات الحوكمة فيها ضعيفة إن لم تكن منعدمة في كثير من الأحيان، وسيادة القانون منهارة، وليست لديها أي قدرة على تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وهي تحتاج إلى الدعم على مدى فترات طويلة من الزمن.

وكما أثبت التاريخ، فإن عمليات بناء السلام معقدة جدا في حد ذاتها وتوطيدها يحتاج إلى الوقت. وتحتاج إلى صبر مكثف وشامل لتفادي تجدد العنف وإعادة فتح جراح تم تضميدها. ولذلك، نأسف لأنه حتى الآن، لم يتم إنشاء أي آلية تمويل مناسب أو يمكن التنبؤ به على الصعيدين الإقليمي والدولي من أجل ضمان الحفاظ على بذور النمو الاقتصادي المطرد من خلال فترة إعادة البناء والانتعاش.

وندعو المجتمع الدولي، لا سيما منظومة الأمم المتحدة، إلى ضمان الاتساق والتنسيق المناسبين في تعزيز إطار فعال لتمويل أنشطة بناء السلام واستتباب الأمن.

ونلاحظ أن تقرير فريق الخبراء الاستشاري المعني باستعراض هيكل الأمم المتحدة لبناء السلام (انظر S/2015/490) حدد العديد من أوجه القصور في عمل هيكل السلام والأمن، ليس على الصعيدين الدولي والوطني فحسب، ولكن أيضا داخل منظومة الأمم المتحدة. ولذلك، فإن وفد بلدي يقدر محتويات هذا التقرير ويعتقد أن توصياته تستحق أن يُنظر فيها على النحو الواجب.

بيد أن هذا الوفد يعتقد الوفد أنه لتعزيز النمو والتنمية، يجب على البلدان الخارجة من سنوات من النزاعات المستمرة أن تقوم في واقع الأمر بالاستثمار في الأدوات المعنية بالسلام، وبناء القدرات، والحوكمة الشاملة للجميع، والمؤسسات القوية للغاية. وبالتالي، نعتقد أنه يمكن للمجتمع الدولي أن يتبادل الخبرات والدروس مع البلدان الخارجة من النزاعات من أجل إذكاء ثقافة التعمير بعد انتهاء النزاع، وصون السلم، والمصالحة، وبناء المؤسسات. وفي ذلك الصدد، تظل بوتسوانا مستعدة وراغبة في الإسهام بطريقتها الصغيرة في تعزيز مؤسسات الحوكمة، لا سيما داخل القارة الأفريقية.

ونلاحظ أيضا أن منظومة الأمم المتحدة تعاني بشكل متزايد من انخفاض الموارد بينما تواجه ازدياد النزاعات في جميع أرجاء العالم. ولذلك، يتعين علينا إيجاد سبل مبتكرة بوضع منهجيات للتمويل الذي يمكن التنبؤ به لمبادرات بناء السلام دعما لصندوق بناء السلام.

وفي الختام، فإننا نثني على كل العمل الذي أنجز حتى الآن فيما يتعلق باستعراض هيكل بناء السلام. وعلى الرغم

من أن تحقيق السلم والأمن الدوليين كان بعيد المنال في بعض الأحيان، لا تزال بوتسوانا مقتنعة اقتناعا راسخا بأن ذلك يمكن تحقيقه ببذل جهود متضافرة على الصعيد الدولي. وفي ذلك الصدد، نؤكد مجددا إيماننا الراسخ بمبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة ”لإنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب“.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل إكوادور.

السيد موريخون باثمينو (إكوادور) (تكلم بالإسبانية): سيدي الرئيس، أشكركم على عقد هذه المناقشة الهامة. إننا نقدر كثيرا ما قاله السفير كاماو، والسفير سكوغ، والسفير روسينتال هذا الصباح. فذلك هو جوهر ما ينبغي أن نناقشه. وعلاوة على ذلك، أود أن أشدد على أن السيد روسينتال كان حاضرا هنا منذ بدء المناقشة هذا الصباح، وهي مجاملة نقدرها تقديرا كبيرا.

لقد أنشئت الأمم المتحدة في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٤٥ من رماد الحرب العالمية الثانية بغية صون السلم والأمن الدوليين، وهو مبدأ من مبادئها التأسيسية. وفي أعقاب المحرقة، اعتبرنا السلام مجرد غياب الحرب. لكن، في القرن الحادي والعشرين، بعد ذلك بسبعين سنة، ما زال السلام غائبا، لأنه لو كان حاضرا، لكانت العدالة والكرامة والتنمية وعناصر الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة المستبصرة جميعها حاضرة أيضا.

بل على العكس من ذلك، ما زال الفقر وانتهاكات حقوق الإنسان والنزاعات تؤثر على عدد من السكان أكبر من أي وقت مضى. والأخطر هو أن تلك النزاعات أصبحت متزايدة التعقيد، ومجزأة أكثر من أي وقت مضى، وتنطوي على قدر أكبر من المصاعب والمخاطر.

وتؤكد هذه التطورات مع مرور الزمن ونشوء السياقات حيث تنشأ الصراعات على الحاجة إلى التغيير في طريقة النظر إلى بناء السلام. وقد أشار فريق الخبراء الاستشاري المعني باستعراض هيكل بناء السلام في تقريره (انظر S/2015/490) إلى أن المهمة الأساسية للأمم المتحدة، وهي صون السلام – لا تحظى بالأولوية أو الموارد الكافية على الصعيد العالمي أو داخل منظومة الأمم المتحدة.

وترغم تلك الجملة وفد بلدي على معالجة الأسباب الجذرية لعدم قدرة المنظمة على منع نشوب الصراعات التي تكرر نشوبها واجتاحت بلدان شقيقة، مما يشكل تهديدات رئيسية للجهود التي تبذلها الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية والجهات الفاعلة الإقليمية في بناء السلا، ويؤدي إلى عواقب وخيمة ومواطن ضعف وانقسام ليس في إطار هيكلها التنظيمي فحسب، ولكن أيضا في منظومة الأمم المتحدة برمتها. ومع ذلك، يدرك وفد بلدي أيضا القلق الأساسية الذي يساور المنظمة بشأن هذه المسألة الهامة.

قبل أربعة وعشرين عاما، كان الأمين العام آنذاك بطرس بطرس غالي، وحدد في ”خطة للسلام“ (S/24111)، بناء السلام بعد انتهاء الصراع وحلله. وتحقيقا لهذه الغاية، اطلقت عدة مبادرات جديدة، بما في ذلك إنشاء هيكل بناء السلام. وقد رأينا مؤخرا تقرير الأمين العام المعنون ”مستقبل عمليات الأمم المتحدة للسلام: تنفيذ توصيات الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام“ (S/2015/682)، وتقرير فريق الخبراء الاستشاري عن استعراض هيكل بناء السلام (انظر S/2015/490). وهذا الأخير يضم محتوى موضوعي وتحليلي في استنتاجاته وتوصياته.

واسمحوا لي أن أتطرق بإيجاز إلى بضع نقاط فحسب. أولا، السلام يجب أن يكون القاسم المشترك بين جميع أنشطة المنظمة. ثانيا، يجب أن نحول تركيز المنظمة من الاستجابة إلى الوقاية. ثالثا، مهمة صون السلم تعني أن منظومة الأمم المتحدة بأسرها، ولا سيما الأجهزة الحكومية الدولية الرئيسية الثلاثة، يجب أن

تبذل الجهد لمنحها الأولوية والاهتمام. رابعا، يجب علينا كفالة تمويل يمكن التنبوء به أكثر من أجل بناء السلام. إن الهدف المتمثل في ١٠٠ مليون دولار هو مبلغ إجمالي غير متناسب بالمقارنة مع المبالغ الهائلة التي تنفق على عمليات حفظ السلام. ويرى وفد بلدي أن المساهمات في الصندوق طوعية وعلى أساس الحصص. خامسا، هناك حاجة إلى تحقيق مشاركة واسعة النطاق وشاملة للجميع من جانب المجتمعات التي تعمل معها في هذا المجال. سادسا، لا بد من ضمان مشاركة المرأة بصورة كاملة في عملية بناء السلام برمتها، من البداية إلى النهاية. وسابعا، العلاقة الثلاثية بين السلام والتنمية وحقوق الإنسان تعني أنه يجب على جميع عناصر المنظمة الثلاثة العمل في تعاون وثيق.

وأود أن أختتم بإبراز التفكير الأخلاقي الذي أعرب عنه قداسة البابا يوحنا بولس الثاني في رسالته عن السلام: نحن ملزمون بحكم الواجب ببناء السلام المستدام بمرور الوقت ويتطلب ذلك منا أن نكون مسؤولين عن المساعدة في بناء مجتمع كريم للبشرية.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل كندا.

السيد غرانت (كندا) (تكلم بالفرنسية): إن استعراض هيكل السلام في عام ٢٠١٥، إلى جانب تزامن استعراضا عمليات السلام والقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، مكننا من التوصل إلى نتائج هامة ومكملة. يجب أن يبقى منع الصراعات العنيفة وتحقيق السلام الدائم في صدارة الجهود التي نبذلها في مجال السلم والأمن الدوليين. وجميع هذه الاستعراضات الثلاثة توفر لنا فرصة هامة للتعلم من سنوات الخبرة، وتجسيد تزايد توافق الآراء العالمي على السلام والاستقرار والتنمية مرتبطون ارتباطا لا ينفصم.

وتعتقد كندا بوجوب اتفاق جهود بناء السلام مع هذا المفهوم ودعمه من أجل إتاحة المجال لتحسين الأداء في جميع مراحل دورة النزاع. وفي الواقع، نحن نرى بناء السلام بوصفه يشمل الإجراءات قبل وأثناء وبعد انتهاء النزاع من أجل الحفاظ على السلام. وهذا يعني أنه يجب على منع نشوب الصراعات، بما في ذلك منع العودة إلى الصراع، أن يكون في صميم جهودنا لبناء السلام. وتحقيقا لهذه الغاية، ينبغي التسليم بأن الأسباب الجذرية وحلول الصراعات هما سياسيا الطابع.

ونحن نثني على فريق الخبراء الاستشاريلتحديه هذه النقطة بوضوح وتقديم توصيات بناءة في هذا الصدد في تقريره عن استعراض هيكل الأمم المتحدة لبناء السلام لعام (انظر S/2015/490). ويتحتم الآن على الدول الأعضاء وأجهزة الأمم المتحدة اعتماد وتنفيذ إصلاحات من شأنها تنشيط قدرة المجتمع الدولي على منع نشوب الصراع وعدم الاستقرار والاستجابة لهما بصورة أكثر فعالية.

تكلم بالإنكليزية

وتعرب كندا عن تقديرها العميق للعناصر الرئيسية لمشروع القرار الذي أعده الميسران المشاركان، أنغولا وأستراليا بشأن استعراض هيكل بناء السلام لعام ٢٠١٥، وتؤيد تلك العناصر. إن مشروع القرار فني وطموح لكنه واقعي. وتشجعنا المشاركة واسعة النطاق في هذه العملية حتى الآن، وسوف نواصل دعم الجهود التي يبذلها الميسران والعمل على نحو بناء مع جميع الأعضاء. وعلى وجه الخصوص، نود أن نرى إصلاحات من شأنها تحسين الاتساق التنفيذي في الأمم المتحدة، سواء في نيويورك أو في الميدان، وتعزيز الدور الذي تؤديه لجنة بناء السلام في منع نشوب الصراعات وتعزيز جهودها من أجل تقديم المشورة إلى مجلس الأمن.

وفيما يتعلق بالنقطة الأخيرة هذه، فإن تجربة كندا كرئيس للتشكيلة القطرية المخصصة لسيراليون التابعة للجنة بناء السلام قد عززت مفهومنا بأن لجنة بناء السلام تؤدي دورا هاما وتملك قيمة مضافة في وضع ولايات البعثات من أجل كفالة

دعم أهداف بناء السلام المراد بلوغها في المدى الطويل. وفي هذه الحالة، استلزم وجود الأمم المتحدة الانسحاب التدريجي من بعثة متكاملة لحفظ السلام من خلال صياغات مختلفة لبعثات سياسية خاصة، وبالتالي خروجها من إطار جدول أعمال مجلس الأمن في ذلك الصدد. وفي الوقت الراهن، يعمل فريق الأمم المتحدة القطري في الميدان بتعاون وثيق مع حكومة سيراليون وداعما لأولوياتها.

وتحث كندا المجلس على مواصلة المشاركة في الاستعراض الجاري لبناء السلام. ومن خلال التعاون الوثيق بين المجلس ولجنة بناء السلام، نحن لا نزال نثق بأنه يمكننا تنفيذ التدابير الملموسة الرامية إلى تعزيز استجابات الأمم المتحدة والاستجابات الدولية لخطر نشوب الصراع العنيف وتتطلع كندا إلى مواصلة هذه المناقشات.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن للسيد كونكي.

السيد كونكي (تكلم بالإسبانية): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر لرئاسة مجلس الأمن على عقد هذه المناقشة المفتوحة اليوم بشأن استعراض هيكل بناء السلام. كما نرحب بالإحاطات الإعلامية التي أدلى بها في وقت سابق اليوم الممثلان الدائمان لكينيا والسويد والسفير روزنتال بشأن الموضوع قيد المناقشة. وبالمثل، يشكر وفد بلدي، ويعرب عن امتنانه لرئاسة المجلس على القيام مباشرة بإدراج اسم منظمة الدول الأمريكية في قائمة المتكلمين في المناقشة المفتوحة اليوم، بدون وجوب أن تتكلم كل دولة من دولها الأعضاء بالأصالة عن نفسها.

تتشاطر الأمانة العامة لمنظمة الدول الأمريكية الرأي القائل بأنه يجب أن يُنظر إلى بناء السلام بأوسع نطاق ممكن وبأكبر قدر ممكن من الشمول. بناء السلام لا يمكن أن يعتبر مجرد خطوة في مرحلة ما بعد الصراع، لأن من شأن ذلك أن يزيل من المفهوم عناصر التي لا بد أن تؤخذ في الاعتبار في معالجة الأسباب الكامنة وراء الصراع. لا يمكن تحقيق ولاية ميثاق الأمم المتحدة التي تنص على إنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب إلا من خلال اتباع نهج متكامل يتيح المجال لإجراء تحليل شامل واتخاذ إجراءات ملموسة لمنع نشوب الصراع. وعلى الرغم من أن الإجراءات المتخذة لإنهاء الأزمات والشروع فورا في جهود إعادة الإعمار هما ضرورة قصوى، ينبغي للمجتمع الدولي أن يركز على المراحل السابقة لتلك النتيجة، من خلال الاستثمار في رأس المال السياسية الدبلوماسي والجهود الإنمائية المطلوبة.

إن الصلة بين التنمية وبناء السلام على ما يبدو نمط ينبغي إبرازه وتحليله.

وبدون انسجام التنمية المستدامة والشاملة للجميع، فمن الصعب تصور تحقيق مجتمع حيث يمكن لبناء السلام بلوغ معايير الاستقرار ومستوياته. وترى الأمانة العامة لمنظمة الدول الأمريكية أنه لا يمكن بناء السلام بدون تعزيز وحماية حقوق الإنسان. ولن تسفر أية عملية لبناء السلام عن نتيجة حاسمة، وستفتقر إلى الأساس حيثما لا تعتبر حقوق الإنسان للسكان السبب الرئيسي للعمل. وبالمثل، يجب إيلاء اهتمام خاص بدور المرأة في جهود بناء السلام.

وفيما يتعلق بالمنظور الإقليمي وفي سياق أحكام المادة ٥٢ من ميثاق الأمم المتحدة، تعمل منظمة الدول الأمريكية مع رؤية تتمثل في منع انتهاك الحقوق وتعزيزها وحمايتها، استنادا إلى فرضية المزيد من الحقوق للمزيد من الأشخاص. وأحد الاستنتاجات التي نأخذها من تقرير فريق الخبراء الاستشاري (انظر S/2015/490)، فضلا عن مهام لجنة بناء السلام، هو أهمية المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في منع نشوب النزاعات وتسويتها، وكذلك في اتخاذ إجراءات في جميع المراحل ذات الصلة. وفي هذا السياق، تعتمد منظمة الدول الأمريكية على الأداة القانونية بموجب المادة ٥٢ من

الميثاق، وميثاق منظمة الدول الأمريكية والميثاق الديمقراطي للبلدان الأمريكية، من بين صكوك أخرى.

إن الكشف المبكر عن مؤشرات الأزمات على أساس القرب الجغرافي والثقافي يوفر للمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية المنظور اللازمة للاضطلاع بدور رئيسي في هذا المجال. وفي هذا الصدد، يكرر وفد بلدي، بقيامه بدوره في المنظمة الإقليمية، البيان الذي أدلى به الأمين العام لويس ألماغرو عندما قال إن منظمة الدول الأمريكية ملتزمة التزاما كاملا بعملية السلام في كولومبيا، النزاع المسلح الأخير في المنطقة، بهدف تحقيق السلام المستقر والدائم. ومن نفس المنطلق، تود الأمانة العامة لمنظمة الدول الأمريكية الإعراب عن التقدير لبلدان المنطقة، ولا سيما كوبا وفنزويلا، على مساهماتهما في عملية السلام.

وفي هذا السياق من الالتقاء الذي يتيحه استعراض هيكل بناء السلام وعمليات حفظ السلام والقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن الدوليين، يرى وفد بلدي أن إعطاء الأولوية لحقوق الإنسان يجب أن يكون القاسم المشترك بين جميع هذه الأنشطة. ومن هذا المنطلق، فإن الأمانة العامة لمنظمة الدول الأمريكية تؤكد مجددا على حماسها لمواصلة العمل بالتعاون مع الدول الأطراف في منظمة الدول الأمريكية ومع الأمم المتحدة على أمل تحقيق مجموعة الأهداف.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل رواندا.

السيد نيبيشاكا (رواندا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أنضم إلى الآخرين في توجيه الشكر إليكم، السيد الرئيس، على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة الهامة. كما أشكر جميع مقدمي الإحاطات الإعلامية على بياناتهم الشاملة صباح هذا اليوم. وإنني على اقتناع بأن التوصيات المنبثقة عن مناقشات من هذا القبيل يمكن أن تسهم إسهاما كبيرا في تحسين وتبسيط الممارسات في بناء السلام والتعمير بعد انتهاء النزاع.

وكما يعلم جميع الأعضاء، فإن بلدي قد مر بعملية شاقة خلال السنوات العشرين الماضية من حالة ما بعد النزاع إلى أحد المساهمين الرئيسيين في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. إن تجربتنا لوحدها تدل على أن بناء السلام بعد انتهاء النزاع هو في الواقع عملية مهمة تعالج نتائج النزاعات ومنع نشوب النزاعات، ناهيك عن التمسك بالمسؤولية عن الحماية. ولكن في كثير من الأحيان – ولكون بناء السلام عملية سياسية وفنية – واصلت الأمم المتحدة الكفاح من أجل على مواءمة الفجوة الحرجة بين تطبيق الاستراتيجيات الفنية التدرجية والحقائق السياسية على أرض الواقع. وفي كثير من الحالات تم الاضطلاع ببناء السلام بعد انتهاء النزاع باعتباره عملية تنفيذية، باستخدام مخططات تنص على ما يجب اتخاذه من قرارات وما يجب إنشاء من نظم، مع الميل لإعطاء الأسبقية للجوانب الفنية. إن الحالة المتدهورة في بعض البلدان المدرجة على جدول أعمال لجنة بناء السلام تفضي إلى تساؤلات بشأن ما إذا كانت آليات السياسية المحلية، القدرات القطرية وديناميكاته قد أخذت في الحسبان، وما إذا كان تم وضع الآليات للحفاظ على استمرار وجودها وتجنب الانتكاس إلى النزاع.

الحالة في بوروندي غنية عن البيان. فعلى الرغم من كونها مدرجة على جدول أعمال لجنة بناء السلام على مدى ١٠ سنوات تقريبا، لا تزال هناك أوجه ضعف سياسي وإداري؛ وفي عام ٢٠١٥ ازدادت الحالة سوءا وانحدر البلد ليدخل حالة من الاضطراب السياسي. وفي حين أننا أيدنا مفهوم المسؤولية عن الحماية قبل ١٠ سنوات، في فهمنا المتمثل في أنها مسؤولية الدولة ودور المجتمع الدولي في مساعدة الدول على الوفاء بها، فإن دخول بوروندي الآن في دوامة عنف تتسم بمزيد من التصعيد لا يساعد الدفاع عن المفهوم. ومع

وقوع حالات مشابهة في جمهورية أفريقيا الوسطى عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٤ والانقلاب الذي وقع بغينيا - بيساو في ١٢ نيسان/أبريل ٢٠١٢، يبدو أن لجنة بناء السلام لم ترق إلى القيام بالدور المتوقع منها، وهي بعيدة كل البعد عن تحقيق إمكاناتها الكاملة. وتبين تلك الحالات أيضا أنه من الضروري أن يعتمد المجتمع الدولي عامة، والأمم المتحدة بشكل خاص، تدابير محددة الهدف في مرحلة ما بعد النزاعات تعالج الأسباب الجذرية للنزاع السياسي، وفي الوقت ذاته تحترم خصوصية كل حالة، بما في ذلك الديناميات والتشكيلات السياسية والثقافية والدينية والإثنية، والعناصر الأخرى التي يمكن أن تضطلع بدور حاسم في حالات ما بعد انتهاء النزاع.

وقد دأب وفد بلدي على التأكيد دائما، وتماشيا مع تقرير (انظر S/2015/490) فريق الخبراء الاستشاري عن استعراض هيكل بناء السلام، على ضرورة أن يركز عمل اللجنة على الوسائل والإمكانات المتاحة للمجتمع الدولي من أجل دعم الأولويات المحددة والمدفوعة محليا، مع خطة واضحة للتنفيذ ومعايير واضحة لبناء القدرات المحلية الشاملة للجميع. وتمثل الملكية والقيادة الوطنية الشاملة للجميع شروطا مسبقة من أجل بناء السلام المستدام بعد انتهاء النزاع، كما هو مبين في تقرير فريق الخبراء الاستشاري. ومن المرجح أن تفشل أي عملية السلام لا تنال تأييد الذين يتعين عليهم أن يعيشوها. وفي هذا الصدد، نتفق مع توصيات الاستعراضات الثلاثة لإشراك المرأة في تحديد أولويات بناء السلام، وتحديد المستفيدين ورصد التنفيذ. وبالإضافة إلى احتمال مساهمة المرأة في نجاح بناء السلام، ينبغي تشجيع مشاركتها على أساس الإنصاف والعدل.

وندعو إلى استمرار الدعوة بالنيابة عن البلدان المدرجة في جدول الأعمال، والمساعدة في التأكيد على التقدم الاقتصادي والسياسي والاجتماعي في جذب الاستثمار و/أو والمساعدة للأولويات الوطنية. وعلى الرغم من هذه التحديات، نحن نشعر بالتشجيع في التشكيلات القطرية المخصصة إزاء الجهود التي بذلها رؤساء التشكيلات، ولا سيما زيادة الزيارات إلى بوروندي والمنطقة للتفاعل مع مختلف أصحاب المصلحة، فضلا عن الإحاطات الإعلامية المقدمة إلى المجلس والتشكيلات. ونعتقد أن لجنة بناء السلام، بدعمها البلدان المدرجة في جدول أعمالها، أنما تضطلع بدور أساسي في تعزيز المشاركة والالتزام الإقليميين. وفي هذا الصدد، يتعين أيضا أن تهدف لجنة بناء السلام من خلال وظيفتها الاستشارية إلى الاتساق عن طريق إقامة الروابط مع بلدان المنطقة والجماعات الاقتصادية الإقليمية، فضلا عن مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي. وأخص بالشكر رؤساء التشكيلات القطرية المخصصة الذين أدمجوا البعد الإقليمي في النهج الذي اتبعوه. وهذه الممارسات يمكن أن تتيح الفرصة لزيادة الوعي بالحالة قيد النظر، وعند الاقتضاء، أن تسهم في صحة المعلومات المتوفرة للأمم المتحدة التي يمكن أن تتيح المجال للإجراءات الملائمة التي يتعين اتخاذها.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل تركيا.

السيد بيجيك (تركيا) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد تركيا البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي. لكنني أود أن أدلي ببعض الملاحظات الإضافية بصفتي الوطنية.

ونحن نشارك الآخرين في الإعراب عن التقدير للجنة على عقد مناقشة اليوم؛ ونشكر مقدمي الإحاطات على ملاحظاتهم الثاقبة. كما نشكر الميسرين المشاركين، ممثلي أنغولا وأستراليا، على عملهما الشفاف والشامل للجميع.

لقد أجرت الأمم المتحدة عدة عمليات الاستعراض بشأن أفضل طريقة للتصدي للتحديات التي تواجه السلام والأمن الدوليين. وترحب تركيا بهذه العمليات وتؤيد توصياتها الرئيسية. غير أن من المهم أيضا استنباط أوجه التآزر والاتساق

منها لكي يتم إفساح المجال لإيجاد حلول شاملة لعدة قطاعات ومتعدد الأبعاد؛ وإلا فإننا سنواجه خطر التجزؤ.

وقد أسهم بالفعل في المناقشات الجارية تقرير الأمين العام (S/2015/682) المعنون ”مستقبل عمليات الأمم المتحدة للسلام: تنفيذ توصيات الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام“ والتقرير (S/2015/716) عن الدراسة العالمية بشأن حالة تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). علاوة على ذلك، فإن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (اقرار الجمعية العامة ١/٧٠)، وخاصة الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة، يؤكد على الصلة بين السلام والتنمية مع التركيز على منع نشوب الصراعات، والحكم الرشيد وسيادة القانون.

وتؤيد تركيا منذ فترة طويلة تعزيز العلاقة المتبادلة بين المنظورين الإنساني والإنمائي. وفي تجربتنا، فإن المساعدة الإنسانية المقدمة من خلال أدوات التنمية تعزز من قدرة متلقيها على التكيف في مواجهة الأزمات المتكررة. وسيمكن مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني الذي سيعقد في اسطنبول جميع أصحاب المصلحة من أجراء مزيد من التقييم لهذا الترابط.

وتكرس المنظمة معظم الطاقة والموارد على إدارة الأزمات. ومع ذلك، يمكن أن يصبح منع نشوب الصراعات أكثر كفاءة وفعالية من حيث التكلفة. وبوصف بناء السلام أداة هامة في جهود الإنعاش، فإنه قد يؤدي دورا وقائيا. وفي واقع الأمر، ينطبق بناء السلام – الذي هو في صلب الركائز الثلاث للأمم المتحدة – على جميع مراحل دورة الصراع. وتؤيد تركيا الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة في استخدام أدوات الوساطة الفعالة من أجل منع نشوب الصراعات، وتعتبر قدرة الأمم المتحدة لبناء السلام، مساهمة في إرساء السلام الدائم.

وتؤدي لجنة بناء السلام دورا هاما بوصفها جسرا بين الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة – مجلس الأمن والجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. وتشارك تركيا في خمس من أصل ست تشكيلات قطرية في إطار اللجنة. ولذلك، نعتقد أنه، إذا وفر للجنة التوجيه الاستراتيجي، فبوسعها الوفاء بولايتها بمزيد من الفعالية.

كما ينبغي لنا إيجاد وسيلة من أجل تخصيص الموارد الكافية لصندوق بناء السلام. إن بناء السلام مشاركة سياسية مع أنشطة واسعة النطاق، بما في ذلك بناء المؤسسات، الأمر الذي يتطلب موارد مالية وبشرية. ومن هذا المنطلق، تدعم تركيا الصندوق بالتبرعات. وبالمثل، فإن أنشطة من قبيل نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإصلاح القطاع الأمني وتعزيز حقوق الإنسان وسيادة القانون، تعتمد اعتمادا كبيرا على دعم الأمم المتحدة، وتقتضي بالتالي المزيد من الموارد.

ويشدد تقرير فريق الخبراء الاستشاري (S/2015/490) على الحاجة إلى تعميق التعاون بين الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية. وفي هذا الصدد، يمكن للتعاون مع مصارف التنمية الإقليمية أن يقوم بدور إيجابي في دعم أنشطة بناء السلام بدرجة أعلى من الملكية على الصعيد الإقليمي والوطني والمستوى المحلي.

وهو مفتاح النجاح لجهودنا في بناء السلام والتنمية الرامية إلى تشجيع زيادة المشاركة، والشمول وتمكين جميع شرائح المجتمع، ولا سيما النساء والشباب، لأن الانقسام الاجتماعي والظلم لن يؤديا إلا إلى الإضرار بإمكانية ازدهار ثقافة السلام.

وأخيرا وليس آخرا، يستحق عمل مكتب دعم بناء السلام المزيد من الدعم والتشجيع اللذين يتلقاهما في الوقت الحاضر.

رفعت الجلسة الساعة ١٦/٤٠.